مَا حَكَمَ عليهِ ابنُ هشام بـالغَريبِ في ميزانِ النَّقدِ

إعداد

د/ مختار عبد الحميد عبد الرحيم يمني
أستاذ اللغويات المساعد في كلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنين بقنا

مَا حَكَمَ عَليهِ ابنُ هشام بالغَريبِ في مِيزانِ النَّقدِ

د / مختار عبد الحميد عبد الرحيم يمني

أستاذ اللغويات المساعد في كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بقنا

البريد الإلكتروني : MokhtarYamni.4119@ azhar.eg

الملخص :

* تضمن هذا البحث : مفهوم الغريب لغة ، والغريب في اصطلاح النحويين ، وموقف النحويين منه .

* ظهر مصطلح الغريب في كتب النحو بمفهومه الاصطلاحي عند النحويين وكانوا يطلقونه على ما خرج عن المألوف والمشهور ، أو ما انفرد به قائله وخالف رأي الجمهور ، أو ما شذ عن الاستعمال المشهور للألفاظ والحروف .

* تمثل الغريب عند النحويين السابقين في : الغريب في الرأي ، أو الاستعمال ، والغريب في النقل .

* أبرز هذا البحث موقف ابن هشام من الغريب فيما قاله النحويون من آراء ، أو استعمال فيما يتعلق بالأسماء ، والأفعال ، والحروف .

* تتمثل معايير الغرابة عند ابن هشام فيما شذ في الرأي عما عليه الجمهور ، أو ما شذ في استعمال أكثر العرب ، أو لم يرد به السماع ، أو ما خالف الاستعمال وإن كان له وجه من القياس ، وهكذا .

الكلمات المفتاحية : ما حَكَم – ابنُ هشام – الغريب – في ميزانِ – النَّقد.

What Ibn Hisham ruled regarding the stranger in the balance of criticism

Mukhtar Abdul Hamid Abdul Rahim Yemen
Assistant Professor of Linguistics at the College of Islamic and Arabic Studies for Boys, Qena
Email: MokhtarYamni.4119 @ azhar.eg

Abstract:

*This research included: the concept of the strange language, the stranger in grammarians 'convention, and the position of the grammarians of it.

*The term "al-Gharib" appeared in grammar books in its conventional sense among grammarians, and they used to call it something that departed from the usual and well-known, or what it said alone and contradicted the opinion of the public, or what departed from the well-known use of words and letters.

*The stranger was represented by the previous grammarians in: the stranger in opinion،
Or use, and oddly enough in transportation.

*This research highlighted Ibn Hisham's position on the strange in what grammarians said in terms of opinions or usage in relation to nouns, verbs, and letters.

*The criteria for the strangeness of Ibn Hisham are the anomalies in opinion of what the public is, or what most Arabs use, or he did not want to hear،
Or what contradicts usage even if it has some aspect of analogy, and so on.

Key words: What Ruled - Ibn Hisham - Al-Gharib - In The Balance Of Criticism.

المقـــدمـة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ للهِ ربِّ العالمين ، والصلاة والسلام على خير مَن نطق بلسانٍ عربيٍّ مبينٍ ، سيدنا محمد ، وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين ومَن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

و بـــــعـد :

فمما لا شك فيه أنَّ لغتنا العربية لغة إفصاح وبيان ، فهي لغة القرآن الكـــريم الـــذي نـــزل " بلســـانٍ عربـــيّ مُبـــين " لا غمـــوض فيـــه ولا إعجام.

وقد حاول علماء اللغة العربية أن يُظهروا ما تتميز به هذه اللغة مـــن سهولة في الألفاظ ، وسلامة في المعاني بحيث يُدرك المخاطـــب مقصـــود المتكلم بهذه اللغة بلا عناء ولا مشقة ، وقد بَعُدت هذه اللغة عن التعقيد وعن الغريب .

وقد اجتهد علماء اللغة العربية عامة ، وعلماء النحو خاصة على مرِّ العصور في الحفاظ علي هذه اللغة وتثبيت قواعدها ، والنهوض بمقوماتها.

وكان من بين حرصهم على هذه اللغة أن تعقبَّوا ما خالف المشـــهور مما اصطلح عليه النحويون من قواعد ، وما اختاروه من آراء ، وما استدلوا به من شواهد ، فوجدوا ضالتهم فيما خالف استعمال أكثر العرب من الشاذ ، والقليل ، والنادر ، فبعضهم اعتدَّ به ، ووجد له تخريجاً من وجهة نظـــره ، وبعضهم رفضه ولم يقبله ، وبهذا ظهر مصطلح نحوي ذكره بعض النحويين في مؤلفاتهم ، وهو : الغريب .

وكان ممن ذكر هذا المصطلح ابن هشام الأنصاري(المتوفى٧٦١ هـــ) فاستوقفني ما بدا غريباً لابن هشام مما قاله النحويون من آراء وتوجيهـــات نحوية للشواهد ، أو ما جاء من استعمال فيما يتعلـــق بالأســـماء والأفعـــال والحروف على غير الوجه المشهور استعماله فيه عند العرب ، فـــأردت أن

أبحث في هذا الموضوع ، لكي أستخرج مكنونه ، وأجمع شتاته ، وأخرجه إلى المكتبة العربية في ثوب واضح جلي ، ولكي نتعرف على ما نُعت بالغرابة هل هو غريب فعلاً أم لا ؟ وسميته " ما حَكَمَ عليهِ ابنُ هشام بالغريبِ في ميزانِ النَّقد ."

أهداف الدراسة :

١- استقراء وبيان الغريب في النحو عند ابن هشام .

٢- توضيح مذاهب النحويين ووجهة نظرهم فيما حُكم عليه بالغرابة في الرأي ، أو في الاستعمال فيما يتعلق بالأسماء ، والأفعال ، والحروف .

٣- فتح الباب أمام الباحثين إلى الدراسة المتأنية للشواهد النحوية وما قيل فيها من آراء ، وما جاء فيها من توجيهات .

أهمية الدراسة :

تتمثل أهمية الدراسة من وجهة نظر الباحث فيما يأتي :

١- ابن هشام عالم جليل ، فهو كما قال عنه ابن خلدون : " ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنَّه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له : ابن هشام أنحى من سيبويه " (١) فآراؤه وأحكامه على ما قاله النحويون لها قيمة علمية مفيدة ، فاستوقفني حكمه بالغرابة على بعض الآراء ، أو التوجيهات النحوية للشواهد ، أو الاستعمال .

٢- خدمة النحو العربي كما خدمه السابقون ، وذلك بجمع ما تفرق من شواهد ، وما قيل فيها من آراء، وما شذ عن المشهور لبعض ألفاظ اللغة من استعمال ، وإظهار الغريب فيه.

٣- أنَّ الغريب مصطلح نحوي ، وإن كان ورد قليلاً إلَّا أنَّه يستحق البحث والدراسة .

(١) نقل هذه العبارة عن ابن خلدون ابن حجر العسقلاني في الدرر الكامنة ٣٠٩/٢

منهج الدراسة :

اتبعت هذه الدراسة المنهج الاستقرائي الوصفي التحليلي ، وذلك باستقراء وحصر ما حكم عليه ابن هشام بالغرابة في جل كتبه النحوية ، وما عثرت عليه فيها ووصف هذا الغريب بإظهار العلة في الحكم عليه بالغرابة ، وتحليل هذا الحكم بما قاله النحويون في هذا الموضع .

وقد اقتضت طبيعة هذا البحث أن يكون في : مقدمة ، وتمهيد ، وأربعة مباحث ، وخاتمة ، وفهرس للمصادر والمراجع .

المقدمة : وفيها موضوع البحث ، وأهداف الدراسة ، وأهمية الدراسة ، ومنهج الدراسة .

التمهيد ، وعنوانه : التعريف بابن هشام ، ومفهوم الغريب .

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : التعريف بابن هشام .

المطلب الثاني : مفهوم الغريب لغة ، واصطلاحاً .

المبحث الأول : الغريب عند النحويين ، وموقف ابن هشام منه " دراسة تحليلية " .

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : الغريب عند النحويين قبل ابن هشام .

المطلب الثاني : موقف ابن هشام من الغريب .

المبحث الثاني : الغريب في الرأي أو الاستعمال فيما يتعلق بالأسماء.

المبحث الثالث : الغريب في الرأي أو الاستعمال فيما يتعلق بالأفعال .

المبحث الرابع : الغريب في الرأي أو الاستعمال فيما يتعلق بالحروف .

الخاتمة : وفيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث .

وأخيراً : المصادر والمراجع التي استقى منها البحث مادته العلمية .

(وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب)

تمـــهـيد

التعريف بابن هشام ومفهوم الغريب في النحو

المطلب الأول : التعريف بابن هشام .

هو العلامة الشيخ عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام أبو محمد جمال الدين الأنصاري المصري .

ولد ابن هشام بمصر في مدينة القاهرة في ذي القعدة سنة سبعمائة وثمان من الهجرة ، ونشأ وترعرع فيها ، وشب محباً للعلم والعلماء والأدباء، فأخذ عن الكثيرين منهم .

تفقه للشافعي ، ثم تحنبل في آخر حياته ، وأتقن العربية ففاق أقرانه من أهل مصر وغيرهم ، وتصدر لنفع الطالبين ، وانفرد بالفوائد الغريبة ، والمباحث الدقيقة ، والاستدراكات العجيبة ، والتحقيقات البالغة ، والاقتدار على التصرف في الكلام ، والملكة التي كان يتمكن من التعبير بها عن مقصوده . (١)

وكان – رحمه الله – يمتاز بالتواضع والبر والشفقة ودماثة الخلق ورقة القلب ، وكان عالماً ورعاً ، لم يتهم باعتقاده ولا بتدينه ولا بسلوكه ، وكان صبوراً في طلب العلم مداوماً عليه حتى آخر أيامه ، ومن شعره في الصبر على طلب العلم :

ومَن يَصطَبِر لِلعِلمِ يَظفَر بنَيلِه ** ومَن يَخطُب الحَسناءَ يَصبِر على البَذلِ
ومَن لم يذلّ النَّفسَ في طَلَبِ العُلا ** يسراً يَعش دَهراً طَويلاً أخَاذِلِ

لزم ابن هشام عدداً كبيراً من كبار أهل العلم في عصره ، وتلقى العلم على أيديهم منهم : أبو حيان ، والتاج التبريزي ، والتاج الفاكهاني ، والشهاب بن المرحل ، وابن جماعة ، وغيرهم.

---

(١) ينظر : شذرات الذهب ١٩١/٦ والدرر الكامنة ٣٠٨/٢ وبغية الوعاة ٦٨/٢ والنجوم الزاهرة ٣٣٦/١٠ والأعلام للزركلي ١٤٧/٤

آثاره :

لابن هشام مؤلفات كثيرة أذكر منها :

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك .
- شذور الذهب في معرفة كلام العرب .
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد .
- شرح قصيدة : بانت سعاد .
- شرح قطر الندى وبل الصدى .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب .

توفي ابن هشام – رحمه الله – ليلة الجمعة الخامس من ذي القعدة سنة إحدى وستين وسبعمائة من الهجرة ، ودفن بمقبرة الصوفية بمصر .[١]

المطلب الثاني : مفهوم الغريب في النحو .

أولاً : الغريب في اللغة .

تدور مادة (غرب) في المعجمات اللغوية حول معان كثيرة منهـــا : الغموض والبعد عن المألوف ، والتفرد .

فالغريب هو :الغامض من الكلام وكلمة غريبة وقد غرُبت وأغـــرب الرجل : جاء بشيء غريب.

والتغريب : البعد ، وقولهم : اغرب عني أي : تباعد .

والغريب : المتفرد ، قولهم : قِدح غريب : ليس من الشجر التي سائر القِداح منها ، ورجل غريب : ليس من القوم .[٢]

---

(١) ينظر : شذرات الذهب ١٩١/٦ والدرر الكامنة ٣٠٨/٢ وبغية الوعـــاة ٦٨/٢ والنجـــوم الزاهـــرة ٣٣٦/١٠

(١) العين (غ ر ب) وتهذيب اللغة ١١٣/٨– ١١٥(غ ر ب) والصحاح للجـــوهري١٩١/١–١٩٤(غ ر ب) ومقاييس اللغة ٤٢١/٤،٤٢٠(غ ر ب)والقاموس المحيط (غ ر ب)ولسان العـــرب (غ ر ب)٥/ ٣٢٢٥

وقد أكَّد الخطابي (ت ٣٨٨ ه) في كتابه (غريب الحديث) هذه المعاني فقال : " الغريب من الكلام إنَّما هو الغامض البعيد من الفهم كالغريب من الناس إنَّما هو البعيد من الوطن المنقطع عن الأهل ومنه قولك للرجل إذا نحيته وأقصيته : أُغرب عني أي : ابعد ..." (١)

وفي أساس البلاغة للزمخشري (ت ٥٣٨ ه) : "وتكلم فأغرب إذا جاء بغرائب الكلام ونوادره

وتقول : فلان يعرب كلامه ويغرب فيه ، وفي كلامه غرابة ، وغرب كلامه ، وقد غربت هذه الكلمة أي : غمضت فهي غريبة ، ومنه مصنف الغريب . " (٢)

ويدخل في الغريب في اللغة كل ما هو : نادر ، أو حوشي ، أو مشكل.(٣)

ويأتي الغريب أيضاً بمعنى المخالف للمشهور ، وبمعنى المخالف للمعهود ، وبمعنى الشاذ ، وبمعنى الفرد ، وبمعنى القليل . (٤)

ومما سبق من معنى الغريب في اللغة يظهر أنَّ الغريب من الكلام يقال به على وجهين :

أحدهما : أن يراد به بعيد المعنى غامضه ، ولا يتناوله الفهم إلَّا عن تأمُّل ومعاناة فكر .

والوجه الآخر : أن يراد به كلام من بعدت به الدار ونأى به المحل من شواذ قبائل العرب ، فإذا وقعت إلينا الكلمة من لغاتهم استغربناها . (٥)

والذي يعني النحوي من هذه المعاني اللغوية حول مادة (غرب) ليس بُعد اللفظ وغموضه ؛ لأنَّ هذا يخص الألفاظ وما تدل عليه من معنى

---

(١) غريب الحديث ٧٠/١ ، ٧١

(٢) أساس البلاغة (غ ر ب)

(٣) ينظر : الكامل للمبرد ٧٧/١ – ٨١ والأمالي لأبي علي القالي ١/ ٢٩ – ٣٢

(٤) المعجم الوسيط (غ رب) ص ٦٤٧

(٥) ينظر : غريب الحديث للخطابي ٧٠/١ ، ٧١

غريب يحتاج إلى تفسير ، ومنه أَلَّفَ العلماء : الغريب في القرآن الكريم ، والغريب في الحديث الشريف ، والغريب في اللغة ، أمَّا النحوي فيُعنى بما تفرد في الرأي وخالف المشهور كما سيأتي في اصطلاحهم .

ثانياً : **الغريب في اصطلاح النحويين** .

أطلق النحويون مصطلح الغريب في كتبهم على غير المألوف والمشهور سواء في آراء النحويين التي خالفوا بها رأي الجمهور ، أو الرأي المشهور ، أو في الحروف والألفاظ واستعمالاتها النحوية وما يتعلق بها والتي نأت بها عن الاستعمال المشهور .

فيمكن على هذين المعنيين تعريف مصطلح الغريب عند النحويين بأنَّه: كل ما خالف المشهور في الرأي ، أو في الاستعمال ، وهذا ما اصطلح عليه ابن هشام وحكم عليه بالغريب في كتبه ، فقد أطلق لفظ الغريب على كل ما خالف رأي الجمهور ، أو الرأي المشهور ، أو ما خالف الاستعمال المشهور عند العرب كما سيأتي تفصيله إن شاء الله .

المبحث الأول

الغريب عند النحويين وموقف ابن هشام منه " دراسة تحليلية "

المطلب الأول : الغريب عند النحويين قبل ابن هشام .

إذا تتبعنا استعمال النحويين لهذا المصطلح نجد أنَّه لم يظهر في المؤلفات النحوية إلَّا بداية من القرن الرابع الهجري ، ولم يكثر استعماله عند النحويين الأوائل الذين وضعوا علم النحو ومَن جاء بعدهم حتى القرن الثالث الهجري ، فلم يرد في كتاب سيبويه إلَّا في مواضع قليلة ، فقد جاء صريحًا في قوله فيما خالف اسم المفعول على وزن (مَفْعُول) – بفتح الميم – مثل : مضروب : " وقد جاء في الكلام (مَفْعُول) وهو غريب شاذ[١] ، كأنَّهم جعلوا الميم بمنزلة الهمزة إذا كانت أولاً فقالوا: مُفْعُول كما قالوا : أُفعول ... وذلك قولهم: مُعْلُوق للمِعْلاق ."[٢]

ونلاحظ هنا في تعبير سيبويه بمصطلح الغريب أمرين :

الأول : أنَّه أطلق على الغريب وصف آخر وهو الشاذ ، فقال على الغريب: إنَّه شاذ ، إذن فالغريب عنده شاذ ، أي : لا نظير له ، أو لا يقاس عليه .

الثاني : أنَّه أطلق مصطلح الغريب على الغريب في الاستعمال ، أي: استعمال العرب بدليل تمثيله بقولهم : مُعْلُوق للمِعْلاق على وزن مُفْعُول – بضم الميم – .

وهذا يعني غرابته في الاستعمال ؛ لأنَّ الاستعمال المشهور لهذا الوزن (مَفْعُول) – بفتح الميم –

وقد جاء تعبير سيبويه بالغريب صريحًا أيضًا في قوله في الكلام عن الظروف:" وهذه حروف تجري مجرى خلفكَ ، وأمامكَ ، ولكنَّا عزلناها لنفسر معانيها ؛ لأنَّها غرائب .

---

(١) أي: لا نظير له أو لا يقاس عليه فلم يذكر سيبويه منه إلَّا هذا الوزن .

(٢) الكتاب ٢٧٣/٤

فمن ذلك حرفان ذكرناهما في هذا الباب ثم لم نفسر معناهما، وهما صَدَدَك ومعناها : القصد ، وسَقَبك ومعناه : القُرب ، ومنه قول العرب : هو وَزْنَ الجبل أي: ناحية منه ، وهم زنة الجبل أي: حِذَاءَه ... "(١)

وتعبير سيبويه بالغريب هنا في هذا الموضع يعني به الغريب في اللفظ ، أي: ما غمض معناه بدليل قوله : " ولكنا عزلناها لنفسر معانيها".

وهذا النوع لا يعنينا في هذا البحث ؛ لأنَّه يتعلق بغرائب الألفاظ وتوضيح معانيها، وقد ورد هذا النوع في هذا القرن وعُرف بالغريب في تفسير الغامض من مفردات القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، وكلام العرب.

وقد جاء تعبير سيبويه عن الغريب أيضاً بألفاظ غير صريحة أي: ضمنا يفهم منه أنَّه غريب في الاستعمال مثل قوله :" وأَفْعَلٌ لا يعرف في الكلام فعلاً مستعملاً"(٢) أي: إذا استعمل "أَفْعَل" في الكلام فعلاً فهو غريب .

وقوله: " وإن سميِّت رجلاً ببَقَّم أو شَلَّم لم تصرفه البتة ؛ لأنَّه ليس في العربية اسمٌ على هذا البناء ، ولأنَّه أشبه فَعَّلا ، فهو لا ينصرف إذا صار اسماً ؛ لأنَّه ليس له نظيرٌ في الأسماء."(٣)

فقوله : لأنَّه ليس له نظير في الأسماء ،أي: إذا جاء في الأسماء فهو غريب لا نظير له.

وقول سيبويه:" ولا نعلم في الكلام إفعُلان ، ولا أُفعِلان ، ولا شيئاً من هذا النحو لم نذكره."(٤) أي: إذا جاء شيء من هذين الوزنين فيُعدُّ غريبًا.

وهكذا جاء تعبير سيبويه فيما سبق في كتابه عن الغريب بألفاظ ضمنية مثل قوله: "وهذا لا يكاد يعرف" أو"وهذا لا نظير له"(٥)، وكلها تدل على الغرابة في الاستعمال في رأيه.

---

(١) الكتاب ٤١١/١

(٢) الكتاب ٢٠٤/٣

(٣) الكتاب ٢٠٨/٣

(٤) الكتاب ٢٤٨/٤

(٥) ينظر : الكتاب ٢٢٣/٣، ١٠٦/٤، ٢٥٥، ٤٢٦

هذا ما جاء عن الغريب في النحو عند النحويين القدماء منذ سيبويه ومن سبقه .

ولم أعثر على مصطلح الغريب في استعمال النحويين بعد سيبويه في القرنين الهجريين الثاني والثالث ، فلم يرد في معاني القرآن للأخفش ، ولا في معاني القرآن للفراء ، وكذلك لم يرد في مؤلفات المبرد ، ولا في مؤلفات الزجاج .

وقد يكون السبب في ذلك أنَّ النحاة الأوائل ومَن جاء بعدهم حتى القرن الثالث الهجري كانوا معنيين بتقعيد القواعد النحوية والصرفية وتوضيح المسائل الفرعية لهذه القواعد كما هو مذهب البصريين ، فإنَّهم بنوا مذهبهم على شيئين :

الأول : كثرة السماع عن العرب ، وليس على القليل ولا النادر ولا الشاذ.(١)

الثاني : المشهور في الرأي عند أكثر النحويين ، فإنَّ القرنين الهجريين الأول والثاني كانت آراء العلماء فيهما تكاد تكون متفقة مع شيوخهم بدليل ما تكوَّن عن ذلك من المدرستين المشهورتين، وهما : المدرسة البصرية ، والمدرسة الكوفية ، فكل واحدة منهما اتفق علماؤها في الرأي والمذهب إلَّا في القليل من المسائل ووجد له ما يؤيده ويرجح رأيه من الشواهد .

ثم جاء القرن الثالث الهجري ، وما جاء فيه من آراء مخالفة للمذهبين السابقين – أعني البصريين والكوفيين – فهي آراء لبعض النحويين مما انفرد بها بعضهم كبعض آراء المبرد ، أو ثعلب ، أو الزجاج ، وهي قليلة ووجدت لها ما يعضدها من الشواهد فبُنيت على قاعدة ، وهي القياس على

(١) ينظر : المدارس النحوية ص ٤٦ ، ٤٧

الكثير والمشهور، ولم تبن على القليل ولا النادر ولا الشاذ ولا الغريب في السماع ولا في الرأي.

أمَّا القرن الرابع الهجري وما بعده حتى عصر ابن هشام فقد ظهر في هذه الحقبة مصطلح الغريب بمفهومه الاصطلاحي عند النحويين ، فقد أخذوا يذكرونه في مؤلفاتهم ، ويطلقونه على ما خرج عن المألوف أو المشهور، أو ما انفرد به قائله ، وهذا من وجهة نظر المؤلف الذي ذكر هذه الأشياء ونقلها عن السابقين ، واعترض على رأيهم بأنَّه غريب.

والمناخ العلمي في ذلك الوقت كان يسمح بظهور هذا المصطلح نظرًا لكثرة المؤلفات ، وكثرة الآراء ، وكثرة الشواهد والنقول ، وكثرة المسائل الفرعية والتوجيهات النحوية للشواهد والتعليلات ، فبعضها موافق للمشهور، وبعضها غير موافق أو غريب انتحى به قائله وجهًا من الأوجه فعُدَّ غريبًا ، أو لم يسمع هذا الاستعمال عند النحويين ، وهكذا.

وبالنظر والتأمل فيما جاء في مؤلفات النحويين من إطلاقهم مصطلح الغريب على عدة أشياء مختلفة يمكن تصنيفها فيما يأتي :

أنواع الغريب عند النحويين :

النوع الأول: الغريب في الرأي أو المذهب .

ومضمون هذا النوع أن يسلك العالم برأيه مذهبًا يخالف به إجماعًا ، أو مذهبًا مشهورًا ، فمن يقرأ أو يطلع على هذا الرأي يحكم عليه بالغرابة مثال ذلك مذهب الفراء في الفاء أنَّها لا تفيد الترتيب . (١)

قال ابن هشام: " وهذا مع قوله : إنَّ الواو تفيد الترتيب غريب ."(٢)

وقال الدماميني في شرحه لمغني اللبيب عند هذا الرأي للفراء وحُكم ابن هشام عليه بالغرابة : " فإنَّه مخالف لقول الجمهور في الموضعين ."(٣)

(١) معاني القرآن ٣٧١/١

(٢) مغني اللبيب ١٦١/١ وسيأتي تفصيل هذا الرأي في المبحث الرابع .

(٣) شرح الدماميني على مغني اللبيب ٨٢/٢

ومن الغريب في الرأي أيضًا ما قيل في (إلَّا) إنَّها تكون بمعنى " بَعدَ".

قال المرادي: "ومن أغرب ما قيل في (إلَّا) إنَّها قد تكون بمعنى " بَعدَ ". وجعل هذا القائل من ذلك قوله تعالى " إلَّا الذينَ ظَلَمُوا مِنهُم "(١)، وقوله :" إلَّا مَا قَد سلَف "(٢)، وقوله : " إلَّا المَوتَةَ الأُولَى "(٣)"(٤).

ومن ذلك أيضًا قول بعضهم: إن " إياك " بكماله اسم واحد ظاهر مبهم، قال المرادي: "حكاه
بعضهم ، وهو غريب ."(٥)

ومن المواضع المشكلة التي اختلف النحويون في إعرابها قوله :(٦)

تقولُ بِنتِي : قَد أَنى أَناكا ** يا أَبتَا عَلَّك أو عَسَاكَا

فقد جاء الضمير المتصل بـ"عسى" بصيغة المنصوب ، وحق الضمير المتصل بعسى أن يكون بصيغة المرفوع كما في قوله تعالى :" فهَل عَسيتُم"(٧)، وكما في قولك : إني عسيتُ صائمًا، لأنَّها ترفع الاسم فإذا جاء بصيغة المنصوب احتاج إلى توجيه .

وقد ذكر النحويون فيه عدة مذاهب منها ما قاله الفارسي في التذكرة ونقله عنه المرادي أنَّه جاء على حد "إني عسيتُ صائمًا" في أنَّ الفاعل

---

(١) من الآية ١٥٠ من سورة البقرة .
(٢) من الآية ٢٢ من سورة النساء.
(٣) من الآية ٥٦ من سورة الدخان .
(٤) الجنى الداني ص ٥٢١
(٥) الجنى الداني ص ٥٣٧
(٦) البيت من الرجز، قائله: رؤبة بن العجاج ينظر : ملحقات ديوانه ١٨١ والكتاب ٣٧٥/٢، ٢٠٧/٤ والمقتضب ٧١/٣ والأصول ٣٨٧/٢ والخصائص ٩٦/٢ وكتاب الشعر للفارسي ١٤، ٧٩ والمفصل ١٥٣وابن الشجري ٨٦/٢، ١٠٤ وشرح الكافية الشافية ١٦٢، ٤٦٦ وتذكرة النحاة ٤٩٥ والارتشاف ١٢٣٣وشرح أبيات المغني ٣٣٤/٣ والخزانة ٣٦٢/٥ والمغني ٥١/١ والأشموني ١٦٧/١ والهمع ١٣٢/١
(٧) من الآية ٢٢ من سورة محمد .

مضمر في الفعل والكاف هو الخبر كما أنَّ صائمًا هو الخبر وإن خالفه في أنَّه معرفة ، وصائمًا نكرة .

قال المرادي عن هذا المذهب : "وهذا تخريج غريب."(١)

ووجه الغرابة في هذا الوجه أنَّه قال بحذف المرفوع ، قيل : وهو بمنزلة الفاعل والفاعل لا يحذف وكذا ما أشبهه.(٢)

ومن ذلك أيضًا رأي الأصمعي وابن جني في "إلَّا" أنَّها زائدة.(٣)

قال المرادي : القسم الخامس : هي الزائدة وهذا قسم غريب قال به الأصمعي وابن جني في

قول الشاعر:(٤)

حَراجِيجُ ما تَنفَكُّ إلَّا مَناخةً ** على الخَسْفِ أو نَرمِي بِهَا بلداً قَفْرَا

أي: ما تنفك مناخة ، وإلَّا زائدة ؛ لأنَّ ما زال وأخواتها لا تدخل "إلَّا" على خبرها ؛ لأنَّ نفيها إيجاب فلا وجه لدخول "إلَّا" وهذا قول ضعيف فإنَّ "إلَّا" لم تثبت زيادتها ..." (٥)

هذه نماذج مما جاء من الغريب في الرأي عند النحويين ، وقد حُكم عليها بالغرابة ؛ لأنَّ قائلها خالف برأيه هذا مذهبًا مشهورًا أو إجماعًا إلى غير ذلك مما يستدعي الغرابة ولا يلاقي استحسانًا.

وهناك نوع آخر من الغريب في الرأي غير النوع السابق هذا النوع الغرابة فيه غرابة استحسان وإعجاب بهذا الرأي ، وليست غرابة رفض وإنكار كما سبق.

---

(١) الجنى الداني ص ٤٧٠

(٢) قاله : ابن مالك ، ينظر: شرح الكافية الشافية ٤٦٦

(٣) ينظر: المحتسب لابن جني١/٣٢٩ والجنى الداني ص ٥٢٠ وشرح التسهيل لابن مالك ١/٣٥٨

(٤) البيت من الطويل ، قائله : ذو الرمة . ينظر: ديوانه ١٧٣ والكتاب ٣/٤٨ والمفصل ١٢٠ والمحتسب ١/٣٢٩ والإنصاف ١٥٦ وابن الشجري ٢/١٢٤ والمغني ١/٧٦ والخزانة ٤/٢٩ والدرر ١/٨٨

(٥) الجني الداني ص ٥٢٠ ، ٥٢١

وهذا النوع قليل فلم أعثر إلَّا على موضع منه في الخصائص ، يرى أبو علي الفارسي في "هاتيت" أنَّها على وزن: "فعليت" فأصله : هُوتيت ، ثم أبدلت الواو التي هي عين "فعليت"، وإن كانت ساكنة ، كما أبدلت في ياجل ، وياحل ، فصار: هاتيت.

قال ابن جني عن هذا الرأي للفارسي :" والذي ذهب إليه أبو علي في (هاتيت) غريب لطيف."(١)

فقد استحسن ابن جني هنا رأي أستاذه الفارسي فبعد أن قال عليه:"غريب"، وصفه بأنَّه لطيف ، وهذا يدل على رضاه وإعجابه برأي الفارسي – رحمه الله – فهذه غرابة إعجاب ، وليست غرابة رفض وإنكار.

النوع الثاني : الغريب في الاستعمال .

وهذا النوع يُحكم عليه بالغرابة إذا استعمل اللفظ أو الحرف في غير الموضع المعهود عليه ، أو المشهور استعماله فيه عند العرب .

ومن ذلك ما جاء من إعمال المصدر وهو مجموع ، وعند أكثر النحويين أنَّه لا يعمل إذا كان مجموعًا ، وقد استغرب ابن جني استعماله معملاً وهو مجموع فقال: "ومما جاء من المصادر مجموعًا ومعملاً قوله :(٢)

... ** **مَواعِيدَ عُرْقُوبٍ أخاه بيَثْرِبِ**".

ومنه عندي قولهم : تركتُه بملاحس البقرِ أولادَها ، فالملاحس: جمع ملحس ... فـ"ملاحس البقر" إذًا مصدر مجموع معمل في المفعول به كما

(١) الخصائص ٣٤٢/١

(٢) البيت من الطويل ، قائله : الشماخ الذبياني، وصدره :

وَعدْتَ وكَانَ الخُلْفُ منكَ سَجيَّةً **

ينظر: ديوانه ص ٣٩ والكتاب ٢٧٢/١ والتمام لابن جني ١٤٤ والنكت الحسان ٩٣ والنكت للأعلم ٣٤٤/١، وجمهرة اللغة ١١٢٣/٢ وشرح التسهيل لابن مالك ١٠٧/٣ والخزانة ٥٨/١ واللسان (عرقب)، والارتشاف ٢٢٥٧ والدرر ١٢٢/٢

أنَّ "مواعيد عرقوب أخاه بيثرب " كذلك ، وهو غريب ، وكان أبو علي – رحمه الله – يورد مواعيد عرقوب مورد الطريف المتعجب منه.(١)

ومن ذلك أيضًا استغراب مجيء وزن على "فَعْنُول" .

قال ابن جني:" وحكى أبو زيد "زَرْنُوق" بفتح الزاي ، فهذا " فَعْنُول" وهو غريب" (٢) ومنه أيضاً مجيء " قد " بمعنى التكثير .

قال المرادي:" وهو معنى غريب وقد ذكره جماعة من النحويين وأنشدوا عليه قول الشاعر:(٣)

قد أشهدُ الغارةَ الشَّعواءَ تحمِلُني ** جرداءُ معروقةُ اللحيين سُرحُوبُ(٤)

وهناك نوع آخر من الغريب في الاستعمال غير النوع السابق هذا النوع وجه الغرابة فيه غرابة استحسان وإعجاب بهذا الاستعمال وليست غرابة رفض وإنكار.

وهذا النوع قليل فقد جاء منه في الخصائص فيما صح ولم يُعل ، قال ابن جني: "وكذلك ما صحَّ من نحو قولهم : ثَيُؤَ الرجل من الهيئة ، هو جارٍ مجرى صحَّة هَيُوء لو قيل. فاعرف ذلك مذهبًا في صحة ما صحَّ من هذا النحو لطيفًا غريبًا."(٥)

فقول ابن جني "لطيفًا غريبًا" يعني استحسان هذا الموضع وهذا الاستعمال وليس رفضه وإنكاره.

---

(١) الخصائص ٢٠٣/٢

(٢) الخصائص ٢١٣/٣

(٣) البيت من البسيط ، وينسب إلى امريء القيس وإبراهيم بن بشر وعمران بن إبراهيم . ينظر: ديوان امريء القيس ص ٢٢٥، ٤٣٧ وديوان سلامه بن جندل ٢٩٢، ٢٩٣ ومغني اللبيب ١٧٤/١ وشرح شواهد المغني ٤٩٦ والمعاني الكبير ١٢٠ والمنصف ٢٢٣/١ والخزانة ٥٠٢/٤ والعيون الغامرة للدماميني ١٦٥، ٢٥٥

(٤) الجنى الداني ص ٢٥٨

(٥) الخصائص ٣٠٧/٢

ومن ذلك أيضًا قول ابن جني في استعمال العرب :" وقالوا: تَعَفْـرَت الرجل. فهذا " تَفَعْلَت". وقالوا: يَرْنأ لحيته إذا صبغها باليرنَّأ "وهو الحنـاء" وهذا يفعل في الماضي. وما أغربه وأظرفه."(١)

فقول ابن جني : " وما أغربه وأظرفه " أسلوب تعجـب واستحسـان وليس رفض وإنكار.

النوع الثالث : الغريب في النقل.

وهذا النوع ورد قليلاً عند النحويين في مؤلفاتهم ، ويُعنى به أن ينقل بعض النحويين رأيًا أو استعمالاً ولم يثبت هذا النقل إلَّا من جهته فيوصـف بأنَّه نقل غريب.

ومن ذلك "ذات " الموصولة في لغة طيء ، قال أبو حيـان: " وأمَّـا (ذات) فالأصح فيها أن لا تثنى ولا تجمع ...ويجوز أن تجمع ذات علـى ذوات مبنية على الضم رفعًا ونصبًا وجرًا، وحكي لي شيخنا الإمـام بهـاء الدين أبو عبد الله بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الحلبـي وهـو كـان المشهور بالإمامة في النحو في ديار مصر والشام أنَّ بعضهم حكى إعرابها إعراب ذوات بمعنى صواحب ، وهو نقل غريب"(٢) ، فوصف أبو حيان هذا النقل بأنَّه نقل غريب.

ومن ذلك ما قاله أبو حيان أيضًا:" ومن غريب النقل ما حكى أبو حاتم عن أبي زيد أنَّه سمع من الأعراب من يقول إذا قيل له أين فلانه ؟ : ها هو ذَه ، وقال : قد سمعت من يفتح الذال فيقول : ها هو ذا ، وحُمل مرَّة علـى الشخص ، ومرَّة على المرأة ، وإنَّما المعروف ها هي ذِهْ ، والمذكر ها هو ذا."(٣)

(١) الخصائص ٢١٣/٣

(٢) الارتشاف ١٠٠٧/٢، ١٠٠٨

(٣) الارتشاف ٩٧٩ – ٩٨٠

فوَصَفَ أبو حيان ما سمعه أبو حاتم عن أبي زيد من الإعراب بأنَّه نقل غريب ؛ لأنَّ صحيح الاستعمال كما ذكره للمؤنث : ها هي ذِهْ ، وللمذكر: ها هو ذا.

وبناء على الأنواع السابقة ، وما حكم عليه النحويون بالغريب فيها أستطيع أن أقول : إنَّ الغريب عند النحويين هو: كل رأي ، أو مذهب ، أو نقل ، أو استعمال خالف الإجماع أو مذهب الجمهور أو خالف ما عليه أكثر النحويين أو جاء خلاف المشهور والشائع من استعمال العرب .

والسؤال هنا هل هناك مُؤلَّف خاص بالغريب في النحو؟

الإجابة عن هذا السؤال : أنَّه لا يوجد مُؤلَّف خاص بالغريب في النحو– على حد علمي – فقد أَلَّف العلماء في : الغريب في القرآن الكريم ، ومنه :(المفردات في غريب القرآن للأصفهاني ت ٥٠٢هـ)، و(البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات بن الأنباري ت ٥٧٧ ه) والغريب في الحديث ، ومنه :(الفائق في غريب الحديث للزمخشري ت ٥٣٨ه) و(النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ت ٦٠٦هـ) والغريب في اللغة ، ومنه : (المنتخب في غريب كلام العرب لأبي الحسن على الهنائي ت ٣١٠هـ) و(العشرات في غريب اللغة لأبي عمرو الزاهد ت ٣٤٥هـ)

وقد جمع هؤلاء في هذه المؤلفات ما يتعلق بالغريب في القرآن الكريم، والحديث الشريف ، واللغة ، ولكن ما تناولوه من الغريب هو الغريب بمعناه اللغوي أي: تفسير وبيان ما غمض من الألفاظ وبيان معانيها.

وقد ذكر أبو البركات بن الأنباري في كتابه الذي سبق ذكره : (البيان في غريب إعراب القرآن) آراء النحويين وأوجه الإعراب في الآيات التي غرب إعرابها أي : غمض إعرابها على المعربين ولم يظهر ، والتوجيه النحوي لبعض القراءات ، فهو يعدُّ كتاب (إعراب القرآن) ولكن ليس إعراب كل القرآن كما قال في المقدمة : " فقد لخصت في هذا المختصر غريب إعراب القرآن على غاية من البيان ."

وقد جاء في كتب النحو أيضًا الغريب بمعناه اللغوي فقد عرَّفه الزجاجي (ت ٣٣٧هـ) في كتابه الإيضاح في علل النحو في : باب الفرق بين النحو واللغة والإعراب والغريب ، فقال: " وأمَّا الغريب فهو : ما قل استماعه من اللغة ولم يَدُر في أفواه العامة كما دار في أفواه الخاصة كقولهم: صكمت الرجل أي : لكمته ، وكقولهم للشمس: يوح ، وقولهم : رجل ظروري للكيِّس ... وهذا كثير جدًا وهذا وما أشبهه وإن كان غريبًا عند قوم فهو معروف عند العلماء ، وليس كل العرب يعرفون اللغة كلها غريبها وواضحها ومستعملها وشاذها."(١)

وما جاء من مؤلفات في أصول النحو مثل كتاب : الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة للأنباري (ت ٥٧٧هـ)، وكتاب : الاقتراح في أصول النحو للسيوطي (ت ٩١١هـ)، لم يرد فيهما مصطلح الغريب في النحو، وما تعرض له الأنباري والسيوطي في هذين الكتابين لنوع من النقل – أي نقل أدلة النحو – وهو الآحاد عرفه السيوطي بقوله : " وأمَّا الآحاد فما تفرد بنقله بعض أهل اللغة ولم يوجد فيه شرط التواتر، وهو دليل مأخوذ به."(٢) فقد عبر عنه بالفردية في النقل ولم يعبر عنه بالغرابة .

وقول السيوطي بعد تعريف الآحاد : "وهو دليل مأخوذ به" يعني : أنَّه ليس غريبًا في الاستعمال وإن كان قد تفرد بنقله بعض أهل اللغة.

إذن فكل ما جاء من الغريب في النحو جاء في مسائل فرعية متفرقة في كتب النحو – كما سبق بيان أنواعها وأمثلتها – ولم يأت في مؤلَّف خاص به.

(١) الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص ٩١ ، ٩٢

(٢) الإصباح في شرح الاقتراح ص ٢٥٤ وينظر: الإغراب للأنباري ص ٨٧ والمزهر للسيوطي ٢٤٨/١

حجة النحويين فيما ذهبوا إليه من آراء حُكم عليها بالغرابة :

إذا نظرنا إلى الشواهد السابقة وغيرها وما قاله بعض النحويين فيها من آراء ، أو توجيهات نحوية ، أو ذكروا استعمالاً للفظ ، وحُكم عليها بالغرابة نجد أنَّ لهم ما يبرر ما قالوا ، فقائل هذا الرأي كان مستندًا على ما قاله إلى أحد الأمور الآتية :

الأمر الأول : مراعاة المعنى وما يدل عليه سياق الكلام ، ولم يلتفت إلى أصل وضع اللفظ ، فجانب المعنى مهم ، فقد ذهب النحويون إلى أنَّه أهم من اللفظ ، فإنَّ اللفظ يأتي لخدمة المعنى ، قال ابن جني:" فإنَّ العرب – فيما أخذناه عنها وعرفناه من تصرف مذاهبها– عنايتها بمعانيها أقوى من عنايتها بألفاظها ... أنَّ سبب إصلاحها ألفاظها وطردها إياها على المثل والأحذية التي قننتها لها وقصرتها عليها إنَّما هو لتحصين المعنى وتشريفه والإبانة عنه وتصويره ، ألا ترى أنَّ استمرار رفع الفاعل ونصب المفعول إنَّما هو للفرق بين الفاعل والمفعول وهذا الفرق أمر معنوي أصلح اللفظ له وقيد مقادة الأوفق من أجله." (١)

ومما قاله النحويون مراعاة للمعنى ووُصف بالغرابة قولهم : إنَّ " قد" تفيد التكثير واستدلوا على ذلك بما يرجح هذا المعنى .

قال المرادي : " التكثير. وهو معنى غريب ، وقد ذكره جماعة من النحويين ، وأنشدوا عليه قول الشاعر: (٢)

قد أشهدُ الغارةَ الشعواءَ تحملنِي ** جرداءُ معروقةُ اللحيين سُرحُوبُ(٣)

فقائل هذا الرأي راعى جانب المعنى فإنَّ البيت ورد في الفخر ، فالمعنى يقتضي أن تكون " قد" للتكثير واستدلوا بهذا الشاهد .

(١) الخصائص ٢٠٤/١

(٢) البيت سبق تخريجه .

(٣) الجنى الداني ص ٢٥٨

وجعل الزمخشري منه قوله تعالى : " قَد نَرَى تَقَلُّبَ وَجهِكَ فِي السَّماءِ"[١] ، قال الزمخشري: "قد نرى" ربما نرى ومعناه كثرة الرؤية كقوله: قد أترك القرن مصفرًا أنامله"[٢]

وقيل في توضيح ما قاله الزمخشري : هذا من المواضع التي تبالغ العرب فيها بالتعبير عن المعنى بضد عبارته ، ومنه "رُبَما يَوَدُّ الذين كَفروا"[٣] ، والمراد كثرة مودتهم للإسلام في القيامة وعند معاينة جزائه وثوابه وكذلك: "وقَد تَعلمُونَ أَنِّي رسولُ اللهِ إليكُم"[٤] ومراده إظهار عنادهم بأنَّ علمهم برسالته يقيني مؤكد ومع ذلك يكفرون به.[٥]

فمراعاة المعنى في كل الشواهد السابقة اقتضت أن يحكم هؤلاء النحويون على " قد" أنَّها تأتي بمعنى التكثير، وقد حُكم على رأيهم هذا بالغريب. [٦]

الأمر الثاني : مراعاة اللفظ وأعني به موقعه في تركيب الجملة ، ومن ذلك ما قاله الأصمعي وابن جني عن (إلَّا) إنَّها زائدة في قول الشاعر:[٧]

حَراجِيجُ مَا تَنفكُّ إلَّا مناخةً ** على الخَسف أو نَرمِي بها بلداً قَفرا

أي : ما تنفك مناخةً و" إلَّا" زائدة ، فقد حكما على " إلَّا" بأنَّها زائدة هنا مراعاة لجانب اللفظ وتركيب الجملة ؛ لأنَّ " ما زال وأخواتها " لا تدخل " إلَّا" على خبرها ؛ لأنَّ نفيها إيجاب فلا وجه لدخول " إلَّا" على خبرها .

وقد حُكم على رأيهما بزيادة " إلَّا" في هذا الشاهد بالغريب . [٨]

---

(١) من الآية ١٤٤ من سورة البقرة .
(٢) الكشاف ١٠٢/٢
(٣) من الآية ٢ من سورة الحجر.
(٤) من الآية ٥ من سورة الصف
(٥) ينظر: حاشية الكشاف ١٠٢/٢ نقله عن أحمد – رحمه الله –
(٦) ينظر: الجنى الداني ص ٢٥٨
(٧) البيت سبق تخريجه ، وينظر : المحتسب لابن جني ٣٢٩/١ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٥٨/١
(٨) ينظر: الجنى الداني ص ٥٢٠

الأمر الثالث : مراعاة السماع عن العرب ، ولو قليل أو نادر فقد اعتد به صاحب هذا الرأي واستند إليه ، ومن ذلك ما استُدل به على رأي الكوفيين في قولهم: إنَّ " كي" تكون ناصبة دائمًا حتى ولو حُذف منصوبها وبقيت " كي" ، وقد جاء شاهد على هذا الرأي ما نُقل عن صحيح البخاري في تفسير "يومَ يُكشَفُ عَن سَاقٍ"(١) حديث " فيذهب كيما فيعود ظهره طبقًا واحدًا"(٢) أي: كيما يسجدَ .

قال ابن هشام : " وهو غريب جدًا لا يحتمل القياس عليه ."(٣)

الأمر الرابع : مراعاة القياس ، فقد يكون صاحب هذا الرأي الذي حُكم علي رأيه بالغرابة استند في رأيه إلى القياس ، مثال ذلك قول الزمخشري عن " إذ " في قراءة بعضهم: " لمِن مَنِّ اللهِ على المؤمنين إذ بَعثَ فيهم رسولاً"(٤) : إنَّه يجوز أن تكون " إذ" في محل رفع مبتدأ والتقدير: منُّه إذ بعث ، وهو في هذا الرأي قاس " إذ" على " إذا" في قولهم: أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائمًا. قال ابن هشام : " ومن الغريب أنَّ الزمخشري قال في قراءة بعضهم ... إلخ . القراءة السابقة ، ثم قال : "فقاس الزمخشري " إذ" على " إذا" والمبتدأ على الخبر"(٥)

ونظرًا لما سبق بيانه عن حجة هؤلاء النحويين فيما ذهبوا إليه وما استندوا عليه، فإنَّ النحويين لم يتفقوا على غرابة رأيهم فقد تباين الحكم على ما قالوه أو على ما استدلوا على استعماله ما بين من قال على رأيهم إنَّه غريب ، ومن قال إنَّ ما استدلوا به نادر ، ومن قال إنَّ ما استدلوا به شاذ ، وهكذا ، وتفصيل هذا وبيانه فيما يأتي :

---

(١) من الآية ٤٢ من سورة القلم .

(٢) ينظر: صحيح البخاري كتاب التوحيد حديث رقم ٧٤٣٩ وفتح الباري ٥٢٦/١٣ حديث رقم ٦٤٣٥

(٣) ينظر : مغني اللبيب ١٨٣/١ وسيأتي تفصيل ذلك في المبحث الثالث .

(٤) سبق تخريجها وسيأتي تفصيل ذلك في المبحث الثاني .

(٥) مغني اللبيب ٨١/١ وسيأتي تفصيل ذلك في المبحث الثاني .

تباين الحكم على ما جاء من شواهد :

لم تتفق آراء النحويين في الحكم على ما جاء من شواهد إلَّا في بعض المسائل ، فقد يرى بعضهم أنَّ هذا الاستعمال غريب ، ويرى آخر أنَّه قليل ، ويرى ثالث أنَّه شاذ ، ويرى رابع أنَّه جائز ، وهكذا .

مثال ذلك "ذو" بمعنى صاحب من الأسماء التي تلازم الإضافة لفظًا ومعنى ولا تضاف إلَّا إلى اسم جنس ظاهر سواء في الإفراد أو التثنية أو الجمع فيقال : جاء ذو مال ، وذوا مال ، وذوو مال، وقد جاء في استعمال العرب إضافة "ذوو" جمع "ذو" إلى الضمير في قول الشاعر:(١)

صَبَحنَ الخزرجيَّة مُرهفَاتٍ ** أبارَ ذوي أرومتَها ذووها

وقد تباينت آراء النحويين وحكمهم على هذا الشاهد، فقد حكم عليه الزمخشري بأنَّه شاذ(٢) ، وحكم عليه ابن مالك بأنَّه نادر(٣) ، وحكم عليه ابن يعيش بأنَّه غريب(٤) بينما حكم عليه أبو حيان بأنَّه جائز في الشعر ، وحكى ذلك عن بعضهم فقال: "والمنقول في كتب المتأخرين أنَّه لا يضاف إلى مضمر إلَّا في شعر، وقال ابن إصبغ منع الكسائي إضافة ذي بمعنى صاحب إلى المضمر ، وتبعه النحاس ، والزبيدي(٥) وأجاز ذلك غير هؤلاء أيضاً."(٦)

وهكذا فقد اختلفت الآراء حول هذا الاستعمال كما سبق .

ويبدو أنَّ رأي من أجازه في الشعر هو الصحيح لوروده في هذا البيت، وفي قوله :(٧)

---

(١) البيت من الوافر، قائله : كعب بن زهير. ينظر: ديوانه ص ٢١٢ والمفصل ص ١٠٩ وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٩٢٧ وشرح المفصل لابن يعيش ٣٨/٣

(٢) المفصل ص ١٠٩

(٣) شرح الكافية الشافية ٩٢٧

(٤) شرح المفصل ٣٨/٣

(٥) ينظر : المساعد لابن عقيل ٣٤٤/٢ والارتشاف ١٨١٥/٤ ولحن العوام للزبيدي ص ١٢

(٦) الارتشاف ١٨١٥/٤

(٧) من مجزوء الرمل أنشده الأصمعي ولم يعزه لقائل معين . ينظر: شرح الكافية الشافية ٩٢٨ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٤٢/٣ والارتشاف ١٨١٥/٤ والمساعد ٣٤٦/٢ وشرح المفصل لابن يعيش ٣٨/٣ والدرر ٦١/٢ واللمحة البدرية ٢٠٤/٢ والهمع ٥٠/٢

إنما يصطنع المعروف في الناس ذووه ومنه أيضًا قول الشاعر : [١]

وإنَّا لنَرجُو عَاجِلاً مِنكَ مِثلمَا ** رَجونَاهُ قَد قَامت مِن ذويكَ الأفاضل

ومما تباينت فيه آراء النحويين أيضًا الجزم بـــ" لعلَّ" عند سقوط الفاء، فقد أجازه ابن مالك

ذكر في شرح العمدة أنَّ الفعل قد يجزم بـــ" لعلَّ" عند ســـقوط الفـــاء وأنشد قول الشاعر :[٢]

لَعَلَّ التفاتًا منكَ نَحوي مُقدَّرٌ ** يملْ بك مِن بعدِ القساوةِ للرُّحمِ[٣]

قال عنه ابن هشام : "وهو غريب"[٤]، وقال عنه بدر الدين بن مالـــك أيضًا:" إنَّه غريب"[٥] وقد أجازه البغدادي في شرح أبيات المغني وقـــال :" والبيت شاهد على جزم جواب " لعلَّ " عند سقوط الفـــاء"[٦]. وحكـــم عليـــه الدسوقي في حاشيته على المغني بأنَّه قليل.[٧]

هذا وقد تباين رأي العالِم نفسه فمرَّة يحكم بغرابة هـــذا الاســـتعمال ، ومرَّة يحكم بشذوذه ، ومن ذلك قول ابن هشام عن مجـــيء جـــواب " لـــو" الماضي مقرونًا بـــ" قد" : "وهو غريب ، ومنه قول الشاعر :[٨]

لو شئت قد نقعَ الفؤادُ بشربَةٍ ** تدع الحوائم لا يَجُدنَ غليلا "[٩]

---

(١) البيت من الطويل ، قائله : الأحوص ، ينظر: ديوانه ص ١٧٩ والشعر والشـــعراء ص ٥١٤ وشـــرح الكافية الشافية ٩٢٨ والبحر المحيط ٤٤٧/١ وشفاء العليل ٧١١ والهمع ٥١/٢ ولسان العرب (ذو).

(٢) البيت من الطويل ولم يعرف قائله ، ينظر: شرح عمدة الحافظ ص ٣٤٧ وشرح التسهيل٣٩/٤ والـــدرر ١٠/٢ وشرح الدماميني على المغني٦٤/٢ وشرح شواهد المغني للســـيوطي١٠٨٢/١ والهمـــع٣٩٠/٢ وشرح أبيات المغني للبغدادي ٣٨٨/٣ والحفاية بتوضيح الكفاية للكردي ص ٧٢٧ ومعجـــم الشـــواهد العربية ص ٤٦٤

(٣) شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ص ٣٤٧

(٤) مغني اللبيب ١٥٥/١ وسيأتي تفصيل ذلك في المبحث الرابع .

(٥) تكملة شرح التسهيل لابن الناظم ٣٩/٤

(٦) شرح أبيات المغني ٣٨٨/٣

(٧) حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٢٢٨/١

(٨) البيت من الكامل وقائله جرير . ينظر: ديوانه ص ٤٥٣ والمحكم لابـــن ســـيده ص ٢٣٠ والمنصـــف ١٨٧/١ وسر صناعة الإعراب ٥٩٦/٢ والمقرب ١٨٤/٢والممتع ١٢٢، ٢٨١ وابـــن يعـــيش ٦٠/١٠ وشرح الشافية للرضي ٣٢/١ والمقاصد النحوية ٥٩١/٤ والدرر ٨٣/٢ والهمع ٤٧٤/٢ وشرح صحيح البخاري للدماميني ١٨٤/٥والأشموني ٣٤١/٤ وتمهيد القواعد لناظر الجيش ١٨٤/٥ واللسان(نقع)

(٩) مغني اللبيب ١٥٥/١ وسيأتي تفصيل ذلك في المبحث الرابع .

ثم قال بعد ذلك :" ونظيره في الشذوذ اقتران جواب " لولا " بها ..." [١]

فقول ابن هشام :" ونظيره في الشذوذ" يدل على أنَّ اقتران جواب " لو" الماضي بـ" قد" شاذ مع أنَّه قال عنه قبل ذلك :" إنَّه غريب."

ومنه ما حكم به ابن هشام أيضاً على ما قاله ابن الحاجب من نصب الضمير على الحال بعد " إذا" الفجائية في " فإذا هو إياها" قال ابن هشام : " وهو غريب أعني انتصاب الضمير على الحال "[٢]

وقال ابن هشام عن هذا الرأي لابن الحاجب في موضع آخر :" وهو بعيد "[٣]

وهكذا فقد وقع التباين في الحكم من النحويين ووقع التباين أيضًا في رأي العَالِم في نفس المسألة .

وبعد هذا التباين في الحكم لدى النحويين هل هذه المصطلحات مترادفة ؟

الجواب : أنَّها غير مترادفة فلكل مصطلح مدلوله .

فالشاذ هو: ما خالف القاعدة أو القياس أو المألوف[٤]، وقيل: الشاذ ونحوه يطرح طرحًا ولا يهتم بتأويله .[٥]

أمَّا القليل فهو : الذي لا يخالف القاعدة ولكن استعماله أو شواهده قليلة فهو دون الكثير[٦] ، وليس من شرط المقيس عليه الكثرة فقد يقاس على القليل لموافقته للقياس ويمتنع على الكثير لمخالفته له .[٧]

(١) السابق ١/١٥٥

(٢) ينظر : مغني اللبيب ١/ ٩٢ وسيأتي تفصيله في المبحث الثاني .

(٣) ينظر : المسائل السفرية في النحو لابن هشام ص ٢٧

(٤) معجم المعاني الجامع (شذ) وينظر الإصباح في شرح الاقتراح ص ١٣٠

(٥) ينظر : الإصباح في شرح الاقتراح ص ١٣٠

(٦) ينظر . المزهر للسيوطي ١/٢٣٤ والإصباح في شرح الاقتراح ص ٩٩

(٧) الإصباح ص ١٨٩

وأمَّا النادر فهو : ما قل وجوده مع أنَّه لا يخالف القياس[١]، وهو أقل من القليل.[٢]

والغريب – كما سبق – مدلوله يخالف مدلول هذه المصطلحات .

فقد ظهر الفرق بين هذه المصطلحات، وأنَّها غير مترادفة فقد يعبر عن شاهد بأنَّه شاذ ، وعن آخر بأنَّه قليل ، وعن ثالث بأنَّه نادر ، وعن رابع بأنَّه غريب وهكذا وإن كانت هذه المصطلحات لا تمثل عقبة في تقعيد القواعد عند طائفة من النحويين وهم الكوفيون فقد كان عندهم طابع الاتساع في الرواية بحيث تفتح جميع الدروب والمسالك للأشعار واللغات الشاذة ، وطابع الاتساع في القياس بحيث يقاس على الشاذ والنادر دون تقييد بندرته وشذوذه. [٣]

المطلب الثاني : **موقف ابن هشام من الغريب** .

بالنظر والتأمل والدراسة فيما ذكره ابن هشام وحكم عليه بالغرابة أجد أنَّ معايير الغرابة عنده تتمثل فيما يأتي :

١- ما شذ في الرأي ، وهو ما جنح فيه صاحب الرأي إلى ما يخالف رأي الجمهور أو الرأي المشهور عند أكثر النحويين مثل قوله على إعراب الزمخشري " إذ" مبتدأ : "ومن الغريب قول الزمخشري ... ثم قال: ولا نعلم بذلك قائلاً ."[٤]

٢- ما شذ في استعمال أكثر العرب حتى ولو جاء لغة لبعضهم إلَّا أنَّ أكثر العرب والمشهور في استعمالهم غير هذا الوجه مثل قوله : " وفي "الهَنُ" مضافاً لغير الياء اللغات الثلاث ، وأغربها القصر ... " [٥]

(١) معجم المعاني (ن در).
(٢) المزهر للسيوطي ٣٣٤/١ والإصباح ص ٩٩
(٣) ينظر : المدارس النحوية ص ١٥٨
(٤) مغني اللبيب ٨١/١ والكشاف ٢٠٤/٤ وسيأتي تفصيل ذلك في المبحث الثاني .
(٥) ينظر : تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص ٦٢ وسيأتي تفصيل ذلك في المبحث الثاني .

وقوله عن " أل" : " ومن الغريب أنَّ " أل " تأتي للاستفهام ، وذلك في حكاية قطرب : أل فعلت ؟ بمعنى : هل فعلت ؟ . "(١)

٣- ما قل السماع بوروده ، فالعبرة عنده بكثرة الاستعمال ، وكثرة الشواهد ، فمن ذلك قوله بعد أن ذكر مواضع مجيء " بله " الثلاثة واستعمالاتها في اللغة العربية : " ومن الغريب أنَّ في البخاري في تفسير " الم السجدة " يقول الله تعالى : " أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر ذخراً من بلهِ مـــا اطَّلعـــتم عليـــه."(٢) واستعملت معربة مجرورة بـــ"مِن" خارجة عن المعاني الثلاثة ."(٣)

٤- أنَّ الغريب عند ابن هشام أيضاً هو ما خالف الاستعمال وإن كـــان لـــه وجه من القياس مثل قوله على رأي الزمخشري : " ومـــن الغريـــب أنَّ الزمخشري ... أن تكون " إذ" في محل رفع كإذا ... فقاس الزمخشري " إذ" على " إذا " والمبتدأ على الخبر . "(٤)

٥- قد تكون الغرابة عند ابن هشام أيضاً غرابة تعجب من وضع اللفظ نفسه واستعماله على هذه الصورة مثل قوله : " ومن غريب أمر التاء الاسمية أنَّها جردت عن الخطاب والتزم فيها لفظ التذكير والإفراد في : أرأيتَكما، وأرأيتَكم ، وأرأيتَكَ ، وأرأيتَكِ ، وأرأيتَكنَّ ."(٥)

ألفاظ ابن هشام في الحكم بالغرابة :

استعمل ابن هشام في أكثر حكمه على الرأي ، أو الاستعمال بالغرابة ألفاظاً صريحة فقد كان يقول : " وهو غريب " ، أو " وهو غريب جـــداً " ، أو " ومن الغريب " ، وأحياناً قليلة يرادف لفظ الغريب بالشاذ أي : يعقـــب

(١) مغني اللبيب ٥٤/١ وسيأتي تفصيل ذلك في المبحث الرابع .
(٢) صحيح البخاري ٦/ ١٤٥
(٣) مغني اللبيب ١١٥/١ وسيأتي تفصيل ذلك في المبحث الثاني .
(٤) مغني اللبيب ٨١/١ والكشاف ٤/ ٣٠٤ وسيأتي تفصيل ذلك في المبحث الثاني .
(٥) مغني اللبيب ١١٦/١ وسيأتي تفصيل ذلك في المبحث الثاني .

عليه بالشذوذ ، فكان يقول : إنَّه غريب ، ثم يقول في نفس الموضع : " ونظيره في الشذوذ كذا ."

أدلة ابن هشام في الحكم بالغرابة :

أحياناً يذكر ابن هشام العلة والدليل من السماع بما حكم به على هذا الرأي بالغرابة ويرد به على صاحبه ، أو يذكر الدليل من القياس بما عليه القاعدة النحوية مما يجعل هذا الرأي ، أو هذا الاستعمال غريباً ، وأحياناً لا يذكر ابن هشام الدليل أو العلة في حكمه بالغرابة ، ويكتفي بقوله :" وهو غريب" اعتماداً على ما يفهمه المخاطب من غرابة هذا الرأي ، أو هذا الاستعمال .

والملاحظ هنا من خلال دراسة ما جاء من أنواع الغريب في النحو عند ابن هشام هو : الغريب في الرأي أو الاستعمال ، وقد رتبت المباحث على ما يتعلق بالأسماء والأفعال والحروف ، والغريب فيما قيل فيها من أوجه إعراب ، أو ما ورد فيها من لغات ، أو ما قيل فيها من معانٍ ، أو ما جرت عليه من استعمال ، وقد تناولها ابن هشام في معرض الاعتراض والإنكار ، أو التعجب لاستعمالها على هذه الصورة كما سيأتي .

المبحث الثاني
الغريب في الرأي أو الاستعمال فيما يتعلق بالأسماء
لغة القصر في " الهَن "

الأسماء الستة ، وهي : أبٌ ، وأخٌ ، وحمٌ ، وهنٌ ، وفوه ، وذُو مالٍ .

عند إضافة هذه الأسماء لغير ياء المتكلم فقد تكلمت بها العرب على عدة لغات هي :

اللغة الأولى : الإتمام ،وهي : الإعراب بالحروف ، بالواو رفعاً ، وبالألف نصباً ، وبالياء جراً.

اللغة الثانية : النقص ، وهي : الإعراب بالحركات الظاهرة على الحرف الصحيح ، وعدم رد اللام المحذوفة .

اللغة الثالثة : القصر ، وهي : أن يلزم الاسم الألف في جميع الأحوال وإعرابها إعراب الاسم المقصور ، فتقدر حركات الإعراب على الألف للتعذر .

وبعض هذه الأسماء الستة وردت فيه اللغات الثلاث ، وبعضها وردت فيه لغتان ، وبعضها وردت فيه لغة واحدة .

ومما حفظ فيه النحويون لغتان عن العرب " هَنٌ" فالمشهور فيه :

اللغة الأولى : النقص فتقول : هذا هَنُك ، ورأيتُ هنَك ، ونظرت إلى هنِك ، وهي اللغة الأفصح .

اللغة الثانية : الإتمام فتقول : هذا هنوك ، ورأيت هناك ، ونظرت إلى هنيك .

أمَّا اللغة الثالثة ، وهي لغة القصر فقد تكلم بها بعض العرب ، وقد استغربها ابن هشام فقال : " وفي "الهَن" مضافاً لغير الياء اللغات الثلاث ،

وأغربها القصر ، ولم أر من حكاه غير أبي البقاء في اللباب [١] ، والأندلسي في شرح المفصل [٢] ، ولم يذكرا له شاهد ." [٣]

وجه الغرابة عند ابن هشام :

لم يذكر ابن هشام العلة في استغرابه لغة القصر في "هَن " ، ولكن يُفهم من كلامه أمران :

الأول : أنَّ القصر لغة وردت في " الهَن " ولكن لم يحكه كثير من النحويين فقد حكاه العكبري ، والأندلسي .

الثاني : أنَّه لم ترد شواهد على استعمال "الهَن" على لغة القصر .

وقد ردَّ ابن هشام على ما حكاه العكبري والأندلسي فقال : " ولا دليل في قولهم : هنوان ؛ لأنَّه قد يكون على لغة من يستعمله بالأحرف الثلاثة ، وقد جزم بذلك سيبويه فقال في باب النسب : " ومن العرب من يقول : هنوك، وهناك ، ومررت بهنيك ، وهنوان فيجريه مجرى الأب." [٤]

ومعنى قول ابن هشام : " على لغة من يستعمله بالأحرف الثلاثة " أي : على لغة الإتمام كما حكاها سيبويه .

وقد ذكر ابن هشام في كلامه السابق أنَّ في "الهَن" ثلاث لغات ، ثم استغرب لغة القصر ، وإذا تأملنا ما قاله ابن هشام ، وما استغربه نجد ما يأتي :

أولاً : أنَّ هذه اللغة حكاها بعض النحويين عن العرب ، وينبغي قبول ما جاء عن العرب حتى ولو كان لقلة منهم ، فهي لغة قد حكاها عنهم الثقة من النحويين .

(١) ينظر : اللباب في علل البناء والإعراب ١/ ٨٨

(٢) وهو : المحصل في شرح المفصل للقاسم بن أحمد الأندلسي ٤٢/١

(٣) ينظر : تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص ٦٢

(٤) ينظر : الكتاب ٣ /٣٦٠

ثانياً : ذكر ابن هشام أنَّ دليل العكبري في اللباب على لغة القصر هو قولهم : هنوان ، وهذا الدليل لم أجده في اللباب فقد حكى العكبري القصر في: "هَن" فقال :" وفيها لغة أخرى ، وهي : أبا ، وأخا ، وحما ، وهنا ، مثل: عصا ." (١)

ثالثاً : أنَّ "هَن" في نص سيبويه السابق عند التثنية نقول فيها : هنوان فهي تجري مجرى : أب ، وأخ ، وحم ، وقد تكلمت العرب بهذه الأسماء على اللغات الثلاث فما الغريب أن ترد "هَنُ" بلغة القصر مثل هذه الأسماء.

رابعاً : إذا اعتبرنا أنَّ " هَن" محذوفة اللام ، وأنَّها مثل " يد" و"دم" ، وهذان الاسمان لا تردُّ إليهما اللام المحذوفة عند الإضافة فتقول فيهما : يدك، ودمك ، وتقول في تثنيتهما : هذان يدان ودمان (٢) ، فإنَّ هناك شواهد وردت عن العرب على لغة القصر في "يد" ، و" دم" قال ابن يعيش : " والذي أراه أنَّ بعض العرب يقول في اليد : يدا ، في الأحوال كلها يجعله مقصوراً كرحى ، وفتى ، من ذلك قول الراجز : (٣)

يا رُبَّ سارٍ باتَ ما تَوسَّدا ** إلَّا ذِراعَ العَنْسِ أو كفَّ اليدا

وتثنيتها على هذه اللغة : يديان ، مثل : رحيان ، وكذلك : دم يقال منقوصاً ومقصوراً وعليه قول الشاعر : (٤)

فلَسنَا عَلى الأَعقَابِ تدْمَى كلومُنا ** ولكنْ عَلى أَقدامِنا يقْطُر الدَّما " (٥)

---

(١) ينظر : اللباب ١/ ٨٨

(٢) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٥١/٤

(٣) لم يعرف قائله ، ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٥٢/٤ وشواهد التوضيح ص ٦٢ والدرر ٣٥/١ واللسان (يدي) ٤٩٥١/٦ قال في اللسان :" قال ابن سيده : واليدا لغة في اليد . "

(٤) البيت من الطويل ، قائله : الحصين بن الحمام المري ، ينظر : الشعر والشعراء ٦٤٨/٢ والحلبيات للفارسي ص ٨ والمنصف ١٤٨/٢ والتصحيف للعسكري ص ٣٢٥ وشرح المفصل لابن يعيش ١٥٣/٤ والأمالي الشجرية ٢٢٨/٢ ، ٤٦٩ وشرح الحماسة للمرزوقي ١٩٨/١ والخزانة ٤٩٠/٧

(٥) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٥٢/٤ ، ١٥٣

واستشهد ابن مالك أيضاً بما سبق على لغة القصر في "يد" و"دم" ، وبقول الشاعر :(١)

كأطُــوم فقدت بُرْغُزَها ** أعقَبتْها الغُبْسُ منه عدَمَا

غَفَلَتْ ثم أتَتْ تــطلُبه ** فإذا هي بعــظام ودمــا . (٢)

وإذا وردت شواهد على لغة القصر في " يد" و" دم" وهما محذوفان اللام مثل "هَنُ" فما المانع أن تكون وردت لغة القصر أيضاً في " هنُ" ؟

التزام تاء الضمير الإفراد والتذكير

التاء المتحركة في أواخر الأفعال ، وهي ضمير اسم : نحو: قمــتُ ، وقمتَ ، وقمتِ ، وقمتما ، وقمتُم ، وقمتنَّ.

وقد اختلفت حركة هذه التاء بحسب المتكلم ، والمخاطب ، وبحســب الإفراد ، والتثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث – كما سبق في الأمثلة – وهذا الاختلاف يظهر فيها إذا لم يتصل بها حرف خطاب، أمَّا إذا اتصــلت بهــا كاف الخطاب فلها شأن آخر، وهو أن يُلتزم فيها الإفراد والتذكير وهذا مــا استغربه ابن هشام فقال: " ومن غريب أمر التاء الاسمية أنَّها جردت عــن الخطاب والتزم فيها لفظ التذكير والإفــراد فــي : أرأيتَكمــا ، وأرأيــتَكم ، وأرأيتَكَ ، وأرأيتَكِ ، وأرأيتَكنَّ."(٣)

وجه الغرابة عند ابن هشام :

ما دعا ابن هشام إلى الغرابة في استعمال هذه التاء هو التزامها حالة واحدة ، وهي الإفراد والتذكير مفتوحة أبدًا ، وهذه حالة خاصة بهــا عنــد إلحاق كاف الخطاب بها فقط كما سبق في الأمثلة.

وقد علل ابن هشام هذا الاستعمال وهذه الحالة فيها فقال :" إذ لو قالوا: أرأيتماكما جمعوا بين خطابين وإذا امتنعوا من اجتماعهما في : ياغلامكم فلم

(١) البيتان من الرمل ، ولم يعرف قائلهما ، ينظر : الدرر ١٣/١ والتكملة ص ٣٠، واللسان (برغز)
(٢) ينظر : شرح التسهيل ١/ ٤٦
(٣) مغني اللبيب ١١٦/١

يقولوه كما قالوا : ياغلامنا ، وياغلامهم مع أنَّ الغلام طار عليه الخطاب بسبب النداء وأنَّه خطاب لاثنين لا لواحد فهذا أجدر وإنَّما جاز : واغلامكيه؛ لأنَّ المندوب ليس بمخاطب في الحقيقة ."(١)

فالذي منع التاء من التصرف بالتثنية والجمع والتأنيث هو وجود كاف الخطاب حتى لا يجمعوا بين خطابين وقد امتنعوا من اجتماعهما في النداء والخطاب ، فهنا في اجتماع التاء والكاف أولى وأجدر ألَّا يجمعوا بينهما.

وقد اعترض بعض شراح المغني على ابن هشام في قوله: " إذ لو قالوا: أرأيتماكما جمعوا بين خطابين" . قال الشمني:" أي محذور في ذلك فقد أجازوا أمثاله في أفعال القلوب نحو: أعلمتك منطلقًا، وأعلمتماكما أنفسكما."(٢)

واختار الشمني أن تكون العلة في منع الجمع بين خطابين هي ما ذكرها ابن هشام من منع الجمع بين خطابين هنا كما منعوه في النداء فقال :" وأقول: وجه من منع الجمع بين خطابين هو ما أشار إليه المصنف بقوله : " فإذا امتنعوا من اجتماعهما في : يا غلامكم إلى آخره ، وأمَّا أفعال القلوب فقد اختصت بأحكام منها: جواز كون فاعلها ومفعولها من نوع واحد بأن يكون ضميري خطاب أو تكلم أو غيبة فلا يقاس عليها غيرها."(٣)

ووضح الدماميني علة منع الجمع بين خطابين في المنادى وهنا في الخطاب فقال: " وإنَّما امتنع نحو: ياغلامك ، وياغلامكما ، وياغلامكم لاستحالة خطاب المضاف والمضاف إليه في حالة واحدة كما قال الرضي، ومثل هذا مفقود في نحو: أرأيتماكما."(٤)

(١) المرجع السابق ١١٦/١
(٢) ينظر: حاشية الشمني على المغني ٢٤١/١
(٣) حاشية الشمني على المغني ٢٤١/١
(٤) ينظر: شرح مغني اللبيب للدماميني ٤٣٠/١

تنبيه :

هذا الذي استغربه ابن هشام في استعمال التاء والتزامها حالة واحدة ، وهي الإفراد والتذكير والفتح مع الكاف في : أرأيتَك وأرأيتَكما إلخ الأمثلة مبني على رأي سيبويه أنَّ التاء فيها فاعل والكاف حرف خطاب كما في : أرأيتك بمعنى: أخبرني[١]، وكما في قوله تعالى :" أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ"[٢] ، قيل : وهذا هو الصحيح .[٣]

وهناك رأي آخر للفراء عكس ذلك وهو : أنَّ التاء حرف خطاب ، والكاف فاعل لكونها المطابقة للمسند إليه.[٤]

وقد رُدَّ هذا الرأي بأنَّ التاء لا يستغنى عنها والكاف يستغنى عنها، وما لا يستغنى عنه أولى بالفاعلية مما يستغنى عنه ، وأنَّ الكاف لم تقع قط مرفوعة .[٥]

ويرى الكسائي: أنَّ التاء فاعل والكاف مفعول .[٦]

وعلى قول الكسائي فإنَّه يطابق كل واحد منهما ما قصد فيقال: أرأيتك، وأرأيتكما ، وأرأيتموكم ، إذا كانت: أرأيت بصرية ، أو علمية .[٧]

وقد رُدَّ هذا القول أيضاً بأنَّه يلزمه أن يصح الاقتصار على المنصوب في نحو: أرأيتك زيدًا ما صنع ؛ لأنَّه المفعول الثاني ، ولكن الفائدة لا تتم

(١) الكتاب ٢٣٩/١، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٥٠

(٢) من الآية ٦٢ من سورة الإسراء.

(٣) ينظر: الكشاف ٦٠١/١٥ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٤٧/١والبحر المحيط ٥٥/٦ ورصف المباني ٢٠٧ ومغني اللبيب ١٨١/١ والجنى الداني ص ٩٣ وحاشية الشريف الجرجاني على الكشاف للزمخشري ص ٢٠٣

(٤) ينظر: الكشاف٦٠١/١٥وشرح التسهيل لابن مالك ٢٤٧/١والبحر المحيط ٥٦/٦، والمغني ١٨١/١

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٧/١ ومغني اللبيب ١٨١/١ والجني الداني ص ٩٣

(٦) ينظر: مغني اللبيب ١٨١/١ والإكليل على مدارك التنزيل للإمام النسفي ١٥٣/٣

(٧) ينظر: الإكليل على مدارك التنزيل للإمام النسفي ١٥٣/٣

عنده ، وأمَّا " أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ"[١]، فالمفعول الثاني محذوف ، أي: لِمَ كرمته عليَّ وأنا خيرٌ منه؟ .[٢]

ورُدَّ أيضًا بأنَّ الكاف لو كان منصوبًا على المفعولية لوجب أن تظهر علامة التثنية والجمع ، والتذكير والتأنيث في التاء فتقول: أرأيتماكما ، وأرأيتموكم إلخ. [٣]

وإذا ثبت صحة القول بأنَّ التاء هي الفاعل والكاف حرف خطاب ، فالتحقيق أنَّ استعمال التاء على هذه الحالة وهي التزامها الإفراد والتذكير مفتوحة أبدًا إذا جاءت بعدها الكاف كان لعلة قياسية ، وهي التخفيف في الاستعمال ، وهذا من أسرار اللغة العربية حتى لا يجمع بين خطابين التاء والكاف ؛ لأنَّ الكاف لحقت الفعل لتدل على أحوال فاعله فيجب أن يبقى الفاعل على حالة واحدة كما قال البصريون.[٤]

وقد أظهر أحد المعاصرين وهو الدكتور/ أحمد درويش سرًا آخر من أسرار هذه الكلمة "أرأيتك" ودلالاتها في النسق القرآني فصارت ثابتة على ذلك حيث يقول: "أرأيتكم" إذا أجريت بحثًا في الجزئيات الخاصة بالصيغة تجد أنَّ هناك تناقضًا، فأرأيتكم جزؤه الأول مفرد مذكر، وجزؤه الأخير جمع مذكر، لكن هذه الصيغة لأنَّه يراد منها إعطاء دلالة خاصة في النسق القرآني، ويراد منها إحداث هذا الضرب من التنوع في الدلالات الفنية العميقة التي تأتي بها مادة الرؤية ويراد منها أن تكون : أخبرني فصارت ثابتة على ذلك : أرأيتك ، أرأيتكم ، كما يترددن كثيرًا في القرآن. [٥]

---

(١) من الآية ٦٢ من سورة الإسراء.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ١٨١/١ ورصف المباني ص ٢٠٧

(٣) ينظر: الإكليل على مدارك التنزيل ١٥٣/٣

(٤) ينظر: الكتاب ٢٣٩/١، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٥٠ والكشاف ٦٠١/١٥ والبحر المحيط ٥٥/٦، ورصف المباني ٢٠٧ والمغني ١٨١/١ والجنى الداني ص ٩٣ وحاشية الشريف الجرجاني ص ٢٠٣

(٥) ينظر: تأملات في جماليات النص القرآني للدكتور/ أحمد درويش ص ١٢

وهي وجهة نظر تظهر لنا الناحية الجمالية ، والسر البلاغي والدلالي فيما جاء من هذه الكلمة "أرأيتك" في القرآن الكريم ، واستعمال العرب.

ولكن السؤال الذي يظهر هنا هل هذا الاستعمال بالتزام الإفراد والتذكير خاص بالتاء في "أرأيتك" أم جاء في غيرها من ألفاظ ؟

والإجابة عن هذا السؤال أنَّ هذا الالتزام بالإفراد والتذكير غير خاص بالتاء في "أرأيتك" فقد جاء في غيرها من ألفاظ في اللغة العربية أذكر منها :

١- **حبذا** ، هي فعل ماض لإنشاء المدح قال السيرافي: " ونظير أرأيتك وبابه في توحيد التاء وتذكيرها ، وإن كان الفاعل جماعة أو مثنى: حبذا زيدٌ ، وحبذا الزيدان ، وحبذا هندٌ ، وتوحيد "حبذا" وإن كانت الأسماء جماعة أو مؤنثًا."(١)

٢- **هَلُمَّ** ، وهي "ها" ضم إليها "لُمَّ "(٢) فلمَّا رُكبت صارت اسم فعل أمر مبني على الفتح ، بمعنى: احضر، والدعاء إلى القيام بشيء ما بمعنى : تعال .(٣)

وإن كانت "هلُمَّ" اسم فعل إلَّا أنَّها التزم فيها الإفراد والتذكير أيضًا في لغة أهل الحجاز . قال السيرافي :" وشبيهه : هَلُمَّ في لغة أهل الحجاز في قولهم : هلُمَّ يا رجل ، وهَلُمَّ يا رجلان ، وهَلُمَّ يا رجال ، وهَلُمَّ يا امرأة ، وهلُمَّ يا نسوة ، وقد جاء بلغتهم القرآن الكريم ، قال تعالى : " وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا "(٤) والمخاطبون بهذا جماعة ."(٥)

وذكر السيرافي العلة في التزامها حالة واحدة في لغة أهل الحجاز فقال : " وإنَّما جعلوا اللفظ واحداً في كل حال ؛ لأنَّهم بنوه معه فخالفوا

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٠٧/١

(٢) أي : ضم نفسك إلينا ، ينظر الكتاب ٣٣٣/٣ ، ٥٢٥ والخصائص ٢٧٨/١، ٢٣٠/٣ وإعراب القرآن للنحاس ٥٩٠/١ والتخمير ٢٥٧/٢ وشرح الكافية للرضي ٧٢/٢

(٣) ينظر: الزاهر في كلمات الناس لابن الأنباري ص ٥٧٨

(٤) من الآية ١٨ من سورة الأحزاب .

(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه ١٠٤/١

مجراه في لغتهم ؛ لأنَّهم يقولون للواحد "ألمم" فلمَّا غيروا قياسه وبنوه مع غيره ألزموه طريقة واحدة في أحوالها كلها."[١]

٣ - **هاءَ** ، جاءت هاءَ في بعض لغات العرب ، وهي أيضًا اسم فعل أمر، تقول: هاءَ يا فتى ، ومعناه تناول ، أو خذ.[٢]

وقد جاءت على هذه اللغة بالهمزة مفتوحة على كل حال للمفرد والمثنى والجمع المذكر والمؤنث.

وجاءت في لغة أخرى لبعض العرب بالكاف بعد الهمزة والتزمت هذه اللغة أيضًا حالة واحدة فتقول: هاءَك يا رجل ، بهمزة مفتوحة وتغير الكاف على حسب المخاطبين فتقول للواحد المذكر: هاءَك يا رجل ، وللاثنين : هاءَكما ، وللجماعة : هاءَكم ، وللمؤنثة : هاءَكِ ، وللجماعة من المؤنث : هاءَكنَّ.[٣]

وهكذا فقد استعملت العرب كلمات كثيرة التزمت فيها حالة واحدة ، وهي الإفراد والتذكير، وأعتقد أنَّ ابن هشام – رحمه الله – استغرب التزام تاء الفاعل على هذه الصورة أعني الإفراد والتذكير عند إلحاق كاف الخطاب بها ، وذكر ما يبرر هذا الاستعمال في اللغة العربية حتى لا يجمعوا بين خطابين في كلمة واحدة ، فالغرابة عنده هنا غرابة تعجب من أمرها على هذه الصورة ، وليست غرابة إنكار لهذا الاستعمال ، وقد سبق بيان العلة في مجيئها على هذه الصورة ، وذلك لعلة قياسية ، وهي التخفيف في الاستعمال، فلا غرابة في ذلك بعد أن ظهرت العلة في هذا الاستعمال .

وأيضاً لابد من شرط في التزام التاء في " أرأيت " هذه الحالة أعني الإفراد والتذكير أن تكون بمعنى : أخبرني – كما سبق – فلو لم يُرَد بأرأيت

---

(١) ينظر: المرجع السابق١/١٠٤

(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب ص ٣١٩ والارتشاف ٥/٢٢٢٩١، ٢٢٩٢، والمساعد ٢/٦٤٣ والجني الداني ٣٤٦ ومغني اللبيب ٢/٣٤٩ والمعجم الوافي في النحو العربي ص ٣٤٠ وكتاب المصباح في النحو لأبي الفتح ناصر المطرزي ص ٧٢

(٣) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/١٠٧

معنى : أخبرني ، وجب للتاء والكاف مجتمعين ما يجب لهما منفردين فيقال: أرأيتَك قادراً ، وأرأيتكِ قادرة ، وأرأيتماكما قادرين ، وأرأيتموكم قادرين ، وأرأيتنكن قادرات ، كما يقال : أعلمتك قادراً ، وأعلمتماكما قادرَين ، وأعلمتموكم قادرِين ، وأعلمتك قادرة ، وأعلمتماكما قادرتَين ، وأعلمتنكن قادرات . (١)

عود الضمير إلى المؤخر لفظاً المقدم رتبة

هناك مواضع اختلف النحويون في عود الضمير فيها إلى ما تأخر لفظًا ورتبة ، فبعضهم أجازها وبعضهم منعها ، وهي مفصلة في كتب النحو.(٢)

ومما لا خلاف في جوازه عند النحويين أن يعود الضمير فيها إلى المؤخر في اللفظ المقدم في الرتبة، مثل: ضربَ غلامَه زيدٌ ، فالضمير في "غلامه" يعود على "زيد" وهو متأخر في اللفظ لكنَّه متقدم في الرتبة ؛ لأنَّه فاعل .

وهذا ما أجازه الزمخشري في قراءة هشام قوله تعالى:" وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا"(٣)، بالغيبة(٤)، إنَّ التقدير : ولا يحسبنهم ، و"الذين" فاعل.(٥)

وقد رَدَّه أبو حيان باستلزامه عود الضمير إلى المؤخر(٦)، وهذا ما استغربه ابن هشام فقال: " وهذا غريب جدًا، فإنَّ هذا المؤخر مقدم في الرتبة." (٧)

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٤٧/١

(٢) وهي سبعة مواضع. ينظر مغني اللبيب لابن هشام ٤٨٩/٢ – ٤٩٢

(٣) من الآية ١٦٩ من سورة آل عمران.

(٤) ينظر: الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش ٦٢٤/٢ والإتحاف ٤٩٤/١ والبحر المحيط ٤٢٨

(٥) الكشاف ٢٠٥/٤

(٦) ينظر: البحر المحيط ٤٢٨/٣

(٧) مغني اللبيب ٤٩٣/٢

وقد استغرب ابن هشام أيضًا ما قاله أبو حيان من منعه عود الضمير إلى ما تقدم لفظًا، وجواز عوده إلى ما تأخر لفظًا ورتبة ، فقال: " ومن الغريب أنَّ أبا حيان صاحب هذه المقالة[١] وقع له أنَّه منع عود الضمير إلى ما تقدم لفظاً ، وأجاز عوده إلى ما تأخر لفظاً ورتبة أمَّا الأول فإنَّه منع في قوله تعالى : "ومَا عَمِلَتْ مِن سُوءٍ تَوَدُّ "[٢] كون "ما" شرطية[٣] ؛ لأنَّ "تود" حينئذ يكون دليل الجواب لا جوابًا لكونه مرفوعاً فيكون في نية التقديم فيكون حينئذ الضمير في "بينه" عائداً على ما تأخر لفظاً ورتبة وهذا عجيب فإنَّ الضمير الآن عائد على متقدم لفظاً ولو قدم "تود" لغير التركيب ... وأمَّا الثاني فإنَّه قال في قوله تعالى : "ثُمَّ بَدَا لَهُم مِن بَعدِ مَا رَأوا الآياتِ لَيسجننَّهُ"[٤] إنَّ فاعل" بدا" عائد على السجن المفهوم من "ليسجننه"[٥]"[٦]

وجه الغرابة عند ابن هشام:

استغرب ابن هشام رأي أبي حيان ؛ لأنَّه رَدَّ رأي الزمخشري في الموضع الأول بأنَّ الضمير فيه يعود إلى ما تأخر لفظًا، وهذا غريب ؛ لأنَّ هذا المتأخر في اللفظ متقدم في الرتبة ؛ لأنَّه فاعل، وهذا لا خلاف في جوازه عند النحويين.

وكذلك استغرب رأي أبي حيان في الموضعين اللذين ذكرهما أبو حيان فقد منع عود الضمير إلى ما تقدم لفظًا، وأجاز عوده إلى ما تأخر لفظًا ورتبة، وهذا غريب ؛ لأنَّه منع ما أجازه النحويون ، وأجاز ما منعه النحويون .[٧]

(١) ينظر: المرجع السابق ٤٩٣/٢

(٢) من الآية ٣٠ من سورة آل عمران .

(٣) ينظر: البحر المحيط ٩/٣

(٤) من الآية ٣٥ من سورة يوسف.

(٥) ينظر: البحر المحيط ٣٠٦/٥

(٦) مغني اللبيب ٤٩٣/٢

(٧) ينظر: حاشية الشمني على مغني اللبيب ١٨٢/٢وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب ١٧٨،١٧٩/٢

عرض ومناقشة ما ردَّ به ابن هشام على أبي حيَّان :

أمَّا الموضع الأول : الذي ردَّ فيه أبو حيان على الزمخشري في قراءة "ولا يَحسَبَنَّهُم الذين"[١] بأنَّ الضمير يعود على "الذين" المتأخر فهذا كما قال ابن هشام يدعو إلى الغرابة ؛ لأنَّ هذا المتأخر في اللفظ متقدم في الرتبة فهو فاعل " يحسب" وهذا الاستعمال جائز عند جميع النحويين ، وهو شائع في لسان العرب تَقَدُّيم المفعول المشتمل على ضمير يرجع إلى الفاعل المتأخر ، ومنه في النثر نحو: خافَ ربَّهُ عمرُ، ومنه في الشعر قوله :[٢]

كَناطِحٍ صَخْرَةً يَوْماً ليوُهِنَها ** فَلَمْ يَضِرَّها وأوْهى قَرْنَه الوعِلُ

وأمَّا الموضع الثاني : الذي منعه أبو حيان في إعرابه آية :" وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ"[٣]

فإنَّ هذا الكلام منه غريب جدًا أيضاً ؛ لأنَّه كما قال ابن هشام الضمير فيها عائد إلى ما تقدم لفظًا، وهذا أيضًا لا خلاف في جوازه عند النحويين.[٤]

وأمَّا الموضع الثالث : وهو ما أجازه أبو حيان في آية :" ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ "[٥] من جواز أن يكون الضمير في "بدا" الفاعل عائد على السجن المفهوم من "ليسجننه" فهذا يقتضي أن يعود الضمير إلى ما تأخر لفظًا ورتبة ، وهذا لا يدعو إلى الغرابة ؛ لأنَّ هذه المسألة فيها خلاف بين النحويين فهي ممتنعة عند الجمهور، وأجازها الأخفش ، وأبو عبد

(١) من الآية ١٦٩ من سورة آل عمران وقد سبق تخريج القراءة.
(٢) البيت من البسيط ، قائله الأعشى، ينظر: ديوانه ص ١٤٨وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٠٣٠
(٣) من الآية ٣٠ من سورة آل عمران.
(٤) مغني اللبيب ٤٩٣/٢
(٥) من الآية ٣٥ من سورة يوسف.

الله الطوال من الكوفيين[١] ، وأبو الفتح ابن جني [٢] ، أمَّا ابن مالك فقد حكم عليها بالشذوذ في الألفية فقال :[٣]

..... ** وشذ نحو زَانَ نَوْرُهُ الشجرَ

وأجازها في شرح الكافية الشافية تابعًا لابن جني حيث قال: " ولم يحسن تقديم الفاعل متصلاً به ضمير عائد إلى المفعول نحو: "زانَ نَوْرُهُ الشجرَ". ومع كونه لا يحسن فليس ممتنعاً وفاقاً لأبي الفتح ؛ لأنَّ الفعل المتعدي يدل على فاعل ومفعول، فشعور الذهن بهما مقارن لشعوره بمعنى الفعل. فإذا افتتح كلام بفعل، ووليه مضاف إلى ضمير عُلم أنَّ صاحب الضمير فاعل إن كان المضاف منصوباً ، ومفعول إن كان المضاف مرفوعاً ، فلا ضرر في تقديم الفاعل المضاف إلى ضمير المفعول.

كما لا ضرر في تقديم المفعول المضاف إلى ضمير الفاعل. وكلاهما وارد عن العرب."[٤]

واستشهد على جواز عود الضمير إلى المؤخر لفظًا ورتبة بشواهد شعرية كثيرة منها قول الشاعر:[٥]

ولَو أنّ مَجداً أَخلَدَ الدّهرَ واحِداً ** مِن النّاسِ أَبقَى مَجدُهُ الدّهرَ مُطعِمَا

(١) ينظر: أوضح المسالك ١٠٦/٢، ١٠٧ والتصريح ٣٩٢/١ وشرح الكافية للرضي ٧٢/١

(٢) ينظر: الخصائص ٣٦٠/١ وأوضح المسالك ١٠٦/٢

(٣) ينظر: شرح الألفية لابن عقيل ٤٤٦/١

(٤) شرح الكافية الشافية ١٠٣٠

(٥) البيت من الطويل، قائله : حسان بن ثابت – رضي الله عنه – ينظر ديوانه ص ٢٣٩ وشرح الكافية الشافية ٥٨٦ وشرح التسهيل لابن مالك ١٦١/١ وشرح الألفية لابن عقيل ٤٤٩/١

وقول الشاعر:(١)

جَـــــزى ربُّهُ عَنّـــي عُدَيَّ بـــــنِ حـــاتِمٍ ** جَزاءَ الكِـــلابِ العـــاوِيـــاتِ وَقَد فَـــعَل

وقول الشاعر:(٢)

كسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثوابَ سُؤدَدٍ ** وَرَقّىَ نَدَاهُ ذَا النّدَى في ذُرَا الْمَجْدِ

وقد اختار هذا المذهب أيضًا الرضي:(٣)

والحق في هذه المسألة هو رأي الجمهور ، وهو أنَّهـــا ممتنعـــة ، وهذا ما اختاره ابن هشام وحكم عليها ابن مالك في الألفية بالشذوذ – كمـــا سبق – ، وذلك لأنَّ ما جاء من شواهد على عود الضمير فيها على ما تأخر لفظاً ورتبة كان في الشعر ، وهذا للضرورة .

أمَّا إذا كان الضمير المتصل بالفاعل المتقدم عائدًا إلى ما اتصـــل بالمفعول المتأخر فقد امتنعت المسألة ، وذلك نحو: ضربَ بعلُهـــا صـــاحبَ هند.(٤)

وقد نقل بعضهم في هذه المسألة أيضًا خلافًـــا، قيـــل : والحـــق فيهـــا المنع.(٥)

وما ذكره أبو حيان من أنَّ فاعل "بدا" عائد إلى السجن المفهوم من "ليسجننه" هو رأي البصريين(٦)، أمَّا الكوفيون ففاعـــل "بـــدا" عنـــدهم هـــو

(١) البيت من الطويل، قائله: النابغة أو أبو الأسود الدؤلي. ينظر: ديوان النابغة ٧٩ وملحقـــات ديـــوان أبي الأسود ١٢٤ وابن الشجري ٥٣/١ وابن يعيش ٧٩/١ والجمـــل للزجـــاجي ١٣١والأغـــاني ١١١/١١ والخصـــائص ٣٦٠/١ والضـــرائر ص ٢٠٩ والخزانـــة ٢٧٧/١ والعينـــي ٤٨٧/٢ والتصريح ٤١٦/١ والأشموني ٥٩/٢ والهمع ٦٦/١ والدرر ٤٤/١

(٢) البيت من الطويل لم يعرف قائله ينظر: العيني ٤٩٩/٢ وشرح الكافية الشافية ٥٨٧ وشرح التسهيل ١٦١/١

(٣) شرح الكافية الشافية ٧٢/١

(٤) ينظر: مغني اللبيب ٤٩٢/٢ وشرح الألفية لابن عقيل ٤٥٢/١

(٥) ينظر: شرح الألفية لابن عقيل ٤٥٢/١

(٦) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٢٢/٢ والتصريح ٣٩٣/١

"ليسجننه " على تأويله بـــ"السَّجن" – بفتح السين – ولا يقدر عندهم ضمير عائد إلى " ليسجننه" (١) .

والأجدى رأي البصريين وهو أنَّ فاعل "بدا" ضمير مستتر فيه راجعًا إلى المصدر المفهوم منه والتقدير: ثم بدا لهم بداءُ كما جاء مصرحًا به في قول الشاعر:(٢)

لَعَلّكَ والموعودُ حقٌّ لقاؤُهُ ** بدا لكَ مِن تلكَ القلوصِ بداءُ

وإليه ذهب المبرد ومن وافقه. (٣)

مجيء " لها " فاعل

هناك كلمات تحتمل أكثر من وجه في الإعراب ، حسب موقعها في الجملة ، أو حسب المعنى المراد من سياق الكلام ، فالإعراب فرع المعنى ، ومن هذه الكلمات ما جاء في بيت المتنبي قوله : (٤)

لَوْلا مُفارَقَةُ الأحبابِ ما وَجَدَتْ ** لهَا المَنَايَا إلى أرْوَاحِنَا سُبُلا

فكلمة " لها" في هذا البيت ذكر النحويون فيها عدة أوجه :

الوجه الأول : أن تكون جمعًا لـــ"لهاة"(٥)، وتعرب فاعلاً بـــ"وَجَدَتْ "، وهذا ما وجهها به ابن هشام في هذا البيت واستغربه فقال :" ولك في " لها"

---

(١) ينظر: التصريح ٣٩٢/١

(٢) البيت من الطويل نسب لمحمد بن بشر الخارجي في شرح أبيات المغني ١٩٣/٦ ونسب إلى الشماخ ابن ضرار في لسان العرب (بدا) وشذور الذهب ص١٦٧ وشرح التسهيل ١٢٢/٢

(٣) ينظر: التصريح ٣٩٣/١

(٤) والبيت من البسيط ينظر: ديوانه ص ١٧ والأمالي الشجرية ٣٥٢/١ وشرح المشكل من شعر المتنبي لابن القطاع ص ٢٤١ والإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني ص ٣٠٦ ومواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح لأبي العباس المغربي ٦٦٣/٢ وكشاف اصطلاحات الفنون لمحمد علي التهانوي ٣٩٤/٢ وخلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر لمحمد أمين الحنفي ٦١/١ وحاشية الشمني على المغني ٣٧/٢ وحاشية الأمير على المغني ١٨٥/١ وحاشية الدسوقي على مختصر السعد ٨٤/٤

(٥) اللهاة : الهنة المطبقة في أقصى سقف الفم والجمع : اللهي واللهيات واللهوات . ينظر: الصحاح للجوهري (لهى) ولسان العرب (لهي).

وجه غريب ، وهو أن تقدره جمعاً لـ"لهاة" كحصاة وحصى ، ويكون "لها" فاعلاً بوجدت ، والمنايا مضافاً إليه. "[١]

وجه الغرابة عند ابن هشام :

استغرب ابن هشام هذا الوجه ؛ لأنَّ " لها" خرجت عن أصلها وهو الجار والمجرور وجاءت جمعًا لـ"لهاة" ، كحصى جمع حصاة ، وهذا الوجه محتمل عنده ، ولكنَّه حكم عليه بأنَّه وجه غريب كما سبق في نصه .

الوجه الثاني : أنَّ " لها" جار ومجرور متعلق بـ"وجدت" ، وهذا الوجه ردَّه ابن هشام واعترض عليه بأنَّ فيه تعدي فعل الظاهر إلى ضميره المتصل كقولك: ضربه زيدٌ ، وذلك ممتنع .[٢]

الوجه الثالث: أنَّ " لها" صفة في المعنى لـ"سبلاً" فلمَّا قُدِّم عليه صار حالاً منه كما أنَّ "إلى أرواحنا " كذلك، إذ المعنى : سُبُلاً مسلوكة إلى أرواحنا، فلمَّا قدم بطلت الوصفية فيه ، وحكم بأنَّه حال .

وهذا الوجه رجحه بعض النحويين ، ومنهم ابن الشجري[٣]، وابن هشام .[٤]

الوجه الرابع : أنَّ "لها" جار ومجرور، وهي من الحشو الذي لا فائدة منه ؛ لأنَّ المعنى غير مفتقر إليه، فهو من الزيادات الموضوعة لإقامة الوزن وقد جاء مثله في شواهد أخرى .

قال ابن الشجري في الأمالي : " حملت "لها" على ما تزيده العرب مبالغة في التبيين ، وإن كان الكلام مستغنيًا عنه ، كقولك : ما وجدت لي إليك طريقًا، فقولك: " لي" زيادة، ومثله قول محمد بن يزيد الأموي:[٥]

فَلا قَدَرَتْ عليك يدُ الليالي ** ولا وَجَدَتْ إليكَ لَهَا سَبيلا

(١) مغني اللبيب ٢٢٣/١

(٢) ينظر: مغني اللبيب ٢٢٣/١

(٣) الأمالي الشجرية ٢٥٤/١

(٤) ينظر: مغني اللبيب ٢٢٣/١

(٥) والبيت من الوفر ينظر: الأمالي الشجرية ٣٥٣/١ ومعجم الشواهد العربية ص ٣٥٢

وقد جاء في بيت الشماخ ما هو أنفر من هذا، وذلك قوله :[١]

وكنتُ إذا لاقيتها كان سِرُّنا ** لنا بيننا مثل الشِّواءِ المُلَهْوَجِ

والمعنى غير مفتقر إلى قوله : لنا بيننا."[٢]

والذي يظهر بعد عرض هذه الأوجه أنَّ ما منعه النحويون ، وما أجازوه في كلمة "لها" في بيت المتنبي إنَّما أرادوا به إصلاح الإعراب لا إصلاح المعني .

والذي يبدو لي أنَّ المعنى هو المعوَّل عليه في هذا البيت ، وبه يصلح الإعراب أيضًا، أعني جعل "لها" فاعل لـ"وجدت" ، وهو الوجه الذي استغربه ابن هشام في نصه السابق، والذي يدل على أنَّ هذا الوجه هو الصحيح ، وهو المراد في هذا البيت عدة أمور :

الأمر الأول : ما حكاه ابن القطَّاع في شرحه لهذا البيت في رسالته : شرح المشكل من شعر المتنبي عن شيخه أنَّ المتنبي قائل هذا البيت أراد هذا المعنى .

قال ابن القطاع :" "لها" هي الفاعلة ، و"المنايا" في موضع خفض بالإضافة ، والمعنى : وجدتْ لهوات المنايا ، فـ"لها" جمع "لهاة"، وقال لي شيخي محمد بن علي التميمي قال لي أبو علي بن رشدين : قلت للمتنبي عند قراءتي عليه : أضمرت قبل الذكر! قال لي: ليس كذلك ، وليست "المنايا" فاعلة ، وإنَّما هي في موضع خفض."[٣]

الأمر الثاني : أنَّ هذا المعني هو ما عرَّج عليه علماء البلاغة ، وفسَّروه على أنَّ المراد به الاستعارة ، أعني استعار للمنايا لهوات ، شبهت بشيء يبتلع الناس ، ويكون أقام اللها مقام الأفواه لمجاورة اللهوات للفم .

---

(١) والبيت من الطويل ينظر: ديوان الشماخ ص ٧٦ والأمالي الشجرية ٣٥٣/١ ومعجم الشواهد العربية ص ٩٦

(٢) ينظر: الأمالي الشجرية ٣٥٣/١، ٣٥٤

(٣) ينظر: شرح المشكل من شعر المتنبي لابن القطاع ص ٢٤١ من مجلة المورد العراقية المجلد السادس العدد الثالث تحقيق د/ محسن غياض عجيل ١٣٩٧ هـ/١٩٧٧م

قال هذا من علماء البلاغة الخطيب القزويني وغيره .[١]

وهذا المعنى أيضًا هو ما استحسنه بعض أدباء المغرب فيما حكاه عنهم ابن الشجري فقال : "وهذا قول محتمل لو كان مرادًا للشاعر، وهو لعمر الله يشبه طريقته في الاستعارات"[٢]

الأمر الثالث : أنَّ ما قيل من أوجه أخرى غير هذا الوجه لا تخلو من الاعتراض عليها فقولهم : إنَّ "لها" جار ومجرور متعلق بوجدت هذا الوجه ممتنع – كما سبق – ؛ لأنَّ فيه تعدي الفعل الظاهر إلى ضميره المتصل ، وأيضًا قولهم : إنَّ " لها " في الأصل صفة لـ"سبلاً" فلمَّا تقدم عليه صار حالاً منه لا يخلو هذا الوجه من البعد ، وضعف المعنى كما قال بعض النحويين[٣]، فلا معرّج عليه .

فثبت بهذا أنَّ الأقرب إلى المعنى ، وأيضًا لا غرابة فيه من حيث اللفظ أن "لها" فاعل لـ"وجدت" "والمنايا" مضاف إليه – كما سبق– وهذا هو المعنى الذي أراده الشاعر من الاستعارة في البيت ، والله أعلم .

(١) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة ص ٢٢٧ ومواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح لأبي العباس أحمد بن يعقوب المغربي ٦٦٣/٢ وحاشية الدسوقي على مختصر السعد في تلخيص المفتاح للإمام القزويني ٨٤/٤

(٢) ينظر: الأمالي الشجرية ٣٥٣/١ وينظر كشاف اصطلاحات الفنون لمحمد على التهانوي ٣٩٤/٢ وخلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر لمحمد أمين الحنفي ٦١/١

(٣) ينظر: الأمالي الشجرية ٣٥٤/١ وحاشية الأمير على المغني ١٨٥/١ وحاشية الدسوقي على مختصر السعد شرح تلخيص المفتاح ٨٤/٤

حذف المقول وبقاء القول

القول لا بد له من مقول ، وهذا المقول جملة ، مثل : "قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ"(١)، فجملة "إني عبد الله" جملة مقول القول ، وهي هنا في محل نصب مفعول به للفعل " قال" .

وقد تكون جملة مقول القول في محل رفع نائب فاعل مثل قوله تعالى :"وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ"(٢)، فجملة " يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ " جملة مقول القول ، وهي هنا في محل رفع نائب فاعل للفعل المبني للمجهول وهو " قيل".

وجملة مقول القول هي الجملة الواقعة بعد فعل القول ، كقال ، وحدَّث، وصرَّح، ...إلخ.

وحذف المفعول به جائز وقد يكون كثيرًا ، كحذفه بعد "لو شئت" مثل قوله تعالى :"فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ"(٣) أي: فلو شاء هدايتكم لهداكم(٤).

أمَّا حذف المقول وبقاء القول فهذا ما استغربه ابن هشام فقال :" ومن غريبه حذف المقول وبقاء القول نحو: "قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ"(٥) أي : هو سحر، بدليل :"أسحر هذا"(٦)

وجه الغرابة عند ابن هشام :

استغرب ابن هشام حذف المقول وبقاء القول ؛ لأنَّ المقرر في علم العربية أنَّ حذف القول وبقاء المقول قياسي مطرد معروف لا تكاد تحصيه في لغة العرب وفي القرآن الكريم ، أمَّا عكسه – وهو ثبوت القول وحذف

(١) من الآية ٣٠ من سورة مريم .
(٢) من الآية ٤٤ من سورة هود .
(٣) من الآية ١٤٩ من سورة الأنعام .
(٤) ينظر : مغني اللبيب ٦٣٣/٢
(٥) من الآية ٧٧ من سورة يونس.
(٦) مغني اللبيب ٦٣٣/٢

المقول – فهو نادر يحفظ ولا يقاس عليه من وجهة نظر بعضهم [١]، ورأي ابن هشام أنَّ هذا الحذف غريب كما سبق قوله .

وقد تباينت آراء النحويين في حذف المقول وبقاء القول ، فمنهم من منع حذفه ، ومنهم من أجازه .

فقد أجاز الحذف أكثر النحويين والمفسرين ، ومنهم المبرد[٢] والمازني[٣] ومكي[٤] وابن الشجري[٥] والعكبري[٦] والرضي[٧] وابن مالك[٨] وأبو حيان[٩] والرازي[١٠] والألوسي.[١١]

وحجة هؤلاء في جواز حذفه أنَّه قد دل عليه دليل ووجدت قرينة على المحذوف فجاز حذفه.

أمَّا من منع الحذف فإنَّه يرى أنَّ حذف المقول وبقاء القول غير قياسي فهو نادر أو مسموع وعكسه هو القياسي وهو حذف القول وبقاء المقول؛ ولذلك استغربه ابن هشام – كما سبق–

ومن هؤلاء الذين منعوا حذفه الأخفش قال في الآية السابقة التي ذكرها ابن هشام وهي قوله تعالى: "أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هَذَا "[١٢]:"على الحكاية لقولهم: لأنَّهم قالوا : أسحر هذا ، فقال : أتقولون : أسحر هذا؟"[١٣]

(١) ينظر: العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير ١٦٨٤/٤
(٢) ينظر: المقتضب ٨١/٢، ٩٢
(٣) ينظر: البحر المحيط ٤١٤/٥ والمسائل المنثورة للفارسي ص ٥٣٠
(٤) ينظر: مشكل إعراب القرآن ٤٥٢/١
(٥) ينظر: الأمالي الشجرية ١٩٢/٢
(٦) ينظر: إملاء ما من به الرحمن ٣١/٢
(٧) ينظر: شرح الكافية ٢٤٨/٢
(٨) ينظر: شرح التسهيل ٩٨/٢
(٩) ينظر: البحر المحيط ٤١٤/٥
(١٠) ينظر: مفاتيح الغيب ١١٤/١٧
(١١) ينظر: روح المعاني ٣٦٨/٦
(١٢) من الآية ٧٧ من سورة يونس .
(١٣) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٣٧٦/١

ونقل هذا أبو حيان عن بعض النحويين أيضًا فقال: "وقيل : معمول "أتقولون" هو " أسحر هذا" إلى آخره، كأنَّهم قالو: أجئتنا بالسحر تطلبان به الفلاح ولا يفلح الساحرون؟"(١)

ويبدو أنَّ الصحيح هو رأي من قال بحذف المقول وبقاء القول واستدل بالآية السابقة وأنَّ ما استغربه ابن هشام ليس غريبًا ، ولا شاذًا ، ولا قليلاً ، وهذا رأي أكثر النحويين والمفسرين – كما سبق– والذي يدل على صحته السماع والقياس :

أمَّا السماع : فقد ورد الحذف في أفصح كلام ، وهو القرآن الكريم والأمثلة على ذلك كثيرة منها قوله تعالى : "أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ"(٢) أي: هو سحر أو: إنَّه سحر بدليل : أسحر هذا؟ كما سبق توضيح ذلك .

ومنه قوله تعالى : "وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ "(٣) ، قال المبرد : "وليس يقولوا جواباً لـ"قل" ، ولكن المعنى – والله أعلم – قل لعبادي قولوا يقولوا"(٤)، فعلى رأي المبرد مقول القول محذوف دل عليه " يقولوا ".

ومنه قوله تعالى : " قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ"(٥) ، قال المبرد: " وإنَّما هو قل لهم يفعلوا يفعلوا"(٦) فمقول القول محذوف دل عليه قوله تعالى : " يُقِيمُوا الصَّلَاةَ " أي: قل لهم: أقيموا الصلاة وأنفقوا ... يقيموا الصلاة ..." (٧)

---

(١) ينظر: البحر المحيط ١٨٠/٥ وهذا الرأي قاله الزمخشري . ينظر: الكشاف ٤٧٠/١١ وحاشية الشمني على المغني ٢٩٠/٢ وحاشية الدسوقي على المغني ٣٤٥/٢

(٢) من الآية ٧٧ من سورة يونس .

(٣) من الآية ٥٣ من سورة الإسراء .

(٤) ينظر: المقتضب ٨١/٢، ٨٢

(٥) من الآية ٣١ من سورة إبراهيم .

(٦) ينظر: المقتضب ٨١/٢، ٨٢

(٧) ينظر: مفاتيح الغيب للرازي ١١٤/١٧ والوجيز في تفسير القرآن العزيز للعاملي ٦١/٢ وإملاء ما من به الرحمن للعكبري ٣١/٢ والبحر المحيط ٤١٤/٥

ومنه قوله تعالى: " قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا "[١]، فمقول القول محذوف، أي: قل لهم اغفروا يغفروا ، فحذف الأمر لدلالة جوابه عليه .[٢]

وقد جاء حذف المقول وبقاء القول أيضًا في الشعر، ومنه قول الشاعر :[٣]

لنحن الأُلى قُلتُم فأنَّي مُلتئُم ** برؤيتنا قبل اهتمامٍ بكم رُعبَا

فمقول القول " قلتم" هنا محذوف، أي: قلتم: نقاتلهم فأنَّى ملئتم رعباً منا قبل أن نقاتلكم.[٤]

وكذلك جاء حذف المقول وبقاء القول في مسألة الكتاب لسيبويه : متى رأيت أو قلت زيدًا منطلقًا[٥] ، على إعمال الأول ، وحذف معمول القول .[٦]

وأمَّا القياس : فهو أنَّ المقول في هذه الشواهد مفعول به ، والمفعول به يجوز حذفه قياسًا وليس شاذًا عند النحويين ، ويعضده ما حكم به النحويون أنَّه إذا دل دليل على الشيء جاز حذفه ولا يمتنع .

قال السمين الحلبي: "ومعمول القول يحذف للدلالة عليه كثيرًا كما يحذف نفس القول كثيرًا."[٧]

وكل ما جاء من شواهد وفيها حذف المقول وبقاء القول دل على المقول دليل فلذلك ساغ حذفه ، ولم يكن غريبًا ، ولا شاذاً ، ولا قليلاً .

---

(١) من الآية ١٤ من سورة الجاثية .

(٢) ينظر: الوجيز في تفسير القرآن العزيز لمحي الدين العاملي ١٩٣/٣

(٣) البيت من الطويل ، ولم يعرف قائله ، ينظر : البحر المحيط ١٨٠/٥ والدر المصون ٢٤٧/٦ والهمع ١٥٨/١ والدرر ١٣٩/١

(٤) ينظر: العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير ١٦٨٤/٤

(٥) الكتاب ٧٩/١

(٦) ينظر: البحر المحيط ١٨٠/٥ والدر المصون ٢٤٧/٦

(٧) ينظر: الدر المصون ٢٤٦/٦

مجيء " إذ " مبتدأ

ترد "إذ" في اللغة العربية على أوجه ، منها : أن تكون اسمًا للزمن الماضي ، مثل : قمت إذ قام زيد ، ولها على هذا الوجه استعمالات :

أن تكون ظرفًا ، وهذا هو الغالب فيها ، وأن تكون مفعولاً به باذكر على قول نحو: قوله تعالى: "وَاذْكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا فَكَثَّرَكُمْ"(١) ، وأن تكون بدلاً من اسم نحو: رأيتك أمس إذ جئت ، وأن تكون مضافًا إليها اسم زمان صالح للاستغناء عنه ، نحو: يومئذٍ ، أو غير صالح له ، نحو: بعد إذ .(٢)

وقد ذهب الزمخشري إلى القول إنَّ "إذ" ترد في محل رفع مبتدأ وهذا ما استغربه ابن هشام فقال : "وَمن الْغَرِيب أَنَّ الزَّمَخْشَرِيّ قَالَ فِي قِرَاءَة بَعضهم(٣) "لمِن مَنِّ اللهِ على الْمُؤمنِينَ إِذْ بعثَ فيهم رَسُولاً"(٤) إِنَّه يجوز أَن يكون التَّقْدِير : مَنُّهُ إِذْ بعث وَأَن تكون " إِذْ " فِي مَحل رفع كـ"إِذا" فِي قَوْلك: أَخطب مَا يكون الْأَمِير إِذا كَانَ قَائِماً أَي : لمِن مَنِّ اللهِ على الْمُؤمنِينَ وَقتُ بَعثه ، انْتهى ."(٥)

وجه الغرابة عند ابن هشام :

ما أثار استغراب ابن هشام مما قاله الزمخشري في توجيهه القراءة السابقة عدة أمور:

الأمر الأول : أنَّه جعل "إذ" في محل رفع مبتدأ بمعنى "وقت" .

الأمر الثاني : أنَّه جعل " إذ" كإذا في تنظيره بالمثال: أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائمًا.

---

(١) من الآية ٨٦ من سورة الأعراف .

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٠٦/٢، والبحر المحيط ٤١٧/٣، والمغني ٨٣/١، والمساعد ٥٠٢/١، وشفاء العليل ٤٦٨/١ والجنى الداني ص ١٨٥ – ١٨٩ .

(٣) قيل : هي قراءة شاذة، وهي قراءة عيسى بن سليمان عن بعضهم، ينظر مختصر شواذ القراءات لابن خالويه ص ٢٣، والكشاف ٢٠٤/٤، والبحر المحيط ٤١٦/٣، والدر المصون ٤٧١/٣ .

(٤) من الآية ١٦٤ من سورة آل عمران .

(٥) مغني اللبيب ٨١/١.

الأمر الثالث : أنَّه جعل " إذا " في هذا المثال في محل رفع.

وقد اعترض ابن هشام على هذا التوجيه للزمخشري ورد هذه الأمور فقال: "فَمُقْتَضى هَذَا الْوَجْه أَن "إِذْ" مُبْتَدأ وَلَا نعلم بذلك قَائلاً ، ثـمَّ تنظيـره بالمثال غير مُنَاسِب ؛ لِأَنَّ الْكَلَام فِي "إِذْ" لَا فِي "إِذا" وَكَانَ حَقه أَن يَقُول : إِذْ كَانَ لأَنَّهم يقدرُونَ فِي هَذَا الْمِثَال وَنَحْوه "إِذْ" تَارَة وَ"إِذا" أُخْرَى بِحَسب الْمَعْنى المُرَاد ثمَّ ظَاهره أَنَّ الْمِثَال يتَكَلَّم بِهِ هَكَذَا وَالْمَشْهُور أَنَّ حذف الْخَبَر فِي ذَلِك وَاجِب وَكَذَلِكَ الْمَشْهُور أَنَّ "إِذا" الْمقدرَة فِي الْمِثَال فِي مَوضِع نصب ."[1]

وهنا لا بد من توضيح الآتي :

أولاً : ما نقله ابن هشام عن الزمخشري هو أحد وجهـين ذكرهمـا الزمخشري في توجيه هذه القراءة ، فعبارة الزمخشري في الكشاف هـي : "وقرئ : "لمِن مَنِّ اللَّهِ على المؤمنين إذ بعث فيهم"[2]. وفيه وجهان: أن يراد لمِن مَنِّ اللَّه على المؤمنين مَنُّه أو بَعثُه إذ بعث فيهم ، فحذف لقيام الدلالة ، أو يكون "إذ" في محل الرفع كإذا في قولك : أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً ، بمعنى : لمِن مَنِّ اللَّهِ على المؤمنين وقتُ بعثه."[3]

هذا نص الزمخشري في الكشاف وقد نقله ابن هشام بالمعنى.[4]

والوجه الأول من توجيه الزمخشري لا غرابة فيه ، لأنَّ المبتدأ فيـه محذوف لقيام الدلالة عليه، والظرف متعلق به ، ومِن مَنِّ اللهِ خبره، وهذا ما قدره الزمخشري في الوجه الأول.

أمَّا الوجه الثاني في تقدير الزمخشري ، وهو أنَّ "إذ" في محل رفـع كـ"إذا" إلخ كلامه فعلى هذا الوجه تكون "إذ" مبتدأ والجار والمجرور السابق

(١) مغني اللبيب ٨١/١

(٢) من الآية ١٦٤ من سورة آل عمران، والقراءة سبق تخريجها .

(٣) الكشاف ٢٠٤/٤، وينظر : شرح الدماميني على مغني اللبيب ٣١٢/١، ٣١٣

(٤) ينظر: شرح الدماميني على مغني اللبيب ٣١٣/١

خبرها ، وهذا ما استغربه ابن هشام، ولكن ابن هشام لم يعرض الوجهين اللذين قالهما الزمخشري .

وجواز الوجهين عند الزمخشري على أنَّ كلاً من "إذ" و"إذا" كما يستعملان ظرفًا يستعملان اسمًا .

فعلى الظرفية ههنا المبتدأ محذوف أي: مَنُّه أو بعثُه ، والظرف متعلق به ، ومِن مَنِّ اللهِ خبره ، والدال على المحذوف هو الخبر إن قدر: مَنٌّه والظرف إن قدر : بعثُه ، وكذا في المثال يكون الخبر محذوفاً والظرف دالاً عليه أي: أخطب أكوان الأمير وأوقاته حاصل إذا وجد قائمًا.

وعلى الاسمية لا حذف ؛ لأنَّ "إذ" مرفوع على الابتداء، ومِن مَنِّ الله خبره أي: مِن مَنِّ الله وقت بعثه ، على طريقة : نهاره صائم .(١)

ثانيًا : ما اعترض به ابن هشام على الزمخشري في الوجه الثاني بأنَّ "إذ" في محل رفع مبتدأ وقول ابن هشام : "فمقتضى هذا الوجه أن "إذ" مبتدأ ولا نعلم بذلك قائلاً ."(٢)

رُدَّ على هذا الاعتراض بأنَّ الجمهور يُجوِّز خروجها عن الظرفية عند إضافتها، وغيرهم عند الاتيان بها مفعولاً به ، أو بدلاً منه ، صدق حينئذٍ أنَّها ظرف متصرف فلا يمنع جعلها مبتدأ ، ولا يحتاج فيه إلى سماع خاص من العرب(٣).

وقد رَدَّ الشمني في حاشيته على المغني على قول ابن هشام :" ولا نعلم بذلك قائلاً " فقال :" لا يرد عليه أنَّه لا يلزم من عدم العلم بقائل قول عدم قائله ، ولا عدم قائله فيما مضى عدم صحته على أنَّ في شرح اللب وضوء المصباح ما يقتضي أنَّ لذلك قائلاً، وهو: إذ وإذا لا يلزمان الظرفية

(١) قاله : التفتازاني ، ينظر: حاشية الشمني على المغني ١٧٤/١ .
(٢) مغني اللبيب ٨١/١.
(٣) قاله : الدماميني في شرحه على المغني ٣١٢/١، ٣١٣.

نص على ذلك سيبويه في الكتاب، وأجاز: إذا يقوم زيد إذا يقعد عمرو، بمعنى: وقت قيام زيد وقت قيام عمرو، فأوقع " إذا" ههنا مبتدأ وخبرًا."(١)

وقيل : في نسبة هذه المقالة إلى سيبويه نظر، فإنَّ ابن جني وهو إمام مطلع نقل ذلك في شرح الحماسة عن المبرد ولم ينسبه إلى غيره .(٢)

وأيضًا الرضي إمام مطلع لم ينسبها إلى سيبويه بل قال : " وعن بعضهم أنَّ "إذا" الزمانية تقع اسمًا صريحًا ، نحو: إذا يقوم زيد إذا يقعد عمرو"(٣).

أي: وقت قيام زيد وقت قعود عمرو، قيل: ولا يوجد شاهد على ذلك من كلام العرب .(٤)

وقد ذكر ابن هشام في كلامه هنا أنَّ عبد القاهر الجرجاني أجاز في "إذا" الرفع فقال: "ولكن جوز عبد القاهر كونها في موضع رفع تمسكاً بقول بعضهم : أخطب ما يكون الأمير يومُ الجمعة . بالرفع فقاس الزمخشري "إذ" على "إذا" والمبتدأ على الخبر"(٥).

وقد ذكر ابن هشام أيضًا في بحث "إذا" في الرابع من الأمور التي ترد قول الأكثرين إنَّ العامل في "إذا" ما في جوابها من فعل أو شبهه أنَّ أبا الحسن ومن تابعه يقولون بتصرف " إذا" ووقوعها مبتدأ(٦) .

وقد ذكر ذلك أبو البقاء العكبري أيضًا عند قوله تعالى(٧): "فإذا نُقِرَ في النَّاقُورِ."(٨)

(١) حاشية الشمني على المغني ١٧٤/١ وحاشية الأمير على المغني ٧٥/١.
(٢) ينظر: المقتضب للمبرد ٣٤٦/٤، وحاشية الشمني على المغني ١٧٤/١.
(٣) ينظر: شرح الكافية للرضي ص ٥٩٠، وحاشية الشمني على المغني ١٧٤/١
(٤) ينظر: حاشية الشمني على المغني ١٧٤/١
(٥) مغني اللبيب ٨١/١
(٦) ينظر: مغني اللبيب ٩٧/١، وإملاء ما من به الرحمن للعكبري ٢٧٢/٢
(٧) من الآية ٨ من سورة المدثر.
(٨) ينظر: إملاء ما من به الرحمن ٢٧٢/٢، وينظر: حاشية الشمني على المغني ١٧٥/١

ثالثًا : قول ابن هشام :"فقاس الزمخشري "إذ" على "إذا" والمبتدأ على الخبر."(١)

ردَّ عليه الدماميني في حاشيته على المغني ، فقال : "وهذا تشنيع ، ولعل الزمخشري لم يستند إلى هذا القياس وإنَّما بنى على ما ذكرناه من قبل."(٢)

وما ذكره الدماميني قبل ذلك أي: من تصرف "إذ" عند الجمهور وخروجها عن الظرفية عند إضافتها، وعند غير الجمهور عند الإتيان بها مفعولاً به أو بدلاً أو غير ذلك فلا يمتنع جعلها مبتدأ(٣).

رأي النحويين في تصرف "إذ" ووقوعها مبتدأ :

النحويون في تصرف "إذ" على مذهبين :

المذهب الأول : أنَّ "إذ" لا تتصرف ، وقد قال هذا الرأي جماعة من النحويين وعلى رأسهم سيبويه، فقد ذكرها سيبويه في باب الظروف المبهمة غير المتمكنة التي لا تضاف ولا تتصرف تصرف غيرها، ولا تكون نكره وقد ذكرها مع :أين ، ومتى ، وكيف ، وحيث ،وإذا(٤)

المذهب الثاني : أنَّ "إذ" تتصرف وأنَّها تقع مثل "إذا" مفعولاً به أو خبرًا وغير ذلك، وهذا مذهب الأخفش والزجاج وتبعهما جماعة من النحويين. (٥)

(١) مغني اللبيب ٨١/١

(٢) شرح الدماميني على المغني ٣١٣/١، وينظر حاشية الشمني على المغني ١٧٤/١

(٣) شرح الدماميني على المغني ٣١٢/١

(٤) ينظر: الكتاب ٢٨٥/٣

(٥) ينظر: معاني القرآن للأخفش ٢١٨/١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٣٠/١، والتسهيل ص ٩٢، والمساعد ٥٠٠/١، والجنى الداني ص ١٨٧ وشفاء العليل ٤٦٨/١ والهمع ٢٠٤/١ والدر المصون للسمين الحلبي ٤٧١/٣

أمَّا وقوعها مبتدأ، وهذا ما قاله الزمخشري في توجيه القراءة السابقة فقد أجازه بعض النحويين واعترض عليه بعضهم، وقد سبق ما اعترض به ابن هشام على الزمخشري واستغرب رأيه وأنكر أن تقع "إذ" مبتدأ .

وقد اعترض أبو حيان أيضاً على الزمخشري في الوجه الثاني ورجح قوله في الوجه الأول فقال:" أمَّا الوجه الأول فهو سائغ، وقد حُذف المبتدأ مع "مِن" في مواضع منها: "وإنَّ مِن أهلِ الكِتَابِ إلَّا ليُؤمننَّ بِهِ"(١)... وأمَّا الوجه الثاني فهو فاسد، لأنَّه جعل "إذ" مبتدأة ولم يستعملها العرب متصرفة البتة، إنَّما تكون ظرفاً أو مضافاً إليها اسم زمان، ومفعولة باذكر على قول. أمَّا أن تستعمل مبتدأة فلم يثبت ذلك في لسان العرب، ليس في كلامهم نحو: إذ قام زيدٌ طويل وأنت تريد : وقت قيام زيد طويل."(٢)

وقول أبي حيان هنا: "ولم يستعملها العرب متصرفة البتة " فيه نظر، فإنَّه ذكر أنَّها تكون ظرفًا أو مضافًا إليها اسم زمان ومفعولة باذكر، وقد سبق أنَّها تكون بدلاً من اسم وغير ذلك أليس هذا تصرفًا فيها ؟ بل ذكر أبو حيان نفسه في الارتشاف في معرض حديثه عن اسمية "إذ" أنَّها يخبر بها أي: تقع خبرًا فقال: "إذ" والدليل على اسميتها الإخبار بها، وإبدالها من الاسم، وتنوينها في غير ترنيم، والإضافة إليها بغير تأويل: نحو: مجيئك إذ جاء زيد، ورأيتك أمس إذ جئت ، ويومئذٍ ."(٣)

فأجاز أبو حيان في هذا النص خروجها عن الظرفية بأن تكون خبرًا عن المبتدأ وتكون بدلاً من الاسم، وأن تنون وهذا دليل على تصرف "إذ" وعدم لزومها حالة واحدة وهي الظرفية .

(١) من الآية ١٥٩ من سورة النساء.
(٢) البحر المحيط ٤١٦/٣
(٣) ارتشاف الضرب ١٤٠٢/٣

وممن صرح بوقوعها خبرًا أيضًا ابن مالك فقد ذكر في استدلاله على اسميتها أنَّها يخبر بها مع دخولها على الأفعال ومثَّل لذلك فقال: "وأنَّها يخبر بها مع دخولها على الأفعال نحو: قدومُ زيد إذ قدم عمرو"(١) .

وإذا جاز في "إذ" أن تتصرف بأن يخبر بها وغير ذلك مما سبق فما المانع من وقوعها مبتدأ كما قال الزمخشري ؟

وقد نقل ابن علان أيضًا في شرحه لرياض الصالحين للإمام النووي عن بعضهم وقوعها مبتدأ في الحديث عن عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – قال: " بينما نحن جلوس عند رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ذات يوم إذ طلع علينا رجل ... إلخ الحديث"(٢)

قال فيما ذكر من أقوال : وقيل : "إذ" مبتدأ خبره "ذات يوم" ، أي: طلوع ذلك الرجل وقع بين تلك الأحوال ."(٣)

وبعد : فإني أرى أنَّ ما قاله الزمخشري من توجيه للقراءة السابقة ، وقوله في الوجه الثاني بجواز أن تكون "إذ" في محل رفع مبتدأ، بمعنى: وقت ، والجار والمجرور قبلها خبر، هذا الوجه لا غرابة فيه ، والذي يرجح هذا الوجه ويرفع عنه الغرابة ما يأتي :

أولاً : أنَّ أكثر النحويين أجازوا في "إذ" أن تخرج عن الظرفية إلى الإسمية وتتصرف بأن تكون مفعولاً بعد اذكر، أو بدلاً من اسم أو تقع خبرًا عن مبتدأ – كما سبق بالأمثلة – فلا مانع من جعلها مبتدأ، ولا يحتاج لسماع هذا النوع بخصوصه من العرب .(٤)

وأمَّا قول ابن هشام :" ولا نعلم بذلك قائلاً "، فقد سبق قول بعض النحويين إنَّ " إذ " مبتدأ في الحديث الذي شرحه ابن علان .

---

(١) ينظر: شرح التسهيل ٢٠٦/٢

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الإيمان ١/ ٣٦ حديث ٨ والترمزي حديث ٢٦١٣ وأبو داود حديث ٤٦٩٥ والنسائي ٩٧/٨

(٣) دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين لابن علان باب المراقبة ٢٢٠/١

(٤) ينظر: حاشية الدسوقي على المغني ١١٧/١

وأيضًا لا يمنع من جواز وقوعها مبتدأ وأن يكون الزمخشري تفـرد بهذا الرأي وقد ذكر ذلك الدكتور شوقي ضيف، فقال:" وللزمخشري بجانب اختياراته من المذاهب البغدادية والكوفية والبصرية آراء كثيرة ينفرد بهـا، من ذلك ذهابه إلى أنَّ "إذ" قد تقع مبتدأ، وخرَّج على ذلك قراءة بعضهم آيـة آل عمران: "لَقَدْ مَنَّ الله على الْمؤمنِين إذ بعث فيهِم رَسولاً "(١)، أي : وقتُ بعثه فيهم رسولاً ."(٢)

ثانيًا : أنَّ حصر "إذ" في الظرفية فقط حجر على الاتساع في المعاني، وتضييق على التنوع في الأساليب .

فهناك أساليب في العربية وضوح "إذ" فيها مفعولاً به أقوى من تقدير الظرفية فيها .

وأيضًا فإنَّ "إذ" اسم وما الذي يمنع من الاتساع فيخرج من دائرة الظرفية إلى دائرة المفعولية ؟(٣)

ثالثًا : أنَّ القول إنَّ " إذ" مبتدأ ، والجار والمجرور قبلها خبر ليس فيه تكلف بتقدير مبتدأ كما في الوجه الأول ، وقد راعى النحويون فـي وضـع أصولهم النحوية أنَّ ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير .

نصبُ غيرِ " غدوة" بعد "لدُنْ"

" لدُن" : ظرف زمان ومكان ، ومعناه : عندَ ، وحكمها أن يجر مـا بعدها بالإضافة كسائر الظروف نحو : أمام ، وفوق ، وتحت ، غير أنَّ من العرب من ينصب بها ، ولا يُنصب غير " غُدوة" مع " لدُن" وذلـك لكثـرة استعمالها فغيروها عن الجر (٤)، قال سيبويه : " " لدُن" لها في " غدوة" حال

(١) من الآية ١٦٤ من سورة آل عمران.

(٢) المدارس النحوية ص ٢٨٦

(٣) ينظر: أسلوب إذ في ضوء الدراسات القرآنية والنحوية للدكتور/ عبد العال سالم مكـرم، ص ٢٠، ط – مؤسسة الرسالة.

(٤) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٤/ ١٠١ ، ١٠٢

ليست في غيرها تُنصب بها " [١] ، ونصب " غُدوة " بعد " لدُن" على التمييز أو التشبيه بالمفعول به ، فإن جاء بعد " لدن" لفظاً منصوباً غير " غدوة" فقد برزت له عدة أوجه ذكرها النحويون ابتعاداً عن أن يشارك " غدوة " بالنصب على التمييز ، ومن الشواهد التي جاءت بالنصب بعد " لدن" قولهم:[٢]

مِن لَدُ شَولاً فإلى إتْلائها

" لدُ" بحذف النون لغة في " لدن" ، و(شولاً) يرى بعض النحويين أنَّها منصوبة على التمييز ، أو التشبيه بالمفعول به [٣]، وهذا ما استغربه ابن هشام فقال : " ومن الغريب أنَّ بعضهم زعم أنَّ انتصاب " شولاً " بعد " لدن" على التمييز أو التشبيه بالمفعول به كانتصاب "غدوة" بعدها في قولهم : لدن غدوةً ."[٤]

وجه الغرابة عند ابن هشام :

حَكَم ابن هشام بغرابة هذا الوجه لسببين :

الأول : أنَّ قائله جعل المنصوب بعد " لدن" تمييز ، أو مشبه بالمفعول به مثل "غُدوة" في قولهم : لدُن غدوةً ، وهذا الوجه خاص بـ"غُدوة" قال ابن هشام : " وهذا مردود باتفاقهم على اختصاص هذا الحكم بـ"غُدوة".[٥]

---

(١) ينظر : الكتاب ١/ ٢١٠

(٢) هذا كلام تقوله العرب ويجري بينها مجرى المثل ، وهو يوافق بيتاً من مشطور الرجز ، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب من الخمسين التي لم يعرف لها قائل ولا تعرف تتمته ، ينظر : الكتاب ٢٦٤/١ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٦٣/٢ وسر صناعة الإعراب لابن جني ص ٥٤٣ والأمالي الشجرية ٣٣٨/١ والنهاية لابن الخباز ٢٤٨/١ وابن يعيش ١٠١/٤ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٦٥/١ وتوضيح المقاصد للمرادي ٥٠٣/١ وشرح الألفية لابن الناظم ص ١٠١ ومغني اللبيب ٤٢٢/٢ وتخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ص ٢٦٠ والدرر ٢٣٢/١ والخزانة ٨٤/٢ والعيني ٥١/٢

(٣) ينظر : تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ص ٢٦٢ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٨٣٧ وخزانة الأدب ٢٤/٤ وشرح أبيات المغني ٢٧٨/٦ ،٢٨٨ والعيني ٦١٠/٢

(٤) ينظر : تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص ٢٦٢

(٥) ينظر : تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد ص ٢٦٢

وقد بين أبو علي الفارسي علة اختصاص نصب "غدوة" بعد " لـدُن" فقال : " لأنَّ "غدوة" إنَّما انتصب لحجز النون بين المضاف والمضاف إليه."(١)

الثاني : أنَّ قياس "شولاً " على " غدوة" ضعيف ؛ لأنَّ "غدوة" لم ترد مع " لدن" إلَّا بثبوت النون ، قال ابن هشام : "ولم يسمع في "غدوة" مع حذف النون ، بل مع ثبوتها."(٢) ، وقال ابن الخباز في النهاية : " أمَّا وجه النصب فلأنَّه شبه نون " لدن" بالتنوين فنصب ما بعدها كما قالوا : هذا ضاربٌ زيداً." (٣) وشولاً جاءت في هذا الشاهد بعد " لدن" بحذف النون .

رأي النحويين في مجيء " شَولاً " بعد " لدُن" :

ذكر النحويون أنَّ "شولاً " بعد " لدن" في الشاهد السابق رويت بالنصب والجر :

أمَّا رواية الجر فليست على الإضافة إلى " لد" ؛ لأنَّ " شولا" ليس زماناً ولا مكاناً ، وإنَّما هو على حذف مضاف وأقيم "شول" المضاف إليه مقامه على حد قوله تعالى : "واسأَلِ القَرْيَةَ"(٤) ، والتقدير : من لدُ شولان شولٍ ، أو زمان شولٍ ، أو كون شولٍ ، والتقدير الأخير أولى ليتحد المعنى في الروايتين ، ولكن يحتاج إلى الخبر أي : موجوداً ، فإن قدر الكون مصدر " كان" التامة لم يحتج إلى ذلك .(٥)

هذا إذا جعلت " شولاً " جمعاً لشائلة ، أمَّا إذا جعلتها مصدراً لقولك : شالت الناقة ذنَبَها : إذا رفعته ، فإنَّه يجوز أن تجر الشول ؛ لأنَّه يدل على وقت هذا الحدث دلالة التزامية كمقدم الحاج ، وصلاة العصر ، قال سيبويه: " وقد جره قوم على سعة الكلام ، وجعلوه بمنزلة المصدر حين جعلوه على

(١) ينظر : المسائل الشيرازيات ص ٦٩
(٢) ينظر : المرجع السابق ص ٢٦٢
(٣) النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز ٢٥١/١
(٤) من الآية ٨٢ من سورة يوسف
(٥) ينظر : حاشية الصبان على شرح الألفية للأشموني ٢٤٣/١

الحين وإنَّما يريد حين كذا وكذا ، وإن لم يكن في قوة المصادر لأنَّه لا يتصرف تصرفها . " (١)

وأمَّا رواية النصب ففيها عدة أوجه :

الوجه الأول : أنَّه خبر " كانَ" المحذوفة مع اسمها ، وهذا رأي الجمهور والتقدير : من لدُ كانت شَولاً ، وقدره سيبويه على إضمار " كان " واسمها أيضاً ولكنَّه قدر " أنْ" قبل كان لتكون مصدر فقال : "كأنَّك قلت : من لدُ أنْ كانت شولاً فإلى إتلائها.(٢)

وقد رُدَّ تقدير سيبويه " أنْ كانت شولاً " ؛ لأنَّه حذف الموصول الحرفي وصلته وبقى معمولها من غير ضرورة ، قال ابن مالك : "وعندي أنَّ تقدير " أنْ" مستغنى عنه كما يستغنى عنها بعد منذُ."(٣) ، وقد أجيب : بأنَّه تقدير معنى لا إعراب . (٤)

الوجه الثاني : أنَّه مفعول مطلق لفعل محذوف ، فهو مؤكد لعامله ، والتقدير : من لدُ شالت شولاً ، فهو مصدر شالت الناقة بذَنَبها .(٥)، وقيل : اسم جمع شائلة – بالتاء – على غير قياس إذ قياس جمعها : شوائل ، والشائلة : الناقة التي ارتفع لبنها وضرعها. (٦)

---

(١) ينظر : الكتاب ١/ ٢٦٥

(٢) الكتاب ٢٦٥/١

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٣٦٥/١

(٤) ينظر : تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ص ٢٦٣ وشرح الألفية للأشموني ٢٤٣/١

(٥) قاله أبو علي الفارسي ، ينظر المسائل الشيرازيات ص ٧٠ وجملة الفعل والفاعل في محل جر بإضافة " لد" إليها .

(٦) وقد يرجح الأول بأنَّه يروى : من لدُ شولٍ بالجر ، ولا يقال : من لدُن النُّوق فإلى إتلائها . ويجاب : بأنَّ التقدير : من لا شولان شول ، أو زمان شول ولكن يحتاج على هذا لتقدير الخبر : موجوداً فإن قدر الكون مصدر كان التامة لم يحتج إلى ذلك ، وقد يرجح الثاني برواية الجرمي : من لد شولا . بغير تنوين على أنَّ أصله : شولاء بالمد فقصره للضرورة ، ولكن هذه الرواية تقتضي أنَّ المحدث عنه ناقة واحدة لا نوق ، ينظر : تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام ص ٢٦٢ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٨٣٦ ، ٨٣٧ شرح أبيات المغني للبغدادي ٢٨٧/٦ ، ٢٨٨ وخزانة الأدب ٢٤/٤

الوجه الثالث : أنَّ يكون نصب "شولاً " على التمييز ، أو التشبيه بالمفعول به كما ينتصب "غدوة" بعد " لدن" ، وهذا الرأي هو ما استغربه ابن هشام كما سبق . (١)

وأرى أنَّ الوجه الذي قاله سيبويه هو الصحيح ، وأنَّ تقديره " أنْ كانت" هو الأَوْلى لأمرين :

الأول : أنَّ تقدير المصدر جعلها في معنى الزمان ؛ لأنَّ " لدن" إنَّما تضاف إلى ما بعدها من الزمان ، أو المكان كقولك : جلست من لدُ صلاةِ العصر إلى وقتِ المغرب ، قال سيبويه : " نصب لأنَّه أراد زماناً "(٢) فلمَّا كان الشَّول جمع الناقة الشائلة لم تصلح أن تكون زماناً ، فأضمر ما يصلح أن يقدر زماناً ، فكأنَّه لمَّا قدر : من لدُ أنْ كانت شولاً ، والكون مصدر والمصادر تستعمل في معنى الأزمنة كقولك : جئت مقدمَ الحاج ، وصلاةَ العصر على معنى الوقت .(٣)

الثاني : أنَّه أتى في التقدير بـ"أنْ" المصدرية ؛ لأنَّها مع صلتها مفرد، وهذا ما يقع بعد " لدن" ؛ لأنَّ سيبويه لا يرى جواز إضافة " لدن" إلى الجملة. (٤)

وإذا تأملنا فيما استغربه ابن هشام ، وهو نصب "شولاً " على التمييز، أو التشبه بالمفعول به يتقرر الآتي :

أولاً : هذا الوجه لم يذكر ابن هشام ولا غيره من النحويين الذين ذكروا هذا الشاهد ممن اطلعت علي كتبهم نسبة هذا الرأي إلى قائل ، قال

(١) ينظر : تخليص الشواهد لابن هشام ص ٢٦٢ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٨٣٧ وشرح أبيات المغني للبغدادي ٦/ ٢٨٨ وخزانة الأدب ٢٤/٤

(٢) الكتاب ٢٦٥/١

(٣) ينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٦٣/٢ ، ١٦٤

(٤) نقله في مغني اللبيب عن الغرة لابن الدهان ، ينظر : المغني ٤٢٢/٢ والتصريح ٢٥٦/١ وحاشية الصبان على الأشموني ٢٤٤/١

ابن هشام : " ومن الغريب أنَّ بعضهم زعم أنَّ انتصاب " شولاً " بعد " لدن" على التمييز أو التشبيه بالمفعول به . "

ولم أعثر على مَن قاله من النحويين فقد نقله ابن هشام عن بعضهم – كما سبق – وتبعه بعض شراح شواهد المغني والبغدادي في شرح أبيات المغني وخزانة الأدب .(١)

ثانياً : أنَّ هذا الوجه إن كان قاله بعض النحويين – كما قال ابن هشام – فهو محتمل ، والذي يدل على جوازه ما يأتي :

الأول : أنَّ النصب على التمييز ،أو التشبيه بالمفعول به لا يحتاج إلى تقدير محذوف كباقي الأوجه في روايتي النصب والجر ، وما لا يحتاج إلى تقدير أوْلى مما يحتاج إلى تقدير.

الثاني : أنَّ تقدير حذف " كان" واسمها وبقاء خبرها على الوجه الأول في نصب " شولا " بعد " لدن" شاذ ؛ لأنَّه يكثر حذفها مع اسمها بعد " إنْ" و" لو" الشرطيتين . (٢)

الثالث : أنَّ من أجاز النصب على التمييز قاس " شولاً" على " غدوة" فهي نكرة منصوبة مثلها .

(١) ينظر : تخليص الشواهد لابن هشام ص ٢٦٢ وشرح شواهد المغني للسيوطي ٨٣٧ وشرح أبيات المغني للبغدادي ٦/ ٢٨٨ وخزانة الأدب ٢٤/٤

(٢) ينظر : أوضح المسالك لابن هشام ٢٣٠/١

انتصاب الضمير على الحال بعد "إذا" الفجائية

قالت العرب :" كنتُ أظنُّ أنَّ العقربَ أشدُّ لسعة من الزنبور فإذا هو هي"، وقالوا أيضًا : "فإذا هو إياها"(١)

وهذا ما دارت فيه مناظرة بين سيبويه والكسائي ، والمشهورة باسم المسألة الزنبورية ، وقد اختار سيبويه الوجه الأول ، وهو الرفع " فإذا هو هي" ، وأنكر الوجه الثاني النصب "فإذا هو إياها" وأجازه الكسائي ، واستدل على جوازه بأنَّ العرب تتكلم به أيضًا.

وقد ذكر النحويون في النصب عدة أقوال :

منها: أنَّ الضمير منصوب على الحال من الضمير في الخبر المحذوف ، والأصل: فإذا هو ثابتٌ مثلها، ثم حذف المضاف فانفصل الضمير وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابة ، وهذا الرأي قاله ابن الحاجب في أماليه(٢)، وهو ما استغربه ابن هشام وأنكره عليه فقال: " وهو وجه غريب، أعني انتصاب الضمير على الحال ..." (٣)

وقد تباين حكم ابن هشام على ما قاله ابن الحاجب فقال في موضع آخر بعد أن ذكر رأي ابن الحاجب : " فانتصابه على الحال بعيد ." (٤)

وجه الغرابة عند ابن هشام :

ما أثار استغراب ابن هشام هو قول ابن الحاجب : إنَّ هذا الضمير منصوب على الحال ، وذلك لأنَّ المعلوم لدى النحويين أنَّ الحال لا يكون معرفة ، والضمير أعرف المعارف ، ولا يقبل التأويل .(٥)

---

(١) ينظر: طبقات النحويين واللغويين ص ٦٨ والإنصاف ٧٠٢ وشرح الدماميني على المغني ٣٤٨/١ والمنهل الصافي في شرح الوافي للدماميني ٣٨٤/١، وحاشية الدسوقي على المغني ١٣٥/١

(٢) ينظر: الأمالي النحوية ص ٨٧٥، إملاء ١٩٤ المسألة الزنبورية.

(٣) ينظر : مغني اللبيب ٩٢/١

(٤) ينظر : المسائل السفرية في النحو ص ٢٧

(٥) ينظر: حاشية الدسوقي على المغني ١٣٥/١

توجيه ومناقشة رأي ابن الحاجب :

ما ارتآه ابن الحاجب يستلزم أن يكون هناك حذف مضاف تقديره: مثل ، فانفصل الضمير وأقيم المضاف إليه مقامه ، وانتصب في اللفظ على الحال على سبيل النيابة كما قالوا: قضية ولا أبا حسن لها[١] ، على إضمار "مثل" اسمًا لـ"لا" ؛ لأنَّ اسم "لا" النافية للجنس العاملة لا يكون إلَّا نكرة، فإذا كان علمًا فإنَّه يؤول بنكرة فيركب مع "لا" إن كان مفردًا مثل قوله – صلى الله عليه وسلم – : " إِذَا هَلَكَ كِسْرَى فَلاَ كِسْرَى بَعْدَهُ، وَإِذَا هَلَكَ قَيْصَرُ فَلاَ قَيْصَرَ بَعْدَهُ"[٢]

وفي الحقيقة أنَّ حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه أجازه النحويون في مسائل كثيرة، ولم يمنعوه كما سبق قولهم بتقدير: "مثل" في : قضية ولا أبا حسن لها، وقد أجازه الخليل أيضًا في قولهم: له صوتٌ صوتُ الحمار . بالرفع صفة لصوت بتقدير : مثل ، قال سيبويه:" لأنَّه تشبيه فمن ثمَّ جاز أن توصف النكرة به"[٣].

وهذا ما بنى عليه ابن الحاجب جواز هذا الوجه ، وإن كان سيبويه قال عنه إنَّه قبيح ضعيف لا يجوز إلَّا في موضع الاضطرار، أعني : وصف النكرة بالمعرفة .

قال سيبويه :" ولو جاز هذا لجاز : هذا قصيرٌ الطويلُ ، تريد: مثلُ الطويلِ. فلم يجز هذا كما قبح أن تكون " المعرفة " حالاً للنكرة إلَّا في الشعر. وهو في الصِّفة أقبحُ"[٤].

---

(١) هذا مَثَل يخص الإمام علي – رضي الله عنه – لأنَّه كان فيصلاً في الحكومات. ينظر: الكتاب ٢٩٧/٢، والمقتضب ٣٦٣/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٦٧/٢، وشرح الكافية للرضي ٢٣٩/١، وكشف المشكل في النحو لعلي بن حيدرة اليمني ٣٦٩/١، وأسرار العربية للأنباري ص ٢٥٠ والمقرب ١٨٩/١

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه ١١٣٥/٣، رقم ٢٩٥٣، ومسلم في صحيحه ٢٢٣٧/٤، رقم ٢٩١٩ ، وأحمد في مسنده ٩٢/٥ رقم ٢٠٩٠١ وابن حبان ٨٥/١٥ رقم ٦٦٩٠

(٣) الكتاب ٣٦١/١

(٤) المرجع السابق ٣٦١/١، وينظر : شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٤٩/٢

وممن قال بجوازه أيضًا ابن مالك قال: " إذا كان المضاف مثلاً جاز الحكم على المضاف إليه بالتنكير، فينعت به نكرة نحو: مررت برجلٍ زهيرٍ شعرًا، ويجعل حالاً للمعرفة نحو: هذا زيدٌ زهيرًا شعرًا، لأنَّ الأصل : مررت برجلٍ مثلَ زهير، وهذا زيدٌ مثلَ زهير، فحذف لفظ مِثل ونوى معناه، فجرى مجرى ما نوى فيه معناه ، وإن كان لفظه لفظ المعرفة ."[١]

هذا وما جاء من أقوال أخرى في نصب الضمير في قولهم " فإذا هو إياها " أذكرها هنا إتماماً للفائدة وللمقارنة بينها وبين ما قاله ابن الحاجب :

الأول : أنَّ "إذا" ظرف فيه معنى وجدتُ ، ورأيتُ فجاز له أن ينصب المفعول كما ينصبه: وجدت ورأيت ، وهو مع ذلك ظرف مخبر به عن الاسم بعده، قاله أبو بكر بن الخياط [٢].

وقد رُدَّ هذا القول بأنَّ المعاني لا تنصب المفاعيل الصحيحة وإنَّما تعمل في الظروف والأحوال ولأنَّها تحتاج على قوله إلى فاعل وإلى مفعول آخر فكان حقها أن تنصب ما يليها.[٣]

الثاني : أنَّ ضمير النصب استعير في مكان ضمير الرفع. قاله : ابن مالك ، وابن هشام .[٤]

الثالث : أنَّه مفعول به، والأصل: فإذا هو يساويها، أو: فإذا هو يشبهها ثم حذف الفعل فانفصل الضمير، وهذا الوجه قاله : ابن مالك أيضًا[٥] ، واختاره ابن هشام . [٦]

(١) شرح التسهيل ٢٦٨/٣

(٢) ينظر: مغني اللبيب ٩١/١

(٣) رده ابن هشام. ينظر: مغني اللبيب ٩١/١

(٤) ينظر : شرح التسهيل ٦٦/٢، ومغني اللبيب ٩١/١ والمسائل السفرية في النحو ص ٢٧

(٥) شرح التسهيل ٦٦/٢، ٦٧ وينظر : مغني اللبيب ٩١/١، ٩٢ وشرح الكافية للرضي ٨٢٩

(٦) ينظر : المسائل السفرية في النحو ص ٢٧

الرابع : أنَّه مفعول مطلق ، والأصل : فإذا هو يلسع لسعتها ، ثم حذف الفعل كما تقول: ما زيد إلَّا شرب الإبل ، ثم حذف المضاف . قاله الأعلم نقله عنه أبو علي الشلوبين، وقال : هو أشبه ما وجه به النصب [١].

وقد رُدَّ بعض هذه الأقوال ، واستُحسن بعضها ليس هنا مجال مناقشتها .[٢]

وإذا تأملنا في الرأي الذي قاله ابن الحاجب واستغربه ابن هشام نجد أنَّه قريب من هذه الأقوال السابقة ، ومناط القرب فيه أنَّ أكثر هذه الأقوال فيها تقدير محذوف، والقول الرابع الذي قاله الأعلم واستحسنه الشلوبين فيه حذف فعل، ومضاف فانفصل الضمير وانتصب على أنَّه مفعول مطلق.

وما قاله ابن الحاجب من مجيء الحال معرفة وهو الضمير "إياها" فهو على حذف مضاف نكرة وهو "مثل" وانتصاب الضمير في اللفظ على الحال على سبيل النيابة – كما سبق –

وأرى أنَّ هذا الرأي لا غرابة فيه ، وأنَّه يعضده القياس والسماع .

أمَّا القياس : فهو على حذف مضاف نكرة ، وهو كلمة "مثل" وإقامة المضاف إليه مقامه، وهو الضمير المعرفة على سبيل النيابة ، وقد جاء هذا الحذف كثيرًا ، وقال عنه النحويون : إذا كان المضاف مثلاً جاز الحكم على المضاف إليه بالتنكير فينعت به نكرة كما أجازه الخليل وابن مالك ، ويجعل حالاً للمعرفة كما قال ابن مالك فيما سبق[٣]، فحذف لفظ "مثل" ونوى معناه فجرى مجرى ما نوى فيه معناه ، وإن كان لفظه لفظ المعرفة.

وأمَّا السماع : فقد جاء عن العرب مثل هذا الحذف ، ومنه – كما سبق – قضية ولا أبا حسن لها، أي: مِثل .

(١) ينظر: مغني اللبيب ٩٢/١

(٢) وهي مبسوطة في مغني اللبيب ٩١/١، ٩٢

(٣) ينظر: شرح التسهيل ٢٦٨/٣.

ومن وقوع الحال معرفة أيضاً على سبيل النيابة عن النكرة ، كما قال ابن الحاجب قول العرب : تفرقوا أبادي سبا[١] ، فجعلوه حالاً ، وهو في اللفظ معرفة ، لأنَّهم أرادوا: مثل أيادي، فحذف "مثل" وأقيم ما كان مضافاً إليه مقامه في التنكير والإعراب[٢].

فثبت بهذا أنَّ ما قاله ابن الحاجب ليس غريبًا، وليس بعيدًا عما قاله النحويون ، وما أقرُّوه في أمثلة أخرى .

توجيه الجر بعد وزن " فَعِلٍ" وصفاً

استغرب ابن هشام قراءة الجر بعد وزن " فَعِل" وصفاً فقال : " وفيها قراءة[٣] غريبة وهي [٤] : "خَسِرَ الدُّنيا والآخرةِ "."[٥]

وجه الغرابة عند ابن هشام :

إذا اتحد وزن الفعل ووزن الوصف منه اتحاداً تاماً أوقع لبساً ، وممن وقع في هذا اللبس القاريء الذي أورد ابن هشام قراءته حيث جر " الآخرة" ظناً منه أنَّ "خسِرَ" ليست فعلاً ماضياً مبنياً على الفتح بل وصفاً منصوباً على الحال ، وهذا اللبس الذي وقع من القاريء حكم عليه ابن هشام

---

(١) أي: مثل تفرق أولاد سبأ بن يشجب ضربت العرب بهم المثل في الفرقة لمَّا أذهب الله عنهم جنتهم وغرق مكانهم تبددوا في البلاد . ينظر المقتضب ٢٥/٤ وشرح التسهيل لابن مالك ٢٦٨/٣ وشرح الكافية للرضي ٨٥/٢ وابن يعيش ١٢٣/٤ ولسان العرب (سبأ) .

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢٦٨/٣.

(٣) القراءة بفتح راء (خسِرَ) وجر (الآخرة) ذكرها العكبري ولم يعزها إلى قاريء ، ينظر : إملاء ما من به الرحمن للعكبري ١٤٠/٢ وإعراب القراءات الشواذ للعكبري ١٢٩/٢ ولم أعثر على من قرأ بها في كتب القراءات ، وقراءة الجمهور " خسِرَ " بفتح الراء ونصب " الآخرة " على أنَّ " خسِرَ " فعل ماضي ، وقرأ مجاهد وحميد الأعرج " خاسر " على وزن فاعل اسم منصوب على الحال وانفرد ابن مهران الأعمش عن روح بجر "الآخرةِ " عطفاً على الدنيا المجرورة بالإضافة ، ينظر : مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه ص ٩٥ ، ٩٦ والمحتسب ٧٥/٢ والإتحاف ٢٧٢/٢ والنشر ٣٢٥/٢ ، ٣٢٦ وينظر : المحرر الوجيز ١١٠/٤ والكشاف ٦٩١/١٧

(٤) من الآية ١١ من سورة الحج

(٥) ينظر : شرح شذور الذهب ص ١٣

بالغرابة ، ونص كلامه : "ونظيره قراءة الأعرج " خَاسر الدُّنيا والآخرةِ " [١] إلَّا أنَّ هذا اسم فاعل فلا يلتبس بالفعل ، وذلك صفة مشبهة على وزن الفعل فيلتبس به." [٢]

وجه قراءة الجر :

وجَّه ابن هشام القراءة على أنَّ "خسِرَ" اسم معرب صفة مشبهة فقال :" وتوجيهها أنَّ "خسِرَ" ليس فعلاً بل هو وصف معرب بمنزلة : فَهِم ، وفَطِن ، وهو منصوب على الحال."[٣]

وجر " الآخرة " على هذا الوجه : معطوف على " الدنيا" المضاف إليه والمضاف محذوف والتقدير : خسِرَ خيرَي الدنيا والآخرةِ ، أو خسِر خيرَ الدنيا وثواب الآخرةِ ، أو جنةَ الآخرةِ .

ولكن يبقى الإشكال في تخريج هذه القراءة على أنَّ " خَسِرَ " صفة مشبهة من أمرين :

الأول : أنَّ الصفة المشبهة لفظ مصوغ من مصدر الفعل اللازم [٤]، و"خَسِرَ" فعلها متعدي .

الثاني : أنَّ الصفة المشبهة تدل على الثبوت والدوام ، مثل : فَطِن ، أمَّا " خَسِر" فيدل على التجدد .

وللخروج من هذا المحذور الأوْلى حمل "خسِر" على أنَّه من أمثلة المبالغة على وزن "فَعِل" مثل : حَذِر ، ولَبِق ، وكان حملها على المبالغة ؛ لأنَّ صيغ المبالغة محولة من صيغة اسم الفاعل للدلالة على الكثرة والمبالغة في الحدث [٥] ، وأيضاً اسم الفاعل الذي حول إلى أمثلة المبالغة يصاغ من

(١) ينظر : قراءة الأعرج باسم الفاعل " خاسر" وجر " الآخرة " في : إملاء ما من به الرحمن للعكبري ١٤٠/٢ والإتحاف ٢٧٢/٢ والنشر ٣٢٥/٢

(٢) ينظر : شرح شذور الذهب ص ١٣

(٣) ينظر : شرح شذور الذهب ص ١٣

(٤) ينظر : شذا العرف في فن الصرف للشيخ / أحمد الحملاوي ص ٩٠

(٥) ينظر : المرجع السابق ص ٨٥

الفعل المتعدي ، مثل : ناصر وضارب فتقول : نصَّار ، وضرَّاب ، فكذلك " خَسِر" صيغة مبالغة من اسم الفاعل : خاسر للدلالة على الكثرة والمبالغة في الحدث ؛ لأنَّ هذا المذكور في الآية الكريمة خسر الدنيا والآخرة فهو : خَسِر ، ولذلك رضوا قراءة " خاسر" التي أوردها ابن هشام .

وإذا كانت قراءة "خَسِرَ" – بفتح الراء – التي أوردها ابن هشام فيها لبس بين الفعل الماضي المبني وبين الاسم المعرب فإنَّ جر " الآخرة " على هذه القراءة قد أزال اللبس ، ولا غرابة فيها وليس على قراءة " خاسر" فقط، والأوْلى أن نقبل القراءة حتى وإن كانت شاذة ، ودور النحويين هو تخريجها على الوجه الأنسب نحوياً ، والله أعلم .

مجيء "بله" مجرورة بـ"مِن"

"بله " في اللغة العربية :

ذكر النحويون أنَّ "بله" في اللغة العربية ترد على عدة استعمالات :

الأول : اسم فعل أمر لدَع بمعنى : اترك ، مثل : بلهَ زيدًا.(١)

الثاني : مصدر بمعنى : الترك ، وتستعمل مضافة مثل : بلهَ زيدٍ .(٢)

الثالث : اسم بمعنى :" كيف" وما بعدها مرفوع مبتدأ وهي خبر مثل : بلهَ زيدٌ .(٣)

الرابع : من أدوات الاستثناء بمعنى : "غير" مثل : أكرمت العبيد بلهَ الأحرارَ.(٤)

الخامس : حرف جر بمعنى : " مِن" أو بمعنى : " على" .(٥)

(١) ينظر: العين للخليل بن أحمد ١٦٣/١ (بله) ومغني اللبيب ١١٥/١ والجنى الداني ص ٤٢٤، ٤٢٥

(٢) ينظر: شواهد التوضيح لابن مالك ص ٢٥٩، ٢٦٠ والجنى الداني ص ٤٢٥

(٣) الرفع بعدها مذهب قطرب والأخفش وأنكره أبو علي الفارسي. ينظر: كتاب الشعر ص ٢٥ وارتشاف الضرب ١٥٥٥ والجنى الداني ص ٤٢٤، ٤٢٥

(٤) وهذا عند الكوفيين والبغداديين ، ينظر الجنى الداني ص ٤٢٥

(٥) وهذا مذهب الأخفش والفراء، قال المرادي: " ولهذا ذكرتها في هذا الكتاب". ينظر: الجنى الداني ص ٤٢٦ وهذا ما اختاره الفارسي في كتاب الشعر ص ٢٦

وهي في هذه الاستعمالات السابقة مفتوحة الهاء، وفتحتها إمَّا فتحة بناء أو فتحة إعراب.

وقد وردت " بله" في شاهد مكسورة الهاء مجرورة بـ"مِن" خارجة عن الاستعمالات السابقة ، وهذا ما استغربه ابن هشام ، فقال : "ومن الغريب أنَّ في البخاري في تفسير الم السجدة يقول الله تعالى : " أعددتُ لعبادي الصالحينَ ما لا عَينٌ رأت ولا أُذنٌ سمعت ولا خطرَ على قلبِ بشر ذخراً مِن بلهِ ما أُطلِعتم عليه."(١)

وجه الغرابة عند ابن هشام :

ما أثار استغراب ابن هشام هو مجيء "بله" في هذا الشاهد اسم مجرور بـ"مِن" والكسرة فيها إعراب ، وهي بذلك خارجة عن الاستعمالات السابقة ، وما قاله النحويون فيها من فتح الهاء على البناء أو على الإعراب.

وقفة مع رواية هذا الحديث وما قاله النحويون فيها :

ورد في هذا الحديث القدسي الشريف روايتان وتوجيههما عند النحويين على النحو الآتي :

الرواية الأولى :

جاء في أكثر نسخ البخاري كما نقل القسطلاني : " مِن بله ما أُطلِعتم عليه" بزيادة "مِن" قال القسطلاني : " وهي رواية أبي ذر وأبي الوقت والأصيلي وابن عساكر قال ابن حجر قال الصَّغاني: اتفقت نسخ الصحيح على "مِن بله" واعترض الصَّغاني على زيادة "مِن" هنا وقال: " والصواب إسقاط كلمة "مِن ."(٢)

---

(١) مغني اللبيب ١١٥/١ والحديث في صحيح البخاري كتاب التفسير سورة السجدة ١٣٢/١٨ وينظر صحيح مسلم كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها ١٤٣/١وسنن ابن ماجة ١٤٤٧/٢ ومسند أحمد ٤٦٦/٢ وفتح الباري رواية " من بله " ٣٩٦/٨ وقد جاء في بعض الروايات : " أُطلعتم " بضم الهمزة وكسر اللام على بناء الفعل للمفعول ، وفي بعض الروايات : " اطَّلعتم " بهمزة وصل وتضعيف الطاء على بناء الفعل للفاعل .

(٢) ينظر : خزانة الأدب ٢٣٤/٦

قال ابن حجر:" وتُعقِّب بأنَّه لا يتعين إسقاطها إلَّا إذا فسرت بمعنى: دَع ، وأمَّا إذا فسرت بمعنى: مِن أجل ، أو مِن غير ، أو سوى فلا ."[١]

وعلى ثبوت هذه الرواية بزيادة "مِن" فما حركة الهاء في "بله" الكسرة على الجر أم الفتحة ؟

قال القسطلاني : "قد ثبت جر "بله" بـ"من" في الفرع المعتمد المقابل على أصل اليونيني المُحرر بحضرة إمام العربية أبي عبد الله بن مالك ."[٢]

وما ذكره ابن مالك في شواهد التوضيح هو كسر هاء "بله" وزيادة "مِن" الجارة وحكم عليه بأنَّه نادر فقال بعد أن ذكر استعمال "بله" على المشهور :" وندر دخول "مِن" عليه زائدة في قوله: " مِن بلهِ ما أُطلِعتم عليه."[٣]

وقد نقل الدماميني نص ابن التين في شرح البخاري على أنَّ "بله" ضبط بالفتح والكسر، وكلاهما مع وجود "مِن" .[٤]

توجيه الفتح والكسر، في هاء "بله" مع وجود "مِن" في هذه الرواية :

أمَّا الكسر فقد وجهه ابن هشام في نصه السابق على أنَّها معربة مجرورة بـ"مِن" وكسرتها إعراب ، وهذا ما استغربه ابن هشام ، وهذا ما وجهه ابن مالك أيضاً في نصه السابق ، وحكم عليه بأنَّه نادر.

ووجهه أنَّ "بله" اسم بمعنى "غير" أي: مِن غيرِ ما أُطلِعتم عليه ، قال ابن هشام:" وفسرها بعضهم بغير[٥] وهو ظاهر وبهذا يتقوى من يعدها من ألفاظ الاستثناء"[٦]

---

(١) المرجع السابق ٢٣٤/٦

(٢) المرجع السابق ٢٣٤/٦

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح ص ٢٦٠

(٤) شرح الدماميني على مغني اللبيب ٤٢٧/١

(٥) وهي مجرورة بمن . ينظر: مغني اللبيب ١١٥/١ وشرح الكافية للرضي ٣٤١/٣ وشرح الدماميني على مغني اللبيب ٤٢٨/١

(٦) وهم الكوفيون والبغداديون كما سبق في الوجه الرابع من استعمالات "بله".

وأجاز البغدادي في خزانة الأدب وجهًا آخر لكسر الهاء وهو أن تكون كسرة بناء فقال: " أقول كسرة "بله" يحتمل أن تكون كسرة بناء، ويؤيده ما قاله أبو حيان في الارتشاف بأنَّه سمع في "بله" فتح الهاء وكسرها ."[١]

وأمَّا الفتح فقد وجهه الرضي على أنَّ "بله" بمعنى "كيف" جاز أن يدخله "مِن" حكى أبو زيد: أنَّ فلانًا لا يطيق حمل الفِهْرَ فمِن بلهَ أن يأتي الصخرة":[٢] أي : لا يطيق أن يحمل الفِهْرَ فكيف يطيق حمل الصخرة ؟

قال الدماميني : "قلت : وعليه تتخرج هذه الرواية فتكون بمعنى كيف التي يقصد بها الاستبعاد و"ما" مصدرية وهي مع صلتها في محل رفع على الابتداء والخبر "من بله"والضمير المجرور من "عليه" عائد على "الذخر" أي: كيف ومن أين اطلاعكم على ما ادّخرته لعبادي الصالحين فإنَّه أمر عظيم قلما تتسع عقول البشر لإدراكه والإحاطة به ..."[٣]

وهذا ما ذكره السيوطي في الهمع في ضبط الهاء مع وجود "مِن" فقال: "وفي بعض طرق الحديث :" مِن بلهَ" بفتح الهاء مبنية على الفتح ."[٤]

وهذا ما أجازه أبو بكر بن الأنباري على الجر والفتح في الرواية بزيادة "مِن" فقال: " وفي فتح المبدي: " وروي "مِن بلهِ" بزيادة "مِن" الجارة، وجر "بله" ويجوز فتحها ."[٥]

الرواية الثانية :

ورد هذا الحديث القدسي الشريف برواية أخرى وهي: " بله ما أُطلِعتم عليه " من غير "مِن" الجارة وقد جاءت هذه الرواية في بعض نسخ البخاري،

---

(١) الخزانة ٦٣٥/٦ وارتشاف الضرب ١٥٥٥

(٢) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٩/٤ وشرح الكافية للرضي ٣٤١/٣ وشرح أبيات المغني ٢٥/٣ وخزانة الأدب ٢١٤/٦ والفهر هو: الحجر قدر ما يدق به الجوز أو ما يملأ الكف أو حجر رقيق تسحق به الأدوية. ينظر: لسان العرب (فهر) والقاموس المحيط (فهر).

(٣) ينظر: شرح مغني اللبيب ٤٢٧/١، ٤٢٨

(٤) الهمع ٢٣٦/١

(٥) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس ص ١٩٠

وكما في مختصر الإمام الزبيدي لصحيح البخاري[١]، وفتح المبدي بشرح المختصر[٢] وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه على ما استغربه ابن هشام ، وتكون "بله" محتملة للاستعمالات التي ذكرها النحويون قبل ذلك.

وبناءً على ما سبق أقول : إنَّ "بله" من الألفاظ المحتملة لأكثر من استعمال في اللغة العربية وبأكثر من معنى ، وكل وردت به شواهد ، ولا ينكر منها شيء ، ولكن قد يكون استعمال بعضها أكثر والآخر قليل أو نادر كما ورد في الرواية التي ذكرها ابن هشام بزيادة "مِن" وجر "بله" ، وكما سبق فقد وردت شواهد أخرى فيما نُقل عن أبي زيد بزيادة "مِن" وفتح هاء "بله" على البناء، ويجوز جرها معربة مثل "غير" وبمعناها.
وقد نُقل عن الليث أنَّها بمعنى : أجل[٣] .

وهكذا تبين أنَّ " بله " تعدد معناها واستعمالاتها في اللغة العربية ، ولا غرابة في ذلك ، وهذا من الاتساع في استعمال ألفاظ اللغة العربية وعدم الحجر على المعاني .

قال الخليل على ما ورد لها من معان :" بكله نطق الشعر"[٤] ، فإذا كانت بمعنى "غير" كما قال بعض النحويين فلا مانع من جرها بـ"مِن" وإعرابها كما تجر "غير" بـ"مِن" .

(١) التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح للزبيدي ص ٥٠٨
(٢) فتح المبدي ٣٤٠/٣
(٣) ينظر: تهذيب اللغة للأزهري ٣٣٧/٢
(٤) العين ١٦٣/١ (بله).

المبحث الثالث

الغريب في الرأي أو الاستعمال فيما يتعلق بالأفعال

إظهار متعلق الظرف الواقع خبراً

ذكر النحويون أنَّ الظرف والجار والمجرور لا بد لهما من متعلق ، ومتعلقهما إمَّا موجود كالفعل أو ما يشبهه ، أو ما أول بما يشبهه ، أو ما يشير إلى معناه.

أو يكون متعلقهما محذوف ، وذكر ابن هشام أنَّه مما يجب فيه تعلقهما بمحذوف أن يقعا خبرًا عن المبتدأ ، نحو: زيدٌ عندك ، أو زيدٌ في الدار، ولا يظهر هذا المتعلق إلَّا في الضرورة مثل قول الشاعر :(١)

لكَ العِزُّ إن مَولاكَ عَزَّ وإنْ يَهُن ** فأنتَ إلى بُحْبُوحةِ الهُونِ كَائنُ

أمَّا في الاختيار فلا يظهر هذا المتعلق ويجب حذفه .(٢)

وقد صرح ابن جني بجواز إظهاره (٣) كما أجاز ابن يعيش إظهاره إذا ذكر أولاً أي : قبل الظرف ، وهذا ما استغربه ابن هشام فقال : " وفي شرح ابن يعيش متعلق الظرف الواقع خبراً صرح ابن جني بجواز إظهاره وعندي أنَّه إذا حذف ونقل ضميره إلى الظرف لم يجز إظهاره ؛ لأنَّه قد صار أصلاً مرفوضاً ، فأمَّا إن ذكرته أولاً فقلت : زيدٌ استقر عندك ، فلا يمنع مانع منه. اهـ (٤) ، وهو غريب ."(٥)

---

(١) البيت من الطويل، ولم يعرف قائله . ينظر: العيني ٥٤٤/١ والدرر ٧٥/١ وشرح أبيات مغني اللبيب ٣٤٢/٦ وشرح التسهيل لابن مالك ٣١٧/١ وحاشية الشمني على المغني ١٥٤/٢ وحاشية الدسوقي على المغني ١٢٧/٢

(٢) مغني اللبيب ٤٤٦/٢

(٣) ينظر: اللمع لابن جني ص ٢٨ والمتبع في شرح اللمع للعكبري ٢٣٤/١

(٤) شرح المفصل لابن يعيش ٢٣٢/١

(٥) مغني اللبيب ٤٤٦/٢

وجه الغرابة عند ابن هشام :

استغرب ابن هشام رأي ابن يعيش ؛ لأنَّه أجاز إظهار متعلق الظـــرف الواقع خبرًا ، ولا يمنع مانع من إظهاره عنده إذا ذكر أولاً أي: قبل الظرف فتقول : زيدٌ استقر عندك ، مع أنَّه صرح بأنَّه إذا حذف ونقل ضميره إلـــى الظرف لا يجوز إظهاره ؛ لأنَّه صار أصلاً مرفوضًا ، فكيف يقول : إنَّـــه لا مانع من إظهاره؟

وهذا المتعلق الذي أطلق عليه ابن يعيش أنَّه صار أصلاً مرفوضًا أطلق عليه أبو علي الفارسي قبل ذلك أنَّه صار شريعة منسوخة .(١)

وقد اعترض عليه العكبري وصرح بأنَّه لم يُنطق به أصلاً فقال :" وفي قوله : منسوخة تجوز ؛ لأنَّ المنسوخ قد كان مشروعاً ثم تـــرك ، وعامـــل الظرف لم يُنطق به في زمن ما ثم ترك"(٢)

وفي كلام ابن مالك تصريح بجواز اجتماع الظرف والمتعلق لفظًا فقال في التسهيل : "وربما اجتمعا لفظًا ."(٣)

وهذا المتعلق المحذوف الذي صرح ابن يعيش بجواز إظهاره اختلـــف النحويون في تقديره فعند البصريين هو : اسم تقديره : كائن ، أو مستقِر ، وهو اسم فاعل ، وعند الكوفيين هو : فعل تقديره : استقر .(٤)

وقد رجح ابن مالك رأي البصريين واستدل على أنَّ تقدير اسم الفاعـــل أولى في متعلق الظرف والجار والمجرور بظهور هذا المتعلق واجتماعه مع

(١) ينظر: المتبع للعكبري ٢٣٤/١

(٢) ينظر: المرجع السابق ٢٣٤/١

(٣) شرح التسهيل لابن مالك ٣١٣/١

(٤) ينظر : إعراب القرآن للنحاس ص ١١ والإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ٤/١ والبيان فـــي غريب إعراب القرآن ٣٢/١ وإملاء ما من به الرحمن للعكبري ٤/١ وشرح التسهيل لابن مالـــك ٣١٣/١

الظرف فقال :" ويدل على أنَّ تقدير اسم الفاعل أولى أربعة أوجه : أحدها : أنَّ اجتماع اسم الفاعل والظرف قد ورد كقول الشاعر:(١)

لكَ العِزُّ إن مَولاكَ عَزَّ وإن يَهُن ** فأنتَ إلى بُحبُوحةِ الهُونِ كَائنُ(٢)"

وليست القضية هنا نوع المحذوف الذي تعلق بـه الظـرف والجـار والمجرور ، وإنما نحن بصدد ما قاله ابن يعيش وهو أنَّه يجوز إظهار هـذا المتعلق مع أنَّه صار أصلاً مرفوضاً ، وقد اختار ناظر الجـيش رأي ابـن يعيش واستحسنه فقال :" وكأنَّه يقول : إنَّ الظرف قبل نقل الضـمير إليـه فضلة محضة ؛ لأنَّه معمول الخبر، وإذا كان كذلك فلا مانع من ذكر الخبر مع معموله بل ينبغي أن يتعين ذكره ، أمَّا مع نقل الضمير إليه فإنَّـه يقـوم مقام الخبر، وإذا قام مقام الخبر سد مسده فيمتنع حينئذٍ ذكره ، وهذا الـذي لحظه حسن لكنَّهم لم يذكروه ." (٣)

وقد استدل النحويون أيضًا لرأي ابن جني وابن يعيش بجواز إظهـار المتعلق إذا كان عاماً بقوله تعالى :" فَلَمَّا رَآهُ مُسْـتَقِرًّا عِنْـدَهُ"(٤)، علـى أنَّ "مستقرًا" وهو متعلق الظرف "عند" ظهر هنا . قال ابن عطيـة :" وظهـر العامل في الظرف في قوله :"مستقرًا" ، وهذا المقدر أبدًا في كل ظرف جاء مظهرًا ."(٥)

وقد رُدَّ هذا الاستدلال بأنَّه استقرار خاص بمعنى عدم التحرك لا عام بمعنى مطلق الحصول حتى يجب حذفه ، وقد صرح بذلك بعض النحـويين والمفسرين .

(١) البيت سبق تخريجه في هذه المسألة.
(٢) شرح التسهيل لابن مالك ٣١٧/١
(٣) ينظر: تمهيد القواعد ١١٧/٢
(٤) من الآية ٤٠ من سورة النمل.
(٥) ينظر: المحرر الوجيز ٢٦١/٤

قال أبو البقاء العكبري: " ومستقرًا ، أي: ثابتًا غير متقلقل ، وليس بمعنى الحصول المطلق إذ لو كان كذلك لم يذكر"(١).

وقد استحسن أبو حيان هذا الرأي من العكبري فقال : " فأخذ في "مستقراً" أمراً زائداً على الاستقرار المطلق ، وهو كونه غير متقلقل ، حتى يكون مدلوله غير مدلول العندية ، وهو توجيه حسن لذكر العامل في الظرف الواقع حالاً "(٢).

ونُقل عن ابن الدهان في الآية الكريمة السابقة إعراب آخر وهو أنَّ "مستقرًا" ليس عاملاً في الظرف، وإنَّما "عنده" ظرف للرؤية ، و"مستقرًا" حال من الهاء، وعلى هذا أيضًا فلا يكون مما نحن فيه ولا يُعد دليلاً على رأي ابن جني .(٣)

والرأي الثاني : في متعلق الظرف والجار والمجرور الواقع خبراً أنَّه يجب حذفه ، ولا يجوز إظهاره مطلقًا، وهو رأي الجمهور . (٤)

والعلة في عدم إظهاره عندهم أنَّه صار أصلاً مرفوضًا كما سبق .(٥)

وعندهم أنَّ هذا المتعلق يحذف مطلقًا سواء أكان عاماً أم خاصاً لقيام القرينة على تعيينه ، وسد الظرف والجار والمجرور مسده .

قال الرضي: " وينبغي أن يكون ذلك العامل من الأفعال العامة أي: مما لا يخلو منه فعل نحو: كائن ، وحاصل ليكون الظرف حالاً عليه ، ولو كان خاصاً كآكل وشارب ، وضارب ، وناصر لم يجز لعدم الدليل عليه، وقد يحذف خاص لقيام الدليل عليه نحو: مَن لك بالمهذَّب ؟ أي: مَن يضمن"(٦).

---

(١) ينظر: إملاء ما من به الرحمن ١٧٣/٢

(٢) ينظر: البحر المحيط ٧٣/٧ والأمالي الشجرية ٦٠٨/٨

(٣) ينظر: تمهيد القواعد لناظر الجيش ١١٧/٢

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي ١٧٦/١ والتصريح ٢٠٧/١ والأشموني ٢٠٠/١

(٥) ينظر: المتبع في شرح اللمع للعكبري ٢٣٤/١

(٦) ينظر: شرح الكافية للرضي ٢٧٦/١

وما قال عنه ابن هشام إنَّ متعلق الجار والمجرور ذُكر فيه ضرورة في قول الشاعر:[١]

لكَ العِزُّ إن مَولاك ..... إلخ البيت .

قد خرجه النحويون على أنَّ قوله : "كائن" يمكن أن يكون المراد به الكون المقيد ، وهو الثبوت والديمومة لا الكون المطلق ، وهو مجرد الحصول ، وعلى هذا كان ذكره واجبًا فلا يكون مما نحن فيه ."[٢]

وإذا ثبت فيما سبق عكس ما قاله ابن جني ، وابن يعيش وأنَّ الصحيح حذف متعلق الظرف والجار والمجرور الواقع خبراً وعدم إظهاره مطلقًا ؛ لأنَّه صار أصلاً مرفوضًا كما قال الجمهور، واختاره أكثر النحويين ومنهم ابن هشام ، يبقى السؤال هنا أين ضمير المبتدأ في قولهم: زيدٌ عندك ، وزيدٌ في الدار؟

للإجابة عن هذا السؤال أقول: هناك خلاف بين النحويين في هذا الضمير على ثلاثة أقوال :

الأول : نُقل عن جمهور البصريين أنَّ الظرف يتحمل ضمير المبتدأ كالمشتق سواء تقدم أو تأخر، فلمَّا حُذف المتعلق انتقل إليه الضمير.[٣]

الثاني : يرى سيبويه أنَّ الخبر إذا كان ظرفًا أو مجرورًا فلا ضمير فيه إلَّا إذا تأخر المبتدأ، أمَّا إذا تقدم عليه فلا ضمير فيه .[٤]

الثالث : نقل الأشموني عن السيرافي أنَّ الضمير حذف مع المتعلق ، ولا ضمير في واحد منهما مطلقًا ، أي: الظرف والجار والمجرور تقدم أو تأخر.[٥]

---

(١) البيت سبق تخريجه في هذه المسألة.

(٢) ينظر: تمهيد القواعد لناظر الجيش ١١٧/٢

(٣) ينظر: الهمع ٣٢٢/١

(٤) ينظر: الكتاب ١٤٥/٢ والتصريح ٢٠٧/١

(٥) ينظر: شرح الألفية للأشموني ٢٠٠/١ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٤٧٤/٢

والصحيح من هذه الأقوال هو رأي سيبويه والفراء واستُدل على صحته بأنَّه لو كان فيه ضمير إذا تقدم على المبتدأ لجاز أن يؤكد ، وأن يعطف عليه ، وأن يبدل منه كما يفعل ذلك مع المتأخر، أمَّا إذا تأخر فإنَّ الضمير انتقل إليه ، وبهذا يجوز توكيده، ومنه قول الشاعر:(١)

فإنْ يكُ جثماني بأرضٍ سِواكم ** فإنّ فؤادي عندكِ الدهرَ أجمعُ

برفع "أجمع" ، وهو توكيد للضمير في الظرف "عند" ، ولا يصح أن يكون توكيدًا لـ"فؤادي" ولا لـ"الدهر" ؛ لأنَّهما منصوبان ، ولا للضمير المحذوف مع الاستقرار؛ لأنَّ التوكيد والحذف يتنافيان ، ولا لاسم " إنَّ" على محله من الرفع على الابتداء؛ لأنَّ الطالب للمحل قد زال بدخول الناسخ .

وإذا بطل توكيده لهذه الأشياء تعين أن يكون توكيداً للضمير المنتقل إلى الظرف ، وهو المطلوب .(٢)، وبهذا الشاهد رُدَّ على السيرافي قوله : "لا ضمير فيه"(٣)

نوع البدل في " قوموا أولُكم وآخرُكم "

ذكر ابن هشام في الجمل التي لا محل لها من الإعراب: الجملة التابعة لجملة لها محل ، ومن ذلك جملة البدل ، أي: بدل جملة من جملة واشترط فيها أن تكون الثانية أوفى من الأولى بتأدية المعنى المراد نحو قوله تعالى :" وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ *وَجَنَّاتٍ وَعُيُونٍ"(٤)، فإنَّ دلالة الثانية على نعم الله مفصلة بخلاف الأولى(٥).

---

(١) البيت من الطويل ، وقائله : جميل بثينة. ينظر ديوانه ص ١١١، وقيل : لكثير عزة. ينظر ديوانه ص ٤٠٤ والخزانة ٣٩٥/١ والدرر ١٩٠/١ والسمط ص ٥٠٥ والمقاصد النحوية ٥٢٥/١ وأوضح المسالك لابن هشام ١٧٩/١ والمغني ٤٤٢/٢ والهمع ٣٢٢/١ والتصريح ٢٠٧/١ والأشموني ٢٠١/١

(٢) ينظر: التصريح ٢٠٧/١ وحاشية الصبان على الأشموني ٢٠٠/١

(٣) ينظر: شرح الألفية للأشموني ٢٠٠/١ وبلوغ الأرب بشرح شذور الذهب لزكريا الأنصاري ص ٣٠٤

(٤) الآيات ١٣٢- ١٣٤ من سورة الشعراء.

(٥) مغني اللبيب ٤٢٦/٢

واستغرب ابن هشام ما قاله ابن مالك في هذا الباب فقال: " ومن غريب هذا الباب قولك : قلت لهم : قوموا أولكم وآخركم ، زعم ابن مالك أنَّ التقدير : ليقم أولُكم وآخرُكم وأنَّه من باب بدل الجملة من الجملة لا المفرد من المفرد[١] كما قال في العطف[٢] في نحو :"اسكُن أَنتَ وَزوجُكَ الجَنَّةَ ."[٣]

وجه الغرابة عند ابن هشام :

استغرب ابن هشام رأي ابن مالك في إعراب : قوموا أولُكم وآخرُكم ؛ لأنَّه جعلها من إبدال الجملة الفعلية من الجملة الفعلية والمراد فيها هو إبدال الاسم المخاطب وهو مفرد " أولكم " من الضمير في " قوموا" ، فهو بدل مفرد من مفرد ، وليس بدل جملة من جملة .

توضيح رأي ابن مالك :

الذي حمل ابن مالك على ما قاله في العطف ، وأنَّ الآية السابقة من عطف الجملة على الجملة أنَّه اشترط في عطف المفرد على المفرد أن يكون المعطوف أو ما في معناه صالحًا لمباشرة العامل ، والاسم الظاهر لا يصلح أن يرتفع بفعل الأمر.[٤]

وكذلك في البدل ؛ لأنَّه على نية تسليط العامل ولا يصح تسليطه هنا، فلا يقال : قم أولكم.[٥]

وقد استند ابن مالك فيما قاله على رأي سيبويه حيث قال: " نص على هذا المعنى سيبويه فإنَّه جعل "أولكم وآخركم " بدلاً فهو وعامله من إبدال الجمل بعضها من بعض كما يقال في العطف ."[٦]

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٢/٣

(٢) المرجع السابق ٣٧١/٣

(٣) من الآية ٣٥ من سورة البقرة ، وينظر مغني اللبيب ٤٢٧/٢

(٤) ينظر: حاشية الشمني على مغني اللبيب ١٤٢/٢ وحاشية الدسوقي على المغني ١٠٦/٢

(٥) ينظر: حاشية الشمني على مغني اللبيب ٢/ ١٤٢

(٦) شرح التسهيل لابن مالك ٣٧٢/٣

وغير ابن مالك كابن هشام وغيره يرون أنَّه من بدل المفرد من المفرد ومن عطف المفرد على المفرد وإن لم يصلح لمباشرة العامل ؛ لأنَّه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع .

وعلى رأي ابن هشام يكون بدل بعض من بعض ولا يصح أن يكون بدل كل من كل ،وقد ذكر الجامي العلة في ذلك فقال : "ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل من الكل ؛ لأنَّ المضمر المتكلم والمخاطب أقوى وأخص دلالة من الظاهر ، فلو أبدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم أن يكون المقصود أنقص من غير المقصود مع كون مدلوليهما واحدًا بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط ، فإنَّ المانع فيها مفقود إذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الأول ."(١)

ويؤخذ على رأي ابن هشام هذا أنَّ البدل – كما سبق – على نية تسليط العامل ، ولا يصح تسليطه على رأيه هنا فلا يقال : قم أولكم ، وكذلك في العطف في "اسكُن أنتَ وزوجُك"(٢) ، لا يصح عطفه على " أنت" ، لأنَّه لا يقال : اسكن زوجك .

وقد أجاب من أجاز ذلك – كما سبق– بأنَّه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع.

فما ذهب إليه ابن مالك في قولهم : قوموا أولكم وآخركم ، أنَّه من بدل الجملة من الجملة لا يدعو للغرابة كما وصفه ابن هشام ؛ لأنَّ له ما يبرره كما سبق .

ولكن إذا أردتُ أن أختار من هذين الرأيين فالأرجح والأَوْلى أن يكون من بدل المفرد من المفرد كما قال ابن هشام ؛ لأنَّ هذا القول لا يحتاج معه إلى تقدير فعل محذوف ، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير، وحجة أنَّه لا يصلح لمباشرة العامل قد سبق الرد عليها بأنَّه يغتفر في الثواني

(١) الفوائد الضيائية للجامي المعروف بشرح ملا جامي على متن الكافية في النحو لابن الحاجب ١٣/٢
(٢) من الآية٣٥ من سورة البقرة.

ما لا يغتفر في الأوائل ، وهذا معمول به عند النحـــويين ، فهـــو الأســـهل والأبعد عن التكلف والتقدير.

حذف الفعل المنصوب وبقاء عامل النصب

اختلف النحويون في " كي" الحرفية ، فيرى الأخفش أنَّها جارة دائمًا، وأنَّ النصب بعدها بـــ"أنْ" ظاهرة ومضمرة (١) ، ويرى الكوفيون أنَّ" كـــي" ناصبة دائمًا، وقد اعتُرض علي رأيهم أنَّه يقال: كيمَه ؟ كما يقال: لِمَه ؟ (٢)

ونظرًا لأنَّ ما انتحاه الكوفيون في الحكم على " كي" بأنَّهـــا ناصـــبة دائمًا، كان دافعًا لهم لتأويل قولهم : كيمَه ؟ أنَّ أصلها عندهم : كـــي يفعـــلَ ماذا؟ ، فحُذف الفعل المنصوب بـــ"كي" وبقيت "كي" ، فهذا المثال عندهم يُعدُّ من قبيل حذف الفعل المنصوب وبقاء عامل النصب، وقد حكى ابن هشام هذا المذهب للكوفيين (٣)، واستغرب ما جاء على رأيهم من شواهد على حـــذف المنصوب وبقاء عامل النصب فقال : " نعم وقع في صحيح البخـــاري فـــي تفسير " وُجُوهٌ يَومئذٍ نَاضِرة"(٤):"فيذهب كيما فيعودَ ظهره طبقًا واحدًا"(٥)أي: كيما يسجدَ ، وهو غريب جدًا لا يحتمل القياس عليه"(٦)

(١) ينظر: التصريح٢/٣٦٠ والأشموني ٣/٢٨٠

(٢) أي: على اعتبار حذف ألف "ما" الاستفهامية لدخول حرف الجر عليها ، وهي "كي" كما قالوا : لِمَه ؟ وهذا يدل على أنَّ كي حرف جر وليست ناصبه ينظر : التصريح ٢/٣٦٠ والأشموني ٣/٢٨٠

(٣) قد نسب هذا الرأي ابن هشام إلى الكوفيين ونسبه أبو حيان والسيوطي إلى بعض المغاربـــة كمـــا سيأتي تحقيقه ، ينظر ارتشاف الضرب ٢/٥٤٣ والهمع ٢/٢٩٧

(٤) من الآية ٢٣ من سورة القيامة والحديث جاء في تفسير قوله تعالى:" يوم يكشف عن ســـاق" مـــن الآية ٤٢ من سورة القلم وليس في تفسير سورة القيامة كما ذكر ابن هشام .

(٥) الحديث أخرجه البخاري في كتاب التوحيد رقم ٧٤٣٩، وفيه: " فيذهب كيما يسجد فيعـــود ظهـــره طبقًا واحدًا" وينظر فتح الباري ١٧/٤٣٦ وابن منده الأصبهاني كتاب الإيمان ص ٤٥٩ رقم ٨١٦

(٦) مغني اللبيب ١/١٨٣

وجه الغرابة عند ابن هشام :

استغرب ابن هشام رأي الكوفيين ؛ لأنَّهم قالوا بحذف الفعل المنصوب وبقاء عامل النصب ، ، وقياس الحذف عند النحويين أنَّه يجوز حذف العامل وبقاء المعمول ، فتحذف العامل وتدع ما عمل فيه من الإعراب ، أمَّا حذف المعمول وبقاء عامل النصب فهذا لم يثبت إلَّا ما جاء في شاهد واحد ، ولا يجوز القياس عليه .

وهنا لا بد أن أبرز عدة أمور:

الأمر الأول : ما تأوَّله الكوفيون في : كيمه ؟ وقولهم : إنَّ أصله : كي يفعلَ ماذا ؟ فحُذف الفعل المنصوب بـ"كي" وبقيت "كي" هذا التأويل ضعيف ومردود بأنَّ فيه كثرة الحذف ، وذلك بحذف الفعل " يفعل" ، وحذف " ذا"، وحذف ألف "ما" الاستفهامية في غير الجر.

وفيه أيضًا إخراج "ما" الاستفهامية عن الصدر .(١)

الأمر الثاني : أنَّ هذا الشاهد الذي ذكره ابن هشام لا يُعدُّ دليلاً على رأي الكوفيين ، وذلك لأنَّ العلَّامة الحافظ بن حجر العسقلاني ذكر في فتح الباري رواية الحديث من غير حذف الفعل فقد جاء فيه :" ويبقى من كان يسجد رياء وسمعة فيذهب كيما يسجدَ فيعود ظهره طبقاً واحدا"(٢).

وقد نبه ابن حجر على أنَّ ما ذكره ابن هشام من حذف الفعل غير ثابت في جميع النسخ التي وقف عليها فقال : "وكأنَّه وقعت له نسخة سقطت منها هذه اللفظة لكنَّها ثابتة في جميع النسخ التي وقفت عليها حتى أنَّ ابن بطال ذكرها بلفظ " كي يسجدَ " بحذف "ما" وكلام ابن هشام يوهم أنَّ البخاري أورده في التفسير ليس كذلك بل ذكرها هنا فقط ."(٣)

(١) ينظر: مغني اللبيب ١٨٣/١ والتصريح ٣٦٠/٢ والأشموني ٢٨٠/٣ وحاشية الشمني على المغني ١٦/٢ وحاشية الدسوقي على المغني ٢٦٧/١ .

(٢) ينظر: فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٤٣٦/١٧ كتاب التوحيد باب ٢٤ حديث ٧٤٣٤.

(٣) ينظر: المرجع السابق ٤٣٦/١٧ .

وعلى ما ذكره ابن حجر فلا شاهد في هذا الحديث الشريف ؛ لأنَّه ليس فيه حذف الفعل المنصوب وبقاء عامل النصب.

وهناك رواية أخرى أيضًا في فتح الباري عند تفسير قوله تعالى:" يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ"(١) وفيه :" فيذهب ليسجدَ فيعود ظهره طبقاً واحدًا"(٢)وعلى هذه الرواية أيضًا فلا شاهد فيه.

الأمر الثالث : أنَّ ما نسبه ابن هشام إلى الكوفيين من حذف الفعل المنصوب وبقاء عامل النصب نسبه أبو حيان في الارتشاف إلى بعض المغاربة ، وكذلك نسبه السيوطي في الهمع إلى بعض المغاربة(٣).

وأيًا كان هذا الرأي للكوفيين أو لبعض المغاربة فإنَّ الصواب أنَّ نواصب الفعل المضارع لا يجوز حذف معمولها وتبقى هي لا اقتصارًا ، ولا اختصارًا، فلو قيل: أتريد أن تخرج؟ لا يجوز أن تجيب بقولك : أريد أنْ، وتحذف : تخرج(٤).

فإذا قيل: قد وقع مثل هذا من قولهم : جئت ولمَّا ،أجيب : بأنَّه ليس مثله ؛ لأنَّ حذف الفعل بعد "لمَّا" جائز منقول في فصيح الكلام ،ولم ينقل من نحو هذا شيء من كلام العرب(٥) وقد رأينا فيما سبق أنَّ ما جاء من شاهد على حذف منصوب " كي" استغربه ابن هشام وقال إنَّه لا يجوز القياس عليه ، وقد تم رده إلى أنَّ أكثر الروايات جاءت من غير حذف ، أو جاءت باللام وليس " كي" .

والراجح أيضًا أنَّ " كي" حرف جر، ومصدرية ناصبة للفعل المضارع ، ولذلك حسن دخول لام الجر عليها في لغة ، ومنه قوله تعالى :

(١) من الآية ٤٢ من سورة القلم .
(٢) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ٥٢٦/١٣ كتاب التفسير حديث رقم ٦٤٣٥
(٣) ينظر: ارتشاف الضرب ٥٤٣/٢ والهمع ٢٩٧/٢
(٤) ينظر: ارتشاف الضرب ٥٤٣/٢ والهمع ٢٩٧/٢
(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ٥٤٣/٢ والهمع ٢٩٧/٢

" لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ"(١)، وهذا مذهب سيبويه وجمهور البصريين(٢).

فإذا دخلت " كي" على الفعل مجردة من اللام احتمل أن تكون الناصبة للفعل، واللام قبلها مقدرة تقديرها في نحو: جئت إليك كي تحسنَ : جئتُ إليك لتحسن ، واحتمل أن تكون الجارة والفعل بعدها منصوب بـ"أن" لازمة الإضمار عند البصريين إلَّا في الضرورة، وتتعين أن تكون الناصبة بعد اللام مثل : جئت إليك لكي تحسنَ ، وتتعين الجارة قبل اللام .(٣)

(١) من الآية ٣٧ من سورة الأحزاب.
(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٦/٤ والأشموني ٢٨٠/٣
(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٦/٤ ، ١٧

المبحث الرابع
الغريب في الرأي أو الاستعمال فيما يتعلق بالحروف
مجيء " أل " للاستفهام

ما اصطلح عليه النحويون في " أل" أنَّها تأتي على ثلاثة أنواع :

الأول : أن تكون اسمًا موصولاً بمعنى الذي وفروعه ، وهذه تختص بالأسماء ، فهي الداخلة على أسماء الفاعلين ، والمفعولين نحو: الضارب والمضروب .

الثاني: أن تكون حرف تعريف ، وهي الداخلة على الأسماء النكرة فتصيِّرها معرفة مثل: رجل ، فتقول: الرجل ، وغلام ، فتقول : الغلام ، وهكذا.

الثالث : أن تكون زائدة ، وهذه تدخل على الأسماء أيضًا ، والزائدة اللازمة مثل "أل" في الذي ، والتي ، وغير اللازمة مثل الداخلة على علم منقول مثل : حارث ، وعباس ، فتقول : الحارث ، والعباس .(١)

وقد روى قطرب عن بعض العرب "أل" أخرى اختلفت عن الأنواع السابقة ، وهي أن تكون حرف استفهام ، وهذا ما دعا ابن هشام إلى غرابة هذا الاستعمال فقال: "مسألة : من الغريب أنَّ " أل" تأتي للاستفهام ، وذلك في حكاية قطرب(٢): أل فعلت ؟ بمعنى : هل فعلت ؟"(٣)

---

(١) ينظر: الجنى الداني للمرادي ص ١٩٢: ٢٠٢ بتصرف ، ومغني اللبيب ٤٩/١، ٥١

(٢) حكاية قطرب رواها عن أبي عبيدة، وجاء في شرح الدماميني على مغني اللبيب: "وذلك في حكاية ثعلب عن بعض العرب ... إلخ" وقال الدسوقي في حاشية المغني: "وفي نسخة في حكاية ثعلب، ولعلهما ناقلان لهذه اللغة عن العرب". ينظر: شرح الدماميني على المغني ١١٨/١ وحاشية الدسوقي على المغني ٧٧/١ وينظر هذه الرواية عن قطرب عن أبي عبيدة في: سر صناعة الإعراب لابن جني ص ٢٠٦ والممتع لابن عصفور ص ٢٣١ والتصريح بمضمون التوضيح ٣٣/١ والأشموني ٣٨/١

(٣) مغني اللبيب لابن هشام ٥٤/١

وجه الغرابة عند ابن هشام :

إذا تأملنا في كلام ابن هشام نجد أنَّ الغرابة عنده في مجيء " أل " للاستفهام ، فهي تخالف أنواع " أل" السابقة من جهتين :

الأولى : من جهة المعنى ، فقد استعملها للاستفهام بمعنى : "هل" ، وهذا المعنى لم يذكره النحويون فيها .

الثانية : من جهة اللفظ ، فقد دخلت "أل " على الفعل في الاختيار و" أل" – كما في الأنواع السابقة – تدخل على الأسماء.

وإذا تأملنا في كلام ابن هشام بعد ذلك نجد أنَّ هذا الاستعمال غريب عنده في هذه الرواية إذا انصرف الكلام على "أل" وكان الاستعمال على وضعها الحالي بأن تكون للاستفهام ، أمَّا إذا كانت في الأصل "هل" وحدث فيها إبدال الهاء همزة فلا غرابة في ذلك ، وهذا ما اختاره ابن هشام وقال به في هذه الرواية وأنَّ لها وجهاً من القياس جاء في كلام العرب.

قال ابن هشام :" وهو من إبدال الخفيف ثقيلاً كما في الآل عند سيبويه لكن ذلك سهل ؛ لأنَّه جعل وسيلة إلى الألف التي هي أخف الحروف."(١)

ومعنى قوله :" وهو من إبدال الخفيف ثقيلاً" أي: أبدلت فيه الهاء همزة ، والهاء أخف من الهمزة ، ونظير هذا الإبدال ما جاء في كلمة "آل" فإنَّ أصلها عند سيبويه : أهل ، أبدلت الهاء همزة ، فصارت : أأْل ، ثم أبدلت الهمزة ألفًا فقيل: آل.(٢)

وإبدالها في هذا الموضع سهل ؛ لأنَّه جعل وسيلة إلى الألف التي هي أخف الحروف.

---

(١) مغني اللبيب ٥٤/١ وينظر رأي سيبويه في سر صناعة الإعراب ص ١٠٥ والممتع لابن عصفور ص ٢٣٠، ٢٣١ وشرح الدماميني على مغني اللبيب ١١٨/١ وحاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٧٧/١ والمعجم المفصل في علم الصرف إعداد د/ راجي الأسمر ص ٣٦

(٢) ينظر: الممتع لابن عصفور ص ٢٣٠ وشرح الدماميني على المغني ١١٨/١ وحاشية الدسوقي على المغني ٧٧/١

أمَّا غير سيبويه فيرى أنَّ " آلاً " واوي العين محركها، وأصلها: أ وَ ل، فقلبت الواو فيه ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها على القياس فلا يكون نظيرًا لما نحن فيه. (١)

والسؤال هنا فيما رواه قطرب عن بعض العرب هل "أل" حرف استفهام وتكون قسمًا من أقسام "أل" وهذا ما استدعي الغرابة في استعمالها للاستفهام أم هي "هل" وحدث فيها إبدال الهاء همزة كما اختار ابن هشام بعد ذلك ؟

إذا تأملنا في آراء النحويين نجد أنَّهم على مذهبين :

المذهب الأول : من النحويين من قال إنَّ " أل" استفهامية بمعنى "هل" وليس فيها إبدال ، ومن هؤلاء ابن جني قال: " وروينا عن قطرب عن أبي عبيدة أنَّهم يقولون: أل فعلت ؟ ومعناه: هل فعلت؟ ."(٢)

واختار هذا المذهب الشيخ خالد الأزهري فقد صرح بأنَّها في هذه الرواية استفهامية وأنَّها تدخل على الفعل فقال : "وأمَّا "أل" الاستفهامية فقد تدخل على الفعل الماضي نحو: "أل فعلت ؟ " بمعنى: هل فعلت ؟ حكاه قطرب."(٣)

وقد عدها الأشموني من أنواع "أل" أيضًا ولكنَّه حكم بأنَّ مجيئها للاستفهام نادر فقال بعد أن ذكر أنواع " أل" :" ويستثنى الاستفهامية فإنَّها تدخل على الفعل ، نحو : أل فعلت ؟ بمعنى : هل فعلت ؟ حكاه قطرب ، وإنَّما لم يستثنها – يعني ابن مالك – لندرتها ."(٤)

(١) ينظر: شرح الدماميني على المغني ١١٨/١ وحاشية الدسوقي على المغني ٧٧/١
(٢) ينظر: سر صناعة الإعراب ص ١٠٦
(٣) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٣٣/١
(٤) ينظر: شرح الألفية للأشموني ٣٨/١

قال الصبان :"والنادر كالعدم."[١]

وهذا ما اختاره ابن طولون أيضًا في شرحه لألفية ابـــن مالـــك[٢] ، واختاره أيضًا صاحب الأزهار الزينية في شرح متن الألفية .[٣]

المذهب الثاني : من النحويين من أنكر مجيء " أل" استفهامية في هذه الرواية ، وقال : إنَّها "هل" أبدلت هاؤها همزة ، ومن هؤلاء ابن عصـــفور قال: " وأبدلت الهمزة أيضًا من الهاء في "هل" ، فقالوا : أل فعلـــت كـــذا ؟ يريدون : هل فعلت كذا ؟ حكى ذلك قطرب عن أبي عبيدة ، والأصل : هل؛ لأنَّه الأكثر."[٤]

واختار هذا المذهب ابن مالك أيضًا قال في التسهيل في "هل":" وقـــد تبدل هاؤها همزة."[٥]

وقال ابنه بدر الدين في شرح قول أبيه : " وقد تبدل هاؤها – يعنـــي هل – همزة فيقال : أل قام زيد ؟ مكان : هل قام زيد؟."[٦]

وأرى أنَّ " أل" التي رواها قطرب عن بعض العرب في : أل فعلت ؟ هي "هل" أبدلت فيها الهاء همزة ، وليست "أل" استفهامية في أصل وضـــعها كما قال بعض النحويين ، ويدل على ذلك عدة أمور :

الأمر الأول : أنَّها دخلت على فعل في الاختيار ، وهذا من خصائص "هل" أمَّا " أل" فكما سبق في أقسامها اسمية كانت أو حرفية ، فإنَّها تـــدخل على الاسم ، ولا تدخل على الفعل إلَّا على رأي بعض النحويين فـــي " أل" الموصولة في الضرورة. [٧]

---

(١) ينظر: حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣٨/١

(٢) شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك ٥٢/١

(٣) شرح متن الألفية الملقب بالأزهار الزينية لأحمد بن زيني الحسني ص ١٦

(٤) ينظر: الممتع في التصريف ص ٢٣١

(٥) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١١٢/٤

(٦) ينظر: المرجع السابق ١١٢/١

(٧) مثل قول الشاعر: ما أنتَ بالحَكَمِ التُرْضَى حكومتُه ** ولا الأصيلِ ولا ذي الرأيِ والجدلِ

الأمر الثاني : أنَّ هذه لغة لبعض العرب رواها قطرب عن أبي عبيدة[١]، فهذا ليس استعمالاً شائعًا فيها.

الأمر الثالث : أنَّ لها وجهًا من القياس وهو إبدال الهاء همزة ، وقد جاء مثل هذا الإبدال كما نقل ابن هشام عن سيبويه قولهم : (آل) في : أهل، وكما جاء إبدال الهمزة من الهاء أيضًا في قولهم: ماء ونحوه ، وأصله: ماه ، وإن كان هذا الإبدال قليلاً كما قال سيبويه : " بدل الهمزة من الهاء بعد الألف في ماء ونحوه قليل."[٢]

فهذا من الإبدال بين الأصوات المتدانية في المخرج الواحد ، فالهمزة والهاء صوتان حلقيان عند القدماء حنجريان لدى المحدثين ، والهاء رخو مهموس.[٣]

والكثير في استعمال العرب أن تبدل الهمزة هاء على سبيل التخفيف إذ الهمزة حرف شديد مستفل ، والهاء حرف مهموس خفيف ، ومخرجاهما متقاربان إلَّا أنَّ الهمزة أدخل منها في الحلق[٤]، مثل : أنابير ، وهنابير ، ومؤيمن ، ومهيمن ، وأرقت ، وهرقت إلخ .

والعرب أيضًا تبدل الهاء همزة لكن أمثلة ذلك قليلة كما في : جهجهه وجهجأه ، وتدهده وتدأدأ ، وهيهات وأيهات[٥] .

والحق أنَّ تداني الصوتين في المخرج مسوغ قوي لحدوث الإبدال بينهما وقد أشار المبرد إلى صفة التداني بين هذين الحرفين فقال : " إن الهمزة حرف يتباعد مخرجه عن مخارج الحروف ولا يشركه في مخرجه ولا يدانيه إلَّا الهاء والألف." [٦]

---

(١) ينظر: سر صناعة الإعراب لابن جني ص ١٠٦ والممتع في التصريف لابن عصفور ص ٢٣١
(٢) الكتاب ٢٤٠/٤
(٣) العين للخليل ٥٢/١ والكتاب ٤٣٣/٤ وأثر القراءات في الأصوات ص ٢٣٠
(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٤٢/١٠
(٥) ينظر: المجمع المغيث ٦٣٤/١ ومجمع البحرين ٣٦٨/٦
(٦) المقتضب ١٥٥/١

إذن فالراجح عندي أنَّها " هل " الاستفهامية أبدلت هاؤها همزة ، وإن كان هذا الإبدال جاء بإبدال الخفيف ، وهو الهاء ثقيلاً ، وهو الهمزة – كما سبق – إلَّا أنَّ هذا جائز في هذه الأحرف الحلقية ؛ لأنَّها من مخرج واحد ، وضح ذلك سيبويه فقال : " ولحروف العربية ستة عشر مخرجاً : فللحلق منها ثلاثة : فأقصاها مخرجاً : الهمزة والهاء والألف ..."(١)

وبناءً على ذلك فقد زال وجه الغرابة ، فالصورة في : أل فعلت لـ " أل " والحقيقة لـ"هل فعلت ؟ في هذه الرواية ، فهي "هل " أبدلت فيها الهاء همزة ، وأنَّ هذا ليس قسماً من أقسام " أل " ، والله أعلم .

زيادة الباء في اسم " ليس"

الباء حرف جر يأتي لمعان كثيرة منها : الزائدة ، وتزاد الباء في مواضع منها: الخبر، وتزاد الباء كثيرًا في الخبر المنفي بـ"ليس" ، و"ما" أختها مثل قوله تعالى: " أليسَ اللهُ بِكافٍ عَبدَه"(٢) ، وقوله تعالى:" وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلعَبِيدِ"(٣) ، وتزاد الباء أيضًا في المبتدأ ، نحو : بحسبك درهم .

أمَّا زيادة الباء في اسم " ليس" فهذا ما استغرب ابن هشام استعماله للباء فيما ورد من شواهد فقال : " ومن الغريب أنَّها زيدت فيما أصله المبتدأ، وهو اسم "ليس" بشرط أن يتأخر إلى موضع الخبر كقراءة بعضهم "ليسَ البِرَّ بأنْ تُولّوا"(٤) بنصب "البر"(٥)، وقوله : (٦)

(١) الكتاب ٤٣٣/٤

(٢) من الآية ٣٦ من سورة الزمر.

(٣) من الآية ١٢٣ من سورة هود ومن الآية ٩٣ من سورة النمل.

(٤) من الآية ١٧٧ من سورة البقرة.

(٥) وهي قراءة نافع وابن كثير وابن عامر والكسائي وابن مسعود وغيرهم ، ينظر المحتسب لابن جني ١١٧/١ وحجة القراءات لأبي زرعة ص ١٢٤ والإقناع في القراءات السبع لابن الباذش ٦٠٦/٢ والكشاف للزمخشري ١٠٩/٢ والبحر المحيط ١٣١/٢ والنشر ٢٢٦/٢

(٦) البيت من المتقارب قائله : محمود الوراق في البيان والتبيين ١٩٧/٣ وأمالي القالي ١٠٨/١ وأمالي المرتضى ٦٠٨/١ وفوات الوفيات ٨٠/٤ والكامل ص ٧٠٥ وشرح شواهد المغني ٣٣٨/١ ولمحمد بن حازم الباهلي في ديوانه ص ١٠٧ والتصريح ٢٧٢/١ وحجة القراءات لأبي زرعة ص ١٢٥ والبحر المحيط ١٣١/٢

أليسَ عجيباً بأنّ الفتى ** يُصابُ ببعضِ الّذيِ في يَديهِ[١]

وجه الغرابة عند ابن هشام :

وجه الغرابة عند ابن هشام أنَّ الباء جاءت زائدة في اسم "ليس" ، وقد قيل : إنَّه حينئذٍ يكتسب شبهًا بالخبر من حيث الصورة بسبب حلوله في محله فيجسر ذلك على زيادة الباء فيه كما تزاد في الخبر.[٢]

رأي النحويين في زيادة " الباء" في اسم " ليس" :

لم يستغرب أكثر النحويين زيادة " الباء" في اسم " ليس" كما استغربه ابن هشام ، فقد جعل ابن جني زيادة الباء في اسم "ليس" في القراءة السابقة بنصب " البر" قياساً على زيادتها في فاعل" كفى" فقال: " قد يجوز أن يُنْصب ومع الباء ، وهو أن تجعل الباء زائدة كقولهم : كفى بالله أي : كفى الله ، وكقوله تعالى : "وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ"[٣] أي : كفينا، فكذلك "ليسَ البِرَّ بأنْ تُولُّوا"[٤] بنصب "البر" كما في قراءة السبعة . "[٥]

وقد احتج أبو زرعة في كتابه حجة القراءات بقراءة النصب ، وبما جاء من الشعر على زيادة الباء في اسم "ليس" وردَّ على من منع ذلك ومنع توسط الخبر بين "ليس" واسمها فقال : "والاحتجاج بهذه القراءة على عدم جواز توسط الخبر بين "ليس" وبين اسمها غير صحيح ؛ لأنَّ هناك ما هو جائز في العربية ومع ذلك لم ترد القراءة به ؛ لأنَّه قد ورد زيادة الباء في اسم "ليس" في فصيح الشعر، فمن ذلك قول الشاعر:[٦]

أليسَ عجبًا بأنَّ الفتى ..... البيت

(١) مغني اللبيب ١١٠/١

(٢) ينظر: شرح الدماميني على المغني ٤٠٥/١

(٣) من الآية ٤٧ من سورة الأنبياء.

(٤) من الآية ١٧٧ من سورة البقرة.

(٥) ينظر: المحتسب ١١٧/١

(٦) البيت سبق تخريجه.

فقد زيدت الباء في اسم "ليس" فتبين بعد هذا أنَّ زيادة الباء في اسم "ليس" جائز في الاستعمال العربي الفصيح ."[١]

وقد أجاز الزمخشري أيضًا استعمالها زائدة في اسم " ليس" ولم يستغربه وذكر القراءة في الكشاف على زيادة الباء في اسم "ليس" للتأكيد ، فقال : " كقولك : ليس المنطلقَ بزيد"[٢] وهذا ما أقره ابن الباذش أيضًا في هذه القراءة في كتابه الإقناع في القراءات السبع .[٣]

أمَّا أبو حيان فقد ذكر شرطاً لزيادتها في اسم "ليس" وهو مراعاة المعنى فإذا لم يحسن المعنى بزيادة الباء فلا يجوز زيادتها ، فقال في البيت السابق الذي ذكره ابن هشام :

أليس عجبًا بأنَّ الفتى ..... البيت

" وحسَّن ذلك في البيت ذكر العجيب مع التقرير الذي تفيده الهمزة وصار معنى الكلام : أعجب بأنَّ الفتى ، ولو قلت : أليس قائمًا بزيد . لم يجز ."[٤]

وقد كان اعتراض بعض النحويين على استعمال الباء زائدة في الاسم حتى لا يكون ذلك موضعًا فيه كزيادتها في الخبر، ومن هؤلاء الدماميني.[٥]

وقد حكم على هذا الاستعمال بالغرابة الشيخ خالد الأزهري في التصريح فقد أيدَّ ابن هشام فقال بعد أن ذكر القراءة السابقة والشاهد : "وهذا من الغريب كما قاله في المغني"[٦]

وبعد هذا التباين في آراء النحويين في زيادة الباء فيما أصله المبتدأ ، وهو اسم " ليس" أرى أنَّ زيادة الباء للتأكيد في اسم "ليس" جائز ولا غرابة

(١) ينظر: حجة القراءات ص ١٢٤، ١٢٥
(٢) الكشاف ١٠٩/٢
(٣) ينظر: الإقناع ٦٠٦/٢
(٤) ينظر: البحر المحيط ١٣١/٢
(٥) ينظر: شرح الدماميني على المغني ٤٠٥/١
(٦) ينظر : التصريح بمضمون التوضيح ٢٧٢/١

فيه بشرط أن يتأخر إلى موضع الخبر ، ويدل على صحة ذلك القياس والسماع :

أمَّا القياس: فإنَّ الباء زيدت في المبتدأ كما في قولهم: بحسبك درهم ، وخرجت فإذا بزيد.

وزيادتها في اسم "ليس" لكونه مبتدأ في الأصل ، وأيضًا زيدت الباء في الفاعل كما في قوله تعالى :" كفى باللهِ شهيدًا"(١) أي: كفى الله ، وقوله : " كَفَى بِنَا حَاسِبِين"(٢) . أي: كفينا.

قال ابن جني : ""كفى بالله" شاذ قليل ، فكيف قست عليه "ليس"، ولم نعلم الباء زيدت في اسم ليس ؛ إنَّما زيدت في خبرها ، نحو قوله " لَيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ"(٣) ؟ قيل : لو لم يكن شاذًّا لما جوزنا قياسًا عليه ما جوزناه ، ولكنَّا نوجب فيه البتة واجبًا، فاعرفه."(٤)

وأمَّا السماع : فقد وردت شواهد على زيادة الباء في اسم "ليس" ، ومنها القراءة السابقة التي ذكرها ابن هشام في قوله تعالى: " ليسَ البِرَّ بأنْ تُولُّوا وُجُوهَكُم"(٥) بنصب "البر" وزيادة الباء في اسم "ليس" ، وهي قراءة سبعية فهي حجة يعتد بها، فالقواعد النحوية وضعت خدمة للقرآن الكريم وقراءاته .

وأيضًا مما يقوي قراءة نصب "البر" هو أن جعل اسم "ليس" "أن تولوا" وجعل الخبر "البر" وهو من وجه أولى ؛ لأنَّ "أنْ" وصلتها أقوى في التعريف من "البر" المعرف بالألف واللام ، ومن هنا قويت القراءة بالنصب في قوله تعالى :" فمَا كَانَ جَوابَ قَومِهِ."(٦)

---

(١) من الآية ٩٦ من سورة الإسراء.

(٢) من الآية ٤٧ من سورة الأنبياء.

(٣) من الآية ١٢٣ من سورة النساء.

(٤) ينظر: المحتسب ١١٨/١.

(٥) من الآية ١٧٧ من سورة البقرة .

(٦) من الآية ٥٦ من سورة النمل ، وهي قراءة الجمهور. ينظر: المحتسب ١٤١/١ والإتحاف ٢٣١/٢ والبحر المحيط ١٣١/٢ وإملاء ما من به الرحمن للعكبري ٧٧/١

ومن السماع أيضًا ما جاء في قول الشاعر السابق الذي ذكره ابن هشام :

أليس عجبًا بأنَّ الفتى ..... البيت

وقد جاء الخبر فيه منصوباً صراحة ، واسم "ليس" "أنَّ" واسمها وخبرها والباء زائدة ، قيل : ومنه أيضًا قوله :(١)

ليسَ عَجبًا يا فَتى بأنِّي ** أموتُ وجدًا إذ تناءى عنِّي

فـ"أنَّ" واسمها وخبرها اسم "ليس" والباء زائدة.

قيل : يبعد أن تكون هذه الباء باء العوض حذفت في الآية – أي : في قراءة "بأنْ تولوا" – والبيت من خبر "ليس" الكثير دخولها عليه وزيدت في اسمها عوضًا عن ذلك.(٢)

فثبت بذلك صحة القول بزيادة الباء في اسم "ليس" للتأكيد، وأنَّ هذا الاستعمال فيها ليس غريبًا ، وإن كان ليس كثيراً كدخولها في خبر " ليس" وغيره مما سبق جواز زيادتها فيه ، والله أعلم.

مجيء "الكاف" بمعنى المبادرة

الكاف الجارة تدل على عدة معان هي :

التشبيه ، والتعليل ، والاستعلاء، والتوكيد ، وهي الزائدة مثل قوله تعالى : "لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ"(٣) ، وقد ذكر ابن الخباز والسيرافي من معانيها : المبادرة ، وهذا ما استغربه ابن هشام فقال :" المبادرة وذلك إذا اتصلت بـ"ما" في نحو : سلِّم كما تدخل ، وصلِّ كما يدخل الوقت ذكره ابن الخباز في النهاية وأبو سعيد السيرافي(٤) ،وغيرهما وهو غريب جدًا."(٥)

---

(١) قاله : عبد الله بن محمد الكردي البيتوشي . ينظر: الحفاية بتوضيح الكفاية ص ٢٠٨

(٢) ينظر: الحفاية بتوضيح الكفاية وهو شرح لمنظومة كفاية المعاني في حروف المعاني ص ٢٠٨

(٣) من الآية ١١ من سورة الشورى .

(٤) ينظر: التصريح ٦٥٥/١ والأشموني ٢٢٤/٢ وحاشية الأمير على المغني ١٥/١

(٥) ينظر: مغني اللبيب ١٧٩/١

وجه الغرابة عند ابن هشام :

استغرب ابن هشام هذا المعنى لـــ"الكاف " وهــو المبــادرة ؛ لأنَّ المبادرة ليست من معاني حروف الجر المعروفة عند النحويين وليست مــن معاني الكاف السابقة .

والملاحظ هنا أنَّ هذا المعنى لم يأت في الكاف وهي مفردة ، ولكن إذا ركبت الكاف مع "ما" ولذلك قال ابن هشام :" المبادرة، وذلــك إذا اتصــلت بـــ"ما"."

معنى المبادرة :

المبادرة اسم ، وهي مصدر الفعل : بادر، والمضارع يبادر ومعناه : الإسراع وعدم المماطلة[١] وعلى هذا فمعنى: سلِّم كما تدخل ، وصــلِّ كمــا يدخل الوقت أي : سلم بسرعة وقت دخولك ، وصل بسرعة إذا دخل وقــت الصلاة ، ولا تماطل في هذا الأمر .

نوع " ما " المتصلة بالكاف :

" ما" اللاحقة للكاف عند البصريين ثلاثة أقسام على خلاف فيها :

مصدرية ، وموصولة ، وكافة .

و"ما" الكافة قسمان :

الأول : كافة ومهيئة فقط .

الثاني : كافة تغير معنى الكلمة معها[٢] ، وهذه لها معنيان :

الأول : بمعنى : لعلَّ .

الثاني : بمعنى القِران في الوجود ، وهو ما عبر عنه ابــن الخبــاز والسيرافي بالمبادرة واستغربه ابن هشام، ومثاله كما سبق.

(١) ينظر: لسان العرب (بدر) ومعجم المعاني (بدر).

(٢) ينظر: خزانة الأدب للبغدادي ٢٠٦/١٠

ولم يذكر أكثر النحويين معنى المبادرة هذا في استعمال الكاف فقد اقتصر ابن مالك في الألفية على ثلاثة معان للكاف فقال : [١]

شبِّه بكافٍ وبه التعليل قد ** يعنَى وزائداً لتوكيد ورد

وقد استغرب معنى المبادرة للكاف كثير من النحويين غير ابن هشام ومنهم الشيخ خالد الأزهري ، وبدر الدين العيني ، والصبان ، والدسوقي ، والأمير. [٢]

وقد تأوَّل النحويون ما ذكره ابن الخباز والسيرافي في المثالين السابقين على معنى زيادة الكاف، وجعل "ما" مصدرية وقتية أي: سلِّم وقت دخولك ، وصلِّ وقت دخول الصلاة فتستفاد المبادرة[٣].

وأرى أنَّ تركيب الكاف مع " ما" أكسبها هذا المعنى الذي ذكره ابن الخباز والسيرافي ؛ لأنَّ التركيب يُغيِّر من المعنى الأصلي للحرف ، فهذا المعنى وهو المبادرة محتمل ، وأنَّ زيادة المعاني اتساع في اللغة ومنعه حجر على اللغة ، فهو الأقرب إلى ما تدل عليه الكاف مع "ما" في المثالين السابقين ، وأنَّها وقتية أيضاً كما سبق . والله أعلم .

(١) ينظر: شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل ٢٧/٢ وشرح الألفية للأشموني ٢٢٤/٢

(٢) ينظر: التصريح بمضمون التوضيح ٦٥٥/١ وعمدة القاريء للعيني ٤٨٦/١ وحاشية الصبان على الأشموني ٢٢٤/٢ وحاشية الدسوقي على المغني ٢٦١/١ وحاشية الأمير على المغني ١٥٣/١

(٣) ينظر: حاشية الصبان على الأشموني ٢٢٤/٢ وحاشية الدسوقي على المغني ٢٦١/١ وحاشية الأمير على المغني ١٥٣/١

الفاء" لا تفيد الترتيب

يرى الجمهور أنَّ الفاء العاطفة من معانيها أنَّها تفيد الترتيب مطلقًا(١)، وهو نوعان :

معنوى : مثل : قام زيدٌ فعمرٌو، وذكرى ، وهو عطف مفصل على مجمل مثل قوله تعالى : " فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ"(٢) .

ويرى الفراء عكس هذا الرأي، فهو يقول: إنَّ الفاء لا تفيد الترتيب مطلقًا(٣)، وهذا ما استغربه ابن هشام فقال: " وقال الفراء إنَّها لا تفيد الترتيب مطلقاً ، وهذا مع قوله إنَّ الواو تفيد الترتيب غريب واحتج بقوله تعالى(٤): " أهلكْنَاهَا فجَاءَها بَأسُنَا بَياتاً أو هم قَائلُون"(٥)

وجه الغرابة عند ابن هشام :

ما جعل ابن هشام يستغرب رأي الفراء هو أنَّه نفي أن تفيد الفاء العاطفة الترتيب مطلقًا مع أنَّه يقول إنَّ الواو تفيد الترتيب فهو يعكس قول القائل في كل واحدة منهما، أعني: مخالف لقول الجمهور في الموضعين: قول الجمهور السابق عن الفاء إنَّها تفيد الترتيب مطلقًا، وعن الواو إنَّها لا تفيد الترتيب بل لمطلق الجمع .(٦)

ما نُسب إلى الفراء في معنى الفاء والواو :

ما نسبه ابن هشام وغيره إلى الفراء أنَّ الفاء لا تفيد الترتيب مطلقًا ثبت هذا عن الفراء في معاني القرآن ، كما سأذكره بعد ذلك .

---

(١) ينظر: الكتاب ٤٢/٣ وشرح الجمل لابن عصفور ٢٢٩/١ والارتشاف ١٩٨٥/٤ والمساعد ٤٤٨/٢، ٤٤٩ والجنى الداني ص ٦٢ ومغني اللبيب ١٦١/١ والتصريح ١٦١/٢

(٢) من الآية ٣٦ من سورة البقرة.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٧١/١ وينظر شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٩/١ والمساعد ٤٤٨/٢، ٤٤٩ والارتشاف ١٩٨٥/٤ والجنى الداني ص ٦٢

(٤) من الآية ٤ من سورة الأعراف.

(٥) مغني اللبيب ١٦١/١

(٦) ينظر: شرح الدماميني على المغني ٨٢/٢ وحاشية الأمير على المغني ١٣٩/١ وحاشية الصبان على الأشموني ٩٤/٣ وحاشية الدسوقي على المغني ٢٣٦/١

أمَّا ما نسبوه إلى الفراء أنَّ الواو عنده تفيد الترتيب فهو لم يقل ذلك بل رأيه موافق لسيبويه وغيره من البصريين والكوفيين، وهذا ما حققه ابن مالك، فقال: " ونسب قوم إلى الفراء أنَّ الواو مرتبة ولا يصح ذلك، فإنَّه قال في معاني سورة الأعراف : فأمَّا الواو فإنَّك إن شئت جعلت الآخر هو الأوّل والأوّل هو الآخر. فإذا قلت: زرت عبد الله وزيدًا، فأيّهما شئت كان هو المبتدأ بالزيارة"(١) وهذا نصه، وهو موافق لكلام سيبويه وغيره من البصريين والكوفيين(٢)

حجة الفراء في أنَّ " الفاء" لا تفيد الترتيب :

احتج الفراء على أنَّ الفاء لا تفيد الترتيب بقوله تعالى :" أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ "(٣).

وتوضيحه بأن يقال : إنَّما أتاها البأس قبل الإهلاك فكيف تقدم الهلاك؟

فأجاب عن ذلك الفراء بما يفهم منه أنَّ الفاء ليست للترتيب ، فقال : " لأنَّ الهلاك والبأس يقعان معًا كَمَا تَقُولُ : أعطيتني فأحسنت ، فلم يكن الإحسان بعد الإعطاء ولا قبله ، إنَّما وقَعا معًا، فاستجيزَ ذَلِكَ"(٤).

ما أجاب به النحويون عن حجة الفراء :

ردَّ النحويون على ما قاله الفراء وأجابوا بأنَّ المعنى : أردنا هلاكها فجاءها بأسنا، فمجيء البأس وقع بعد الإرادة فتكون الفاء للترتيب المعنوي ، مثل : قام زيد فعمرو، وقد حمل الزمخشري الآية على هذا الوجه .(٥)

أو أنَّها للترتيب الذكري فلا يلزم كون مضمون العطف واقعًا بعد زمان مضمون المعطوف عليه إذ المقصود الترتيب في الذكر فقط ، وهو

(١) ينظر: معاني القران للفراء ٣٩٦/١
(٢) شرح التسهيل ٣٤٩/٣، ٣٥٠
(٣) من الآية ٤ من سورة الأعراف.
(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٧١/١
(٥) الكشاف ٣٥٦/٢

حاصل فيكون من قبيل عطف المفصل على المجمل ؛ لأنَّ مجيء البأس في حال البيات والقيلولة تفصيل للإهلاك المجمل(١).

وهناك رأي ثالث في الفاء قاله الجرمي، وهو أنَّها لا تفيد الترتيب في البقاع ولا في الأمطار(٢)، واستدل على ذلك بقول الشاعر(٣):

قِفَا نَبكِ مِن ذِكرَى حَبيبٍ ومَنزِل ** بسِقطِ اللِّوى بينَ الدَّخول فحَوْمِلِ

وبقولهم: مُطرنا مكان كذا فمكان كذا، وإن كان وقوع المطر فيهما في وقت واحد(٤).

فالفاء هنا في هذين المثالين لا تفيد الترتيب بل لمطلق الجمع كالواو .

والصحيح هو مذهب الجمهور وهو أنَّ الفاء العاطفة تفيد الترتيب المعنوي أو الذكري كما سبق من معانيها ، أمَّا ما استدل به الفراء على أنَّ الفاء لا تفيد الترتيب مطلقاً فقد سبق تخريجه على هذين النوعين من معنى الترتيب، والشاهد إذا تطرق إليه الاحتمال أو التأويل ضعف الاستشهاد به .

مجيء " الفاء" للغاية بمعنى "إلى"

ذكر النحويون من معاني الفاء العاطفة أنَّها تكون للتعقيب، وهو كل شيء بحسبه، مثل: تزوج فلان فولد له . إذا لم يكن بينهما إلَّا مدة الحمل .

وقد تقع الفاء العاطفة تارة بمعنى "ثمَّ" ، ومنه قوله تعالى: " ثُمَّ خَلَقْنَا النُّطْفَةَ عَلَقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظَامًا فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْمًا"(٥)، فالفاءات في هذه الآية بمعنى "ثمَّ" لتراخي معطوفاتها .(٦)

---

(١) ينظر: مغني اللبيب ١٦١/١ وشرح الدماميني على المغني ٨٢/٢ والجنى الداني ص ٦٢ والتصريح ١٦١/٢ وشرح الأشموني على الألفية ٩٤/٣ وحاشية الصبان على الأشموني ٩٤/٣

(٢) ينظر: مغني اللبيب ١٦١/١، والجنى الداني ص ٦٣ والتصريح ١٦١/٢

(٣) البيت من الطويل، قائله : امرؤ القيس. ينظر ديوانه ص ٨ والكتاب ٢٠٥/٤ والأزهية ص ٢٤٤، ٢٤٥ وسر صناعة الإعراب ٥٠١/٢ ومجالس ثعلب ص ١٢٧ والإنصاف ٦٥٦/٢ وشرح الكافية الشافية ٢٠٧/٣ والخزانة ٣٣٢/١، ٢٢٤/٣ والدرر ٤٠٨/٢ وأوضح المسالك ٣٥٩/٣ والتصريح ١٥٧/٢ والأشموني ٤١٧/٢ وشرح قطر الندى ص ٨٠ وشرح شواهد المغني ٤٦٣/١ والهمع ١٢٩/٢

(٤) ينظر: مغني اللبيب ١٦١/١ والجنى الداني ص ٦٣

(٥) من الآية ١٤ من سورة المؤمنون.

(٦) مغني اللبيب ١٦٢/١

وتارة تكون الفاء بمعنى الواو، وهذا ما قاله الجمهور في قول امريء القيس :[١]

قِفَا نَبكِ مِن ذِكرَى حَبيبٍ ومنزلِ ** بسقطِ اللِّوى بينَ الدِّخول فحَوْملِ

وقد زعم الأصمعي أنَّ روايته بالواو ؛ لأنَّه لا يجوز : جلست بين زيد فعمرو .

وأجيب بأنَّ التقدير: بين مواضع الدخول فمواضع حومل ، كما يقال : جلست بين العلماء فالزهاد .[٢]

وهناك توجيه نحوي آخر نسبه ابن هشام إلى بعض البغداديين في بيت امريء القيس السابق، وهو تقدير "ما" قبل "بين" ، وأن تكون الفاء للغاية بمعنى "إلى" وهذا ما استغربه ابن هشام فقال: " وقال بعض البغداديين الأصل : ما بين فحذف "ما" دون "بين" ... ومثله "مَا بَعُوضةً فمَا فَوقَهَا"[٣] قال : والفاء نائبة عن "إلى" ... وكون الفاء للغاية بمنزلة "إلى" غريب."[٤]

(١) والبيت من الطويل ، ينظر ديوانه ص ٧ والكتاب ٢٠٥/٤ وجمل الفراهيدي ص ٢٣٩ والكامل للمبرد ٢٥٠/١ والأصول ٣٨٥/٢ والسيرافي ٤٧٧/٥ ومجالس ثعلب ١٥٧ والإفصاح ٢٤٦ والحجة للفارسي ١٥٩/١ والمسائل المنثورة ١٢٣ مسألة رقم ١٢١ وسر الصناعة ٥٠١/٢ وكشف المشكل ٤٤٤/٢، ٤٦٣، ٥٠٩ والشعر والشعراء ٥١/١ وإعراب القرآن للنحاس ١٤١/٣ والمستوفي لابن فرخان ٢٧٥/٢ والبيان للأنباري ٤٨١/٢ وإعراب ثلاثين سورة لابن خالويه ص ٥٦ والإنصاف ٦٥٦/٢ والمنصف ٢٢٤/١ وجمهرة اللغة ٥٦٧ والصاحبي في فقه اللغة ١٤٢ وشرح الكافية الشافية ١٢٠٧/٣ وشرح الجمل لابن عصفور ١٥٩/١ وشفاء العليل ٧٨٢/٢ وجواهر الأدب ٦٣ والرضي ٣٨٦/٤ والتصريح ١٣٦/٢ والهمع ١٣١/٢ والجنى الداني ٦٣، ٦٤ والأشموني ٣٠٩/٣

(٢) المغني ١٦٢/١

(٣) من الآية ٢٦ من سورة البقرة.

(٤) ينظر: مغني اللبيب ١٦٢/١

وجه الغرابة عند ابن هشام :

ما دعا ابن هشام إلى الحكم على هذا التوجيه بالغرابة هو قــولهم: إنَّ الفاء التي هي حرف عطف جاءت للغاية بمعنى "إلى" التي هي حرف جر ، والتقدير عندهم : ما بين الدخول إلى حومل ، وفي الآية السابقة : ما بــين بعوضة إلى ما فوقها .

فاستغرب ابن هشام هذا التوجيه لأمرين :

الأول : تقدير "ما" محذوفة قبل "بين" .

الثاني : خروج الفاء عن إفادتها العطف إلى كونها للغاية بمنزلة "إلى".

وما قاله بعض البغداديين هنا في توجيه هذا الشاهد يستدعي سؤالاً وهو هل يأتي عكس ما قالوا ؟ بمعنى أنَّه كما قال هؤلاء : إنَّ حرف العطف وهو الفاء جاء بمعنى حرف الجر وهو "إلى" فهل يكون العكس أنَّ حرف الجر وهو "إلى" يأتي بمعنى حرف العطف وهو الفاء؟

أجاب ابن هشام عن هذا السؤال ، بأنَّ "إلى" جاءت بمعنى الفاء واستدل على جوازه بشاهد يُستأنس به على هذا المعنى ولكنَّه استغربه أيضًا فقال :" وقد يُستأنس له عندي بمجيء عكسه في قوله :[١]

وأنتِ التي حُبِّبتِ شغباً إلى بَدَا ** إليّ وأوطاني بلادٌ سواهُما

إذ المعنى : شغباً فبدا، وهما موضعان ، ويدل على إرادة الترتيب قوله بعد :

حَللتِ بهذا حَلَّةً ثمّ حَلَّةً ** بهذا فطابَ الواديانِ كلاهما

وهذا معنى غريب ، لأني لم أر مَن ذكره ."[٢]

(١) البيت من الطويل، قائله: كثير عزة، ينظر ديوانه ص ٣٦٣ ومغني اللبيب ١٦٢/١، ١٦٣ وشــرح الدماميني على المغني ٨٧/٢ وشرح شواهد المغني للســيوطي ٤٦٤/١ وخزانــة الأدب ٤٦٢/٩ وتاج العروس (بدو) والمعجم المفصل في شواهد العربية ١٠٤/٧

(٢) مغني اللبيب ١٦٢/١، ١٦٣

وهذا الذي استشهد به ابن هشام على مجيء "إلى" بمعنى الفاء، أي: عكس مجيء الفاء بمعنى "إلى" كما قال بعض البغداديين لا يُعدُّ دليلاً على استعمال "إلى" بمعنى الفاء فقد خرَّجه النحويون على غير ذلك فقالوا : لا نسلم إرادة الترتيب في البيت الأول لاحتمال أن تكون "إلى" فيه للمعية كما يقول الكوفيون ، أو متعلقة بمحذوف إن لم نقل بذلك ، والمعنى : أنت التي أحببت شغبًا مع بدا ، أو مضمومًا إلى بدا ، والبيت الثاني لا يدل على إرادة الترتيب في الأول إذ حلولها بأحد المكانين بعد حلولها بالآخر يقتضي أنَّ المكان الأول حُبب إليها أولاً بسبب حلولها فيه، وأنَّ الثاني حبب إليها بعد ذلك لحلولها به إذ من الجائز أن يكون حُب المكانين حصل في آن واحد بعد حلولها فيهما على الترتيب ، ثم لو سلم دلالة البيت الثاني على الترتيب فإنَّ الأول لم يدل على دعواه في أنَّ "إلى" فيه بمعنى الفاء ؛ لأنَّ الترتيب الواقع في الثاني إنَّما هو بثمَّ لا بالفاء"[(١)].

رأي النحويين في مجيء الفاء للغاية بمعنى "إلى" :

قبل أن أذكر رأي النحويين القائلين بجواز مجيء الفاء للغاية بمعنى "إلى" وحجتهم في ذلك ، ومناقشتهم فيما قالوا أودُّ أن أصحح نسبة هذا الرأي إلى قائله ، فابن هشام نسبه إلى بعض البغداديين وبالرجوع إلى بعض كتب النحو والإعراب تبين أنَّ من قال : إنَّ الفاء تجيء للغاية بمعنى "إلى" هم بعض الكوفيين كما نسبه إليهم ابن عطية [(٢)]، ونسبه المهدوي للكوفيين ، ونسبه غيرهما للكسائي والفراء[(٣)] ، وقد نسبه أبو حيان للكوفيين[(٤)] ، وما سأنقله عن الفراء يؤكد صحة هذا الكلام ، فقد يكون هذا رأي الكوفيين أو بعضهم ، ثم اختاره بعض البغداديين بعد ذلك ونسبه إليهم ابن هشام .

(١) شرح مغني اللبيب للدماميني ٨٧/٢

(٢) ينظر : المحرر الوجيز ١١١/١

(٣) ينظر : معاني القرآن ٢٢/١ والبحر المحيط ٢٦٧/١

(٤) ينظر : الارتشاف ١٤٤٤/٣ والبحر المحيط ٢٦٧/١

قال الفراء: في نصب " بعوضة " في تفسير قوله تعالى : " مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا"(١) "وأمَّا الوجه الثالث- وهو أحبها إليَّ - فأن تجعل المعنى على : إنَّ الله لا يستحيى أن يضرب مثلاً ما بين بعوضةً إلى ما فوقها"(٢).

هذا نصه وتوجيهه للفاء أنَّها بمعنى "إلى" كما فسر ذلك في هذه الآية الكريمة .

وتوضيح نصب " بعوضة " على هذا التقدير عند الكوفيين على تقدير إسقاط الجار والمعنى : أن يضرب مثلاً ما بين بعوضة فما فوقها ، والكوفيون يزعمون أنَّ " ما" تكون جزاء في الأصل ، وتحول إلى لفظ " الذي" ، فينتصب ما بعدها سواء كان نكرة أم غير نكرة ، ويعطف عليه بالفاء فقط وتلزم ، ولا يصلح مكانها الواو ولا " ثم " ولا " أو" ولا " لا" ويجعلون النصب في ذلك الاسم على حذف مضاف وهو " بين " فلمَّا حذف " بين " قام هذا مقامه في الإعراب ويقدرون الفاء بإلى . (٣)

حجة الكوفيين في مجيء الفاء بمعنى " إلى" :

احتج الكوفيون على صحة مذهبهم وقولهم بمجيء الفاء للغاية بمعنى " إلى" بما يأتي :

أولاً : أنَّ العرب إذا ألقت "بين" من الكلام تصلح "إلى" في آخره نصبوا الحرفين المخفوضين اللذين خفض أحدهما بـ"بين" والآخر بـ"إلى" فيقولون : مطرنا ما زبالةَ فالثعلبيةَ ، وله عشرون ناقةً فجمَلاً(٤).

وقد ذكر الفراء الدليل على تقدير "إلى" إذا سقطت "بين" ، فقال: " فإذا لم تصلح "إلى" في آخر الكلام لم يجزْ سقوطُ "بين" من ذلك أن تقول: داري

(١) من الآية ٢٦ من سورة البقرة.
(٢) معاني القرآن ٢٢/١
(٣) ينظر : البحر المحيط ٢٦٧/١
(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٢/١والمغني ١٦٣/١ والبحر المحيط ٢٦٧/١ والدرر ١٧٠/٢

ما بَيْنَ الكوفة والمدينة. فلا يجوز أن تقول: داري ما الكوفة فالمدينة ؛ لأنَّ "إلى" إنَّما تصلح إذا كان ما بين المدينة والكوفة كلُّه من دارك ، كما كان المطر آخذاً ما بين زُبالَة إلى الثَّعلبية"(١).

ثانيًا : أنَّه قد جاء التصريح بـ"إلى" في بعض المواضع كما في قول الشاعر(٢):

يَا أَحسَنَ النَّاسِ ما قَرْناً إلى قَدَمٍ ** ولا حِبالَ مُحبٍّ واصلٍ تَصِلُ

ونقل الفراء التصريح بـ"إلى" عن الكسائي فقال : "قال الكسائي : سمعت أعرابياً وقد رأى الهلال فقال : الحمد لله ما إِهلالك إلى سَرارِك. يريد ما بين إِهلالِك إلى سرارك فجعلوا النصب الذي كان يكون في "بَيْنَ" فيما بعده إذا سقطت ليُعلم أنَّ معنى "بَيْنَ" مُرادٌ ، وحكى الكسائي عن بعض العرب : الشنق ما خمساً إِلَى خمس وعشرين(٣)، يريد ما بين خمس إلى خمس وعشرين "(٤).

هذه حجة الكوفيين ، وهذا الذي ذهب إليه الكوفيون لا يعرفه البصريون فلا تخرج الفاء من معنى العطف إلى معنى حرف آخر غير العطف وهو حرف الجر ، وإنَّما قد تخرج من معنى حرف العطف وهو الفاء إلى معنى حرف عطف آخر وهو الواو كما سبق قول الجمهور في بيت امريء القيس إنَّ الفاء بمعنى الواو .

وقد أشار ابن جني في سر الصناعة إلى المعنى المراد بما احتج به الكوفيون، فقال :"مطرنا ما بين زبالة فالثعلبية ، إذا أردت أنَّ المطر انتظم

(١) ينظر: معاني القرآن للفراء ٢٣/١

(٢) البيت من البسيط، ولم يعرف قائله، ينظر: البحر المحيط ٢٦٧/١، ومغني اللبيب ١٦٣/١، والدرر ١٧٠/٢ وروي بقوله: هي أحسن الناس ما قرناً فقدما. في معاني القرآن للفراء ٢٢/١

(٣) فسر الفراء الشنق فقال: والشنق ما لم تجب فيه الفريضة من الإبل والأوقاص في البقر، والأوقاص: جمع وقص بالتحريك: (ما بين الفريضتين مما لم تجب فيه الزكاة كالشنق) ينظر: معاني القرآن ٢٣/١

(٤) معاني القرآن للفراء ٢٣/١ وينظر : البحر المحيط ٢٦٧/١

في الأماكن التي ما بين هاتين القريتين، يقروها شيئاً فشيئاً بلا فرجة. فإذا قلت : مطرنا ما بين زبالة والثعلبية، فإنَّما أفدت بهذا القول أنَّ المطر وقع بينهما ، ولم ترد أنَّه اتصل في هذه الأماكن من أولها إلى آخرها"(١)

وعلى ما قاله ابن جني فلا فائدة في جعل الفاء بمعنى "إلى" .(٢)

وأيضًا تمثيل الكوفيين ومن تبعهم بقوله تعالى : " مَثَلًا مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا"(٣)، وتقديرهم : الفاء للغاية بمعنى "إلى" رُدَّ بأنَّ هذا لا يتعين فقد قال الزمخشري : " (ما) هذه إبهامية وهي التي إذا اقترنت باسم نكرة أبهمته إبهاماً وزادته شيوعاً وعموماً ... وانتصب (بَعُوضَةً) بأنَّها عطف بيان لـ"مثلاً" ، أو مفعول لـ"يضرب" ، و(مَثَلًا) حال عن النكرة مقدمة عليه ، أو انتصبا مفعولين فجرى "ضرب" مجرى "جعل"." (٤)

هذا وقد اختار الهروي مذهب الكوفيين فقال عن الفاء : " وتكون نسقًا بمعنى "إلى" كقولك: مطرنا بين الكوفة فالقادسية، المعنى: إلى القادسية"(٥).

كما اختار رأي الكوفيين أيضًا بعض شراح معلقة امريء القيس، ومنهم أبو بكر عاصم بن أيوب البطليوسي، فقال : " ويجوز أن تكون الفاء بمعنى "إلى" فيكون المعنى أنَّ سقط اللوى ما بين الدخول إلى حومل"(٦).

وهناك رأي ثالث في معنى الفاء قاله يعقوب بن السكيت، وابن عصفور وهو أنَّ الفاء للعطف من غير كونها بمعنى الواو ، ولا بمعنى " إلى" ، وجاز العطف بالفاء في بيت امريء القيس ؛ لأنَّ الكلام على حذف

(١) سر صناعة الإعراب ص ٢٥١
(٢) ينظر: خزانة الأدب للبغدادي ١٠/١١
(٣) من الآية ٢٦ من سورة البقرة.
(٤) الكشاف ٦٦/١
(٥) الأزهية في علم الحروف ص ٢٤٤
(٦) ينظر: شرح ديوان امريء القيس ص ١٧

مضاف ، وأنَّ التقدير : بين أهل الدخول فحومل ، أو بين نواحي الدخول ، أو بين أماكن الدخول فأماكن حومل ."[١]

وبعد هذا الجدال وهذه التوجيهات في معنى الفاء في بيت امريء القيس ، وفي الشواهد السابقة أرى أنَّ الرأي الراجح منها هو رأي الجمهور، وهو أنَّ الفاء بمعنى الواو، ويدل على صحته عدة أمور:

الأمر الأول : أنَّ من معاني الفاء الترتيب في المعنى ، أو في الذكر ، والترتيب في الذكر قد يأتي لمجرد الاشتراك في الحكم، وهنا يحسن وضع الواو موضع الفاء كما في قول امريء القيس السابق ، فكما يقول بعض النحويين : إنَّ كلاً من الدخول وحومل يشتمل على مواضع ومنازل فأضيف "بين" إليها لاشتمالها على متعدد تقديرًا، وقد أشار المرادي إلى أنَّهما على اعتبار المتعدد حكمًا، فجاءت الفاء بمنزلة الواو لتدل على مجرد الاشتراك في الحكم بين هذه المواضع وهو البكاء .[٢]

الأمر الثاني : مما يؤيد أنَّ الفاء هنا بمنزلة الواو رواية الأصمعي :

** ... **بين الدخول وحومل**

بالواو ، ومن الآيات الكريمة التي حملها النحاس في كتابه إعراب القرآن الكريم على هذا التوجيه ، ومنها قوله تعالى :" أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يُزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ"[٣]، فاستقام استخدام "بين" هنا ؛ لأنَّ السحاب وإن كان واحدًا فهو في حكم المتعدد ؛ لأنَّه يشتمل على قطع كثيرة من السحاب ."[٤]

الأمر الثالث : أنَّ هذا الرأي ليس فيه تكلف وهو ادعاء حذف "ما" على توجيه الكوفيين في قول امريء القيس، وهذا لا يجوز عند البصريين

---

(١) هذا أحد قولين لابن عصفور والقول الآخر إنَّها بمعنى الواو كما قال الجمهور ، ينظر: شرح الجمل لابن عصفور ٢٢٦/١ وأوضح المسالك لابن هشام ٣٢١/٣ وشرح الألفية للأشموني ٣٨٨/١، ٣٨٩

(٢) الجنى الداني ص ٦٣، ٦٤

(٣) من الآية ٤٣ من سورة النور.

(٤) إعراب القرآن للنحاس ١٤١/٣

سواء كانت "ما" موصولة إذ لا يحذف الموصول وتبقى صلته، أم موصوفة إذ شرط حذف الموصوف بالجملة أو بالظرف أن يكون بعضًا من مجرور بمِن أو في ، وإنَّما احتاج إلى تقديرها ؛ لأنَّ " نبك" فعل متعد بنفسه يطلب مفعولاً يقال : بكيته ، ويتعدى بالحرف أيضًا فيقال: بكيت عليه ، وله.(١)

وكذلك الرأي الثالث يحتاج إلى معونة ، وهي حذف مضاف تقديره : بين أهل الدخول ، أو بين نواحي الدخول ، أو بين أماكن الدخول فهذا أيضًا تكلف، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير .

فثبت بهذا صحة مذهب الجمهور دون غيره مما قيل في معنى الفاء العاطفة في بيت امريء القيس ، وفي غيره من الشواهد السابقة وأنَّ ما قيل إنَّ الفاء تأتي للغاية بمعنى "إلى" أو العكس مجيء "إلى" بمعنى الفاء فهو غريب كما قال ابن هشام .

مجيء "أو" بمعنى "ولا"

من حروف العطف " أو"، وترد في اللغة العربية لمعان كثيرة ، كالشك ، والإبهام ، والتخيير، والإباحة ، وبمعنى الواو، وغير ذلك.

وقد زاد جماعة من النحويين منهم ابن مالك على معاني "أو" السابقة أنَّها تأتي بمعنى "ولا" واستشهدوا على ذلك ، وقد استغرب ابن هشام هذا المعنى لـ "أو"، واعترض على رأيهم ، فقال:" ومن الغريب أنَّ جماعة منهم ابن مالك ذكروا مجيء "أو" بمعنى الواو، ثم ذكروا أنَّها تجيء بمعنى "ولا"(٢) نحو: (وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ) (٣)

(١) ينظر: خزانة الأدب للبغدادي ٨/١١ ، ٩

(٢) مجيء أو بمعنى الواو هو مذهب قطرب ، ينظر : الخصائص ٤٦٣/٢ وقيل : هو مذهب الأخفش والجرمي وجماعة من الكوفيين، ينظر: مجالس ثعلب ص ١٣٥، والإنصاف للأنباري ص ٢٨١-٢٨٤، والبحر المحيط ٣٦٠/٧، وشرح الكافية للرضي ٣٤٣/٢، ورصف المباني ص ١٣٢، ٢٣٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٥٧/٣، والأشموني ١٠٧/٣، ١٠٨

(٣) من الآية ٦١ من سورة النور.

وهذه هي تلك بعينها، وإنَّما جاءت "لا" توكيدًا للنفي السابق، ومانعة من توهم تعليق النفي بالمجموع ، لا بكل واحد ، وذلك مستفاد من دليل خارج عن اللفظ ، وهو الإجماع ، ونظير ذلك قولك : لا يحل لك الزنا والسرقة، ولو تركت "لا" في التقدير لم يضر ذلك."(١)

وجه الغرابة عند ابن هشام :

ما دعا ابن هشام إلى الحكم على هذا الرأي بالغرابة هو قولهم : إنَّ "أو" تأتي بمعنى "ولا" واستشهدوا على ذلك بالآية السابقة ، فما قالوه ليس من معاني "أو" وما استدلوا به في هذا الشاهد " أو" فيه بمعنى الواو، وإنَّما جاءت "لا" توكيدًا للنفي السابق .

وإذا تأملنا في نص ابن هشام السابق نستخلص منه عدة أمور:

الأمر الأول : أنَّه أنكر على هؤلاء النحويين القائلين إنَّ "أو" تأتي بمعنى "ولا"، واستغربه .

الأمر الثاني : أنَّه اعترض على رأيهم ، وردَّ ما استشهدوا به إلى أنَّ "أو" فيه بمعنى الواو، وأنَّ "لا" زائدة توكيدًا للنفي السابق ومانعة من توهم تعليق النفي بالمجموع لا بكل واحد.

الأمر الثالث : أنَّ المعنى في الشاهد الذي ذكروه مستفاد من دليل خارج عن اللفظ ، وهو الإجماع القائل إنَّه لا حرج على الإنسان أن يأكل من بيت ولده ، ولا أن يأكل من بيت والده ، وهذا لا يحتاج معه إلى تقدير "لا"(٢).

الأمر الرابع : أنَّ هذا المعنى ، وهو تقدير " أو" بمعنى الواو فقط في هذا الشاهد له نظير أيضًا كقولك: لا يحل لك الزنا والسرقة ، لقيام الدليل على المراد، وهو الإجماع القائل: لا يحل كل واحد من الزنا والسرقة على الإطلاق(٣) ، فلو تركت "لا" في التقدير لم يضر ذلك.

---

(١) مغني اللبيب لابن هشام ٦٣/١

(٢) ينظر: شرح الدماميني على مغني اللبيب ١٣٧/١

(٣) المرجع السابق ١٣٧/١

والتحقيق هنا فيما قاله ابن هشام أن أبرز الآتي:

أولاً : أنَّه نسب القول إنَّ "أو" بمعنى الواو إلى جماعة منهم ابن مالك، وهذا ليس على إطلاقه عند ابن مالك.

فمجيء "أو" بمعنى الواو قيل : هو مذهب الأخفش وقطرب والجرمي ، وجماعة من الكوفيين[١] واستدلوا على ذلك بقوله تعالى: (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ)[٢] فعند هؤلاء النحويين أنَّ "أو" بمعنى الواو أي : ويزيدون، وعند غيرهم، ومنهم الفراء أنَّها بمعنى "بل" أي: بل يزيدون[٣].

وقد أنكر المبرد أن تكون " أو " بمعنى "بل" في هذه الآية ، وأفسده من وجهين ورجح أن تكون بمعنى "الواو"[٤].

واستدل القائلون بأنَّ " أو " بمعنى " الواو " أيضًا من الشعر بقول الشاعر :[٥]

وكان سيَّان أن لا يَسترحوا نعَماً ** أو يَسْرَحوه بِها واغيرَّتِ السُّوحُ

وبقول الآخر :[٦]

وَقَدْ زَعَمَتْ لَيْلَى بَأَنِّيَ فَاجِرٌ ** لِنَفْسِي تُقَاهَا أَوْ عَلَيْهَا فُجُورُهَا

فـ "أو" هنا في هذين البيتين بمعنى "الواو" .[٧]

---

(١) ينظر : معاني القرآن للأخفش ٣٤/١، ٤٩١/٢، وإعراب القرآن للنحاس ٤٩٥/١، ومغني اللبيب ٦٢/١، وارتشاف الضرب ١٩٩١/٢، والمساعد ٤٥٩/٢، والهمع ٢٠٤/٣ والأشموني ١٠٧/٣

(٢) من الآية ١٤٧ من سورة الصافات .

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٩٣/٢، ومجالس ثعلب ص ١٣٥، والخصائص ٤٣٤/٢، والإنصاف للأنباري ٢٨١ – ٢٨٤، والبحر المحيط ٣٦٠/٧، وشرح الكافية للرضي ٣٤٣/٢

(٤) ينظر: المقتضب للمبرد ٣٠٤/٣، ٣٠٥

(٥) البيت من البسيط ، قائله : أبو ذؤيب الهذلي ، ينظر: ابن يعيش ٩١/٨، ورصف المباني ص ١٣٢، والخزانة ٣٤٢/٢ ومغني اللبيب ٦٣/١ وشواهد المغني ١٩٨ واللسان (سوا)

(٦) البيت من الطويل ، قائله: توبة بن الحُمير. ينظر: الأمالي لأبي علي القالي ٨٧/١، والأمالي الشجرية ٧٤/٣ والتبصرة والتذكرة للصيمري ص ١٣٢، ورصف المباني ١٣٢، ٤٢٧، ومغني اللبيب ٦٢/١

(٧) ينظر: رصف المباني ص ١٣٢، ومغني اللبيب ٦٢/١

وقيد أبو حيان مجيء "أو" بمعنى "الواو" إذا عطفت ما لا بد منه، كقول الشاعر(١):

قومٌ إذا سمعوا الصَّرِيخَ رأيــتَهم ** مِن بَينِ مُلْجِمِ مُهْرِهِ أو ســافِعِ

قال : "يريد: وسافع ... لأنَّ "بين" لا تدخل على شيء واحد فلا بد من عطف مصاحب مجرورها"(٢).

أمَّا ابن مالك فقد قيد مجيء "أو" بمعنى "الواو" بأمن اللبس قال في الخلاصة الألفية:(٣)

وَرُبَّمَــا عَاقَبَــتِ أو الْــوَاوَ إذا ** لَمْ يُلْفِ ذُو النُّطْق لِلَــبْسِ مَنْفَــذَا

قال الأشموني في شرح الألفية : "أفهم من قوله :"ربَّما" أن ذلك قليــل مطلقًا."(٤)

وذكر ابن مالك في التسهيل أن "أو" تعاقب الواو في الإباحة كثيــرًا، وفي عطف المصاحب والمؤكد قليلاً .(٥)

ثانيًا : أنَّ ابن هشام نسب القول إنَّ "أو" بمعنــى "ولا" – وهــذا مــا استغربه – إلى هؤلاء النحويين أيضًا ومنهم ابن مالك ، قــال الأميــر فــي حاشيته على المغني : " نازع السيوطي في نسبة هذا لابن مالــك ، ونقــل عبارته في شرح التسهيل مع أنَّها محتملة لما نقله المصنف حيث قــال: إذا تقدمها نفي أو نهي كانت بمعنى الواو مردفة بلا فانظره ."(٦)

---

(١) البيت من الكامل ، قائله: حميد بن ثور الهلالي ينظر: ديوانه ص ١١١، وأساس البلاغة (سفع) ، (صرخ) ، وشرح التسهيل لابن مالك ٣٦٤/٣، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ١٢٢٢/٣، وشرح شواهد التوضيح لابن مالك ص ١٧٥ والبحر المحيط ٥٠٥/١٠، والسيرة النبويــة لابــن هشــام ٣٣٣/١ وأوضح المسالك لابن هشام ٣٧٩/٣، وابن الناظم ص ٣٨٠ والعيني ١٤٦/٤، والتصريح ١٧٤/٢، والأشباه والنظائر ٢١٨/٨، والأشموني ١٠٧/٣

(٢) ينظر: البحر المحيط ٣٦٠/٧، ٥٠٥/١٠

(٣) ينظر: شرح ألفية ابن مالك للأشموني ١٠٧/٣

(٤) شرح الألفية للأشموني ١٠٧/٣

(٥) شرح التسهيل لابن مالك ٣٥٧/٣

(٦) حاشية الأمير على مغني اللبيب ٦٢/١

وإذا تأملنا في نص ابن مالك في التسهيل ، وفي شرح التسهيل نجد أنَّ عبارته محتملة لما قاله ابن هشام وغير محتملة لما قاله ، ففي التسهيل قال: "وتوافق "ولا" بعد النهي والنفي"(١)

فهذا يعني أن "أو" تأتي بمعنى "ولا" وتوافقها في المعنى، ولكن بشرط أن يكون ذلك بعد النهي والنفي".

ويحتمل كلامه أيضًا أن تكون بمعنى الواو، و"لا" تقدر بعدها تأكيدًا للنهي والنفي السابق .

وفي شرح التسهيل مثَّل ابن مالك لـ "أو" بمعنى الواو، فقال:" ومن معاقبة " أو" الواو في عطف المؤكد قوله تعالى:" ومَن يَكسِب خَطِيئَةً أو إثمًا"(٢) ... " ثم قال :"وإذا وقع نهي أو نفي قبل "أو" كانت بمعنى الواو مردفة بلا ."(٣)

فقوله :"إذا وقع نهي أو نفي قبل "أو" هذا قيد فيها وليس على إطلاقها، وقوله: "كانت بمعنى الواو" هذا يدل على أنَّها ليست بمعنى " ولا"، ولكن بمعنى الواو وتقدر بعدها "لا" في حالة إذا وقع قبلها نهي أو نفي فتكون "لا" تأكيدًا للنهي أو للنفي.

وهذا القيد بعد النهي أو النفي في كلام ابن مالك هو ما فهمه المرادي، فقال : "وذكر ابن مالك أنَّ "أو" توافق "ولا" بعد النهي كقوله تعالى: " ولَا تُطِعْ مِنهُم آثمًا أو كفورًا"(٤)، وبعد النفي كقوله تعالى(٥): " أو بُيُوتِ آبائِكُم"(٦).

(١) شرح التسهيل ٣٥٧/٣

(٢) من الآية ١١٢ من سورة النساء.

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٣٦٥/٣

(٤) من الآية ٢٤ من سورة الإنسان.

(٥) من الآية ٦١ من سورة النور.

(٦) ينظر : الجنى الداني ص ٢٣٠، ٢٣١

رأي النحويين في معنى " أو " إذا وقعت بعد نهي أو نفي :

تباينت آراء النحويين في معنى "أو" إذا سبقت بنهي أو بنفي، فكما سبق ما نسبه ابن هشام إلى جماعة من النحويين ومنهم ابن مالك أنَّها تكون بمعنى "ولا"، وقد سبق تحقيق رأي ابن مالك في هذا الموضع .

وعند سيبويه أنَّها تدخل في سياق النهي أو النفي دون تقدير "لا" في الكلام قال سيبويه: "وإن نفيت هذا قلت: لا تأكل خبزاً أو لحماً أو تمراً. كأنَّك قلت: لا تأكل شيئاً من هذه الأشياء. ونظير ذلك قوله عزَّ وجلَّ: " وَلَا تُطعْ مِنهُم آثماً أو كفوراً"(١) أي: لا تطع أحدًا من هؤلاء"(٢)

أمَّا المبرد ففي كلامه ما يدل على أنَّها تكون بمعنى "ولا" حيث قال: "وإذا قال: لا تأت زيدًا أو عمرًا، فليس له أن يأتي واحداً منهما، فتقديرها في النهي: لا تأت زيدًا ولا عمرًا، وتقديرها في الإيجاب: ائت زيدًا، وإن شئت فأت عمرًا معه"(٣).

ومن النحويين من قال إنَّ " أو" تأتي بمعنى "ولا" مطلقًا ولم يقيد ذلك بأن يسبقها نهي أو نفي، ومن هؤلاء الهروي ذكر في كتابه الأزهية في علم الحروف من معاني "أو" فقال: " الموضع الثامن: تكون "أو" بمعنى "ولا" كما قال ابن الرعلاء الغساني :(٤)

ما وَجْدُ ثَكْلَى كَمَا وَجَدْتُ ولا ** وَجْدُ عَجُولٍ أَضَلّهَا رُبَعُ

أو وَجدُ شيخٍ أضلَّ ناقتَه ** يومَ توافى الحجيج فانْدفعُوا

---

(١) من الآية ٢٤ من سورة الإنسان.

(٢) الكتاب ١٨٤/٣

(٣) المقتضب للمبرد ٣٠١/٣، ٣٠٢

(٤) البيتان من المنسرح، وهما لمالك بن عمرو القضاعي كما في الكامل للمبرد ١١٦/٢، وقيل : لمالك بن دريم في رثاء أخيه سماك كما في أمالي القالي ١١٦/٢ وينظر الجنى الداني للمرادي ص ٢٣٠، ومعجم الشواهد العربية ص ٢٩٥

أراد: ولا وجد شيخ ..." [١].

وقد ذكر المرادي أيضًا من مواضع "أو" أن تكون بمعنى " ولا" واستشهد بما ذكره الهروي في البيتين السابقين .[٢]

واستدل العيني على مجيء"أو" بمعنى "ولا" من شواهد أخرى فذكر قول الشاعر:[٣]

لَا تَرْجُ أَوْ تَخْشَ غَيْرَ اللّه إِنّ أَذًى ** وَاقِيكَهُ اللّهُ لا تَنْفَكُّ مَأْمُونَا

قال العيني: " أو تخش" أو" ههنا بمعنى "ولا "... "[٤]

وإذا سلمنا بأن "أو" تأتي بمعنى "الواو" – كما سبق– فإنَّ مجيئها بمعنى "ولا" غير مُسلَّم به، وليس على إطلاقه، ولا يكون من معاني "أو" فالتحقيق أنَّها بمعنى الواو أيضًا، ومن ثمَّ فإنَّ تقدير بعض النحويين "لا" مع الواو فتكون "لا" تأكيدًا للنهي أو للنفي السابق كما ورد في الشواهد السابقة ، وإذا ثبت ذلك فلا غرابة من تقدير "لا" كما قال ابن مالك وغيره من النحويين؛ لأنَّ دلالة " أو" على هذا المعنى ليس على إطلاقه – كما سبق – وتكون " لا" زائدة بعد الواو ؛ لأنَّها وقعت في سياق النهي أو النفي ولا تقدر "لا" مع الواو إذا وقعت "أو" في سياق الإيجاب مثل: ائت زيدًا أو عمرًا، تقديره: ائت زيدًا وإن شئت فائت عمرًا معه كما قال المبرد .[٥]

فابن هشام في حكمه بالغرابة على هذا الرأي نظر إلى المعنى الأصلي لـ"أو" وأنَّها لا تأتي بمعنى " ولا " وابن مالك وغيره ممن قالوا إنَّها بمعنى " ولا " نظروا إلى سياق الكلام ، فقدروا معناها حسب هذا السياق أعني إذا سبقت بنفي أو نهي كما سبق في الشواهد ، ومنها الآية التي ذكرها

(١) الأزهية في علم الحروف للهروي ص ١١٩، ١٢٠

(٢) ينظر : الجنى الداني للمرادي ص ٢٣٠

(٣) البيت من البسيط، ولم يعرف قائله، ينظر شرح التسهيل لابن مالك ١٥٣/١، وتوضيح المقاصد للمرادي ص ٣٧٤، والتصريح بمضمون التوضيح ١١١/١، ومعجم الشواهد العربية ص ٤٩٨

(٤) المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية للعيني ٣٠٨/١

(٥) ينظر: المقتضب للمبرد ٣٠٢/٣

ابن هشام أيضاً ، والأَوْلى أن يقدر معاني الحروف حسب سياق الكلام التي وردت فيه كما قال ابن مالك والنحويون.

مجيء "قد" حرف نفي

" قد" الحرفية مختصة بالفعل المتصرف الخبري المثبت المجرد من الجازم والناصب، وحرف التنفيس ، وهي معه كالجزء ، وذكر النحويون لها خمسة معان :

التوقع ، وتقريب الماضي من الحال ، والتقليل ، والتكثير، والتحقيق ، وهي مفصلة بالأمثلة في كتب النحو .

وقد حكى ابن سيده ، وذكر ابن مالك أيضاً أنَّ " قد" تأتي حرف نفي ، وذلك لنصب الفعل المضارع بعدها ، واستعمالها على هذا المعنى عند العرب استغربه ابن هشام فقال: " والسادس : النفي حكى ابن سيده : "قد كنت في خير فتعرفَه"[1] بنصب تعرف ، وهذا غريب ، وإليه أشار في التسهيل[2] بقوله : "وربما نفي بقد فنصب الجواب بعدها ."[3]

وجه الغرابة عند ابن هشام :

ما حمل ابن هشام على الحكم على هذا الاستعمال بالغرابة هو مجيء " قد" في هذا القول حرف نفي مثل " ما" ونصب الفعل المضارع في المثال المذكور بأنْ مضمرة بعد الفاء لوقوعه في جواب النفي المحض ، وهو " قد"، فقد حمل معناها على النفي والتقدير عنده: ما كنت في خير فتعرفَه ، وهذا ليس من مواضع " قد" السابقة والمتعارف عليها في الاستعمال اللغوي وعند النحويين.

(١) المحكم والمحيط الأعظم ١١٥/٦ والهمع ٣٠٨/٢

(٢) شرح التسهيل ٣٤/٤، ٣٥

(٣) مغني اللبيب ١٧٥/١

رأي ابن هشام في نصب المضارع بعد " قد" :

حمل ابن هشام نصب الفعل المضارع بعد " قد" على المعنى أي : أنَّ النصب ورد في الإثبات ، وإن كان ضعيفًا، وليس على أنَّ " قد" حرف نفي، واستدل بورود ذلك في أمثلة كثيرة ، فقال: " ومحمله عندي على خلاف ما ذكر وهو أن يكون كقولك للكذوب : هو رجل صادق ، ثم جاء النصب بعدها نظراً إلى المعنى وإن كانا إنَّما حكما[١] بالنفي لثبوت النصب فغير مستقيم لمجيء قوله: [٢]

سَأَتْرُكُ مَنزلي لبَنِي تَميم ** وألحَقُ بالحِجازِ فأَستَرِيحَا

وقراءة بعضهم [٣] : " بَلْ نَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغَهُ"[٤]

فقد جاء النصب بعد الفاء هنا في الخبر المثبت .

رأي النحويين في نصب الفعل المضارع بعد الفاء في الخبر المثبت :

يرى ابن هشام – كما سبق – أنَّ نصب المضارع بعد الفاء ليس حتمًا أن يكون قبله نفي كما حكم ابن سيده وابن مالك ، فقد جاء نصبه بعد الخبر المثبت كما استدل على ذلك بالشاهد الشعري والقراءة بالنصب.

وهذا الذي قاله ابن هشام حكم عليه النحويون بالضرورة الشعرية ، قال سيبويه : " واعلم أنَّ الفاء لا تضمر فيها "أنْ" في الواجب ، ولا يكون

(١) أي ابن سيده ، وابن مالك.

(٢) البيت من الوافر ، قائله : المغيرة بن حبناء، ينظر : الكتاب ٣٩/٣ ومعاني القرآن للأخفش ٧٣/٢ والمقتضب ٢٣/٢ والأصول ١٨٢/٢، ٤٧١/٣ وشرح كتاب سيبويه للسيرافي ٢٠٩/٣ والأبيات المشكلة للفارقي ١١٠ والأمالي الشجرية ٤٢٧/١ وضرائر الشعر لابن عصفور ص ٢٨٤ والمقرب ٢٦٣/١ والعيني ٣٩٠/٤ والخزانة ٥٢٢/٨ والارتشاف ٢٥٥/١ والبحر المحيط ٢٨٠/٦ وحاشية الشمني على المغني ١٠/٢ وحاشية الدسوقي على المغني ٢٥٤/١ وحاشية الأمير على المغني ١/

(٣) من الآية ١٨ من سورة الأنبياء. قال ابن مجاهد رواية عن الحسن : وهي قراءة عيسى بن عمرو "فيدمغَه" بالنصب وقرأه آخرون "فتدمغُه" بالتاء والضم. ينظر مختصر شواذ ابن خالويه ص ٩٤، والكشاف ٦٧٥/١٧، والبحر المحيط ٢٨٠/٦

(٤) مغني اللبيب ١٧٥/١

في هذا الباب إلَّا الرفع ... وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر، ونصبه في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب، وذلك لأنَّك تجعل أنْ العاملة ." (١)

ثم ذكر سيبويه البيت السابق : سأترك منزلي ...إلخ البيت ، وذكر أبيات أخرى ثم قال : "وهو ضعيف في الكلام ."(٢)

وهذا ما اختاره الأخفش أيضًا حيث قال :"وقد ينصب الواجب في الشعر، قال الشاعر:

سأترك منزلي ... إلخ البيت. وهذا لا يعرف وهو في الشعر جائز ." (٣)

وهذا ما نص عليه المبرد أيضًا .(٤)

وقد جعله بعض النحويين مما لا شاهد فيه ولا ضرورة ، قال الأعلم: "ويروى: لأستريحا ولا ضرورة فيه على هذا ."(٥)

وعلى هذا فما ذكره ابن هشام من ثبوت نصب المضارع بعد الفاء في الإيجاب غير مسلم به فقد خرَّج النحويون البيت على الضرورة الشعرية أو على رواية أخرى لا شاهد فيها ، وكذلك قراءة النصب في "فيدمغَه"(٦)، قال عنها الزمخشري :"وهي في ضعف : سأترك منزلي ..."(٧)

وإذا رجعنا إلى ما حكاه ابن سيده ، واختاره ابن مالك أيضاً على قلة، واستغربه ابن هشام ، وهو نصب الفعل المضارع بعد الفاء مع تقدم " قد" على اعتبار أنَّ " قد" حرف نفي ، فالصحيح أنَّ هذا الاستعمال جائز ، وقد ورد عن العرب ، ولكنَّه قليل كما ذكر ابن مالك في التسهيل، ولم يرد منه

(١) الكتاب ٣٨/٣، ٣٩
(٢) الكتاب ٤٠/٣
(٣) معاني القرآن ٧٣/٢
(٤) المقتضب ٢٢/٢، ٢٣
(٥) شرح كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري٤٢٣/١ وينظر حاشية الشمني على المغني ١٠/٢ وحاشية الدسوقي على المغني ٢٥٤/١
(٦) من الآية ١٨ من سورة الأنبياء والقراءة سبق تخريجها.
(٧) الكشاف ٦٧٥/١٧

إلَّا ما حكاه ابن سيده من قولهم : قد كنت في خير فتعرفَه ، وقد حكم عليه ابن مالك بالشذوذ قبل ذلك في الألفية فقال :

وَشَذَّ حَذْفُ أَنْ وَنَصْبٌ في سِوَى ** مَا مَرَّ فَاقْبَلْ مِنْهُ مَا عَدْلٌ رَوَى"[١]

والصحيح أيضًا أنَّ جواز هذا الأمر على اعتبار الحمل على المعنى في الكلام أعني: معنى النفي ، وليس على اعتبار أنَّ " قد" حرف نفي ، وقد ألحق الكوفيون أيضًا بذلك التشبيه بـ"كأنَّ" ، مرادًا به النفي مثل : كأنَّك والٍ علينا فتشتمَنَا ، والمعنى : لست واليًا علينا فتشتمَنَا[٢] ، وقد رده ابن السراج فقال :" وليس بالوجه ."[٣]

وقيل : يلحق بذلك التشبيه والتقليل بـ"قلما" ، أو " قد" مرادًا بها كلها النفي[٤].

وقد ذكر ابن مالك أيضًا في شرح الكافية أنَّ غيرًا قد تفيد نفيًا فيكون لها جواب منصوب كالنفي الصريح فيقال : غير قائم الزيدان فتكرمَهما أشار إلى ذلك ابن السراج ثم قال: ولا يجوز هذا عندي[٥]، قال ابن مالك :" قلت : وهو عندي جائز ."[٦]

فكل هذه الحروف إذا أريد بها معنى النفي جاز نصب المضارع المقرون بالفاء بعدها ونصبه بأنْ مضمرة .

وما حكاه ابن سيده عن " قد" واعتباره أنَّها حرف نفي ، وتبعه ابن مالك حيث صرح بأنَّ هذا قليل فهذا على اعتبار معنى " قد " وما تفيده في

(١) ينظر: شرح الألفية لابن عقيل ٣٣٣/٢ وشرح الألفية للأشموني ٣١٤/٣
(٢) الأصول في النحو لابن السراج ١٨٥/٢ والأشموني ٣٠٥/٣
(٣) الأصول ١٨٥/٢
(٤) ينظر: فرائد النحو الوسيمة شرح الدرة اليتيمة للشيخ سعيد بن سعد الحضرمي ص٩٤
(٥) الأصول في النحو ١٨٤/٢
(٦) شرح الكافية الشافية ١٥٥٥/٣

هذا الموضع فقط ، والذي يؤكد هذا التقدير أنَّ سيبويه ذكر في الكتاب:" أنَّ نفي "فعل" لم يفعل ، ونفي " قد فعل" لمَّا يفعل ونفي " لقد فعل" ما فعل ."[١] فـ"قد" هنا للإثبات ؛ لأنَّها نُفيت بحرف نفي كما ذكر سيبويه .

الجزم بـ"لعلَّ"

"لعلَّ" حرف من أخوات "إنَّ" ينصب الاسم ويرفع الخبر مثل: لعلَّ أخاك مجتهدٌ. وقال بعض النحويين : قد ينصبهما معًا مثل: لعل أباك منطلقًا، وقيل: هي لغة لبعض العرب[٢].

وهناك لغة أيضًا لبني عقيل أنَّهم يخفضون بها المبتدأ[٣] كقول الشاعر[٤]:

فقُلتُ ادع أُخرى وارفع الصَّوتَ جهرةً ** لَعَلّ أَبِي الْمِغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

وقد جاء الجزم بـ"لعلَّ" ، وهذا ما استغرب ابن هشام استعماله لـ" لعلَّ" فقال: " وذكر ابن مالك في شرح العمدة[٥] أنَّ الفعل قد يجزم بـ" لعلَّ" عند سقوط الفاء ، وأنشد : [٦]

لَعلَّ التفاتاً مِنكَ نَحوي مُقَدَّرٌ ** تملْ بكَ مِن بَعدِ القَساوةِ للرِّحمِ

---

(١) الكتاب ١١٧/٣

(٢) ينظر: مغني اللبيب ٢٨٦/١

(٣) حكاها أبو عبيدة والأخفش والفراء وأبو زيد ، ينظر: معاني القرآن للأخفش ١٣١/١، والنوادر لأبي زيد ص ٢١٨، ٢١٩، والمسائل البصريات ص ٥٥٠، والمسائل العسكرية ص ١٥٦، وكتاب الشعر لأبي علي الفارسي ص ٧٤، ٧٥، واللامات للهروي ص ١١، ١٣ وشرح التسهيل لابن مالك ٤٧/٢ والارتشاف ١٢٨٢ وشرح الكافية للرضي ٣٧٤/٤ والجنى الداني ص ٥٨٣ والخزانة ٤٢٦/١

(٤) البيت من الطويل ، قائله : كعب بن سعد الغنوي ، ينظر النوادر لأبي زيد ٢١٨ وسر الصناعة ٤٠٧/١ والاقتضاب ٣٩٩/٣ والأمالي الشجرية ٢٣٧/١ وطبقات فحول الشعراء ٢١٣/١ والخزانة ٤٢٦/١ ، ٤٢٨ والدرر ٣٣/٢ والتنبيه لابن بري ٥٥/١ وبلا نسبة في اللامات للزجاجي ١٤٨ والتوطئة ٢٣٩ وأمالي القالي ١٥١/٢ واللامات للهروي ١٢ والحجة للفارسي ١٣٨/٢ وجواهر الأدب ٤٩٠ وشرح الجمل لابن عصفور ٤٢٦/١ والإغراب في جدل الإعراب ٨٢ والنكت الحسان ١١٠ والجنى الداني٥٨٤

(٥) ينظر: شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ص ٣٤٧

(٦) البيت سبق تخريجه في المبحث الأول .

وهو غريب ."[١]

وجه الغرابة عند ابن هشام :

استغرب ابن هشام ما ذكره ابن مالك من مجيء " لعلَّ " حرف جزم للفعل المضارع الواقع بعد معموليها ، فهي ليست حرف جزم ، وإنَّما هي حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر ، أو حرف جر للاسم كما جاء في لغة بني عقيل – كما سبق بالأمثلة –

وإذا تأملنا في هذا الشاهد الذي ذكره ابن مالك نلاحظ أمرين :

الأمر الأول : أنَّ الجزم جاء في جواب " لعلَّ" أي : بعد معمولي " لعلَّ" وليس ما يلي " لعلَّ" مباشرة ، أي: لم تدخل " لعلَّ" على الفعل ، ولذلك جاء في بعض نسخ المغني – كما قال المحقق – " قد يجزم بعد " لعلَّ". قال المحقق: "وهو خير مما أثبتناه في الأصل المعتمد للطبع ."[٢]

الأمر الثاني : أنَّ ابن مالك ذكر أنَّ الجزم في هذا الشاهد جاء في الفعل " تمل" عند سقوط الفاء.

فالجزم هنا ليس على إطلاقه بل وَضَعَ شرطًا لجواز هذا الجزم وهو: سقوط الفاء.

وهذا يدلك على أنَّ جزم الفعل المضارع جاء بعد سقوط الفاء في جواب الترجي وليس بـ"لعلَّ" وهذا مبني على رأي الكوفيين ، وعلى رأسهم الفراء[٣]، وتبعهم الزمخشري وتلميذه البيضاوي[٤]، واختاره ابن مالك[٥]، والرضي[٦]، والجامي[٧]، فإنَّهم يجوزون نصب الفعل المضارع بعد الفاء في جواب الترجي .[٨]

---

(١) مغني اللبيب ١٥٥/١

(٢) ينظر: مغني اللبيب ١٥٥/١

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ٦/٣، ٢٣٥

(٤) ينظر: الكشاف ٨٧/٤

(٥) شرح التسهيل ٣٤/٤

(٦) ينظر: شرح الكافية ٢٤٤/٢

(٧) ينظر: شرح كافية ابن الحاجب المسمى الفوائد الضيائية ٢٤٩/٢

(٨) ينظر: البحر المحيط ٢٥٨/٩ والهمع ٣٩٠/٢

قال ابن مالك في الألفية :[١]

والفعل بعد الفاء في الرّجا نُصب ** كنصب مَا إلَى التمني ينتسب

وقال في شرح التسهيل :" وهو الصحيح لثبوته في النثر والنظم ."[٢]

وحجة الكوفيين أنَّ " لعلَّ" تكون استفهامًا وشكًا وتجاب في الوجهين، ومن أمثلتهم : لعلي سأحج فأزورَك، والبصريون لا يعرفون الاستفهام بـــ" لعلَّ" ولا نصب الجواب بعدها.[٣]

فإذا سقطت الفاء وخلا مكانها صار المضارع بعدها في رأي الكوفيين ومن تبعهم، ورجحه ابن مالك جوابًا للترجي مجزومًا فتقول: لعلك تلقى زيدًا يكرمْك، ومنه قول الشاعر السابق:[٤]

لَعلَّ التفاتاً مِنكَ نَحوي مُقَدَّرٌ ... تملْ بكَ مِن بَعدِ القَساوةِ للرِّحمِ

رأي النحويين في جزم المضارع بعد "لعلَّ" :

تباينت آراء النحويين في جزم المضارع بعد " لعلَّ" عند سقوط الفاء، وما جاء في هذا الشاهد السابق الذي ذكره ابن مالك، فقد أجازه بعضـــهم ، واستغربه بعضهم كما حكم عليه بذلك ابن هشام ، ومنهم من حكـــم عليـــه بالقلة.

فلم يستغرب أبو حيان الجزم وحكم بسماعه عن العرب فقال:" وسُمع الجزم بعد الترجي ، فدل على ترجيح مذهب الكوفيين في أنَّه يُنصب الفعـــل بعد الفاء جوابًا للترجي ."[٥]

---

(١) ينظر: شرح الألفية لابن عقيل ٣٢٩/٢ وشرح الألفية للأشموني ٣١٢/٣

(٢) ينظر: شرح التسهيل ٣٤/٤ والهمع ٣٩٠/٢ وحاشية الخضري على ابن عقيل ٢٦٩/٢

(٣) ينظر: الصاحبي لابن فارس ص ٢٦٧ وشرح التسهيل لابن مالك ٣٣/٤، ٣٤ والهمع ٣٩٠/٢

(٤) البيت سبق تخريجه .

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ١٦٨٣/٤، ١٦٨٤

أمَّا ابن الناظم فقد استغرب ما استدل به ابن مالك من جزم المضارع بعد " لعلَّ" فقال : " وأمَّا الترجي فجزم الجواب بعده غريب أنشده الشيخ من شرح إكمال العمدة :

لعل التفاتًا ..... ** تملْ ... الخ البيت ." [١]

وقد حكم عليه بالغرابة أيضًا الدماميني في شرحه على مغني اللبيب حيث قال بعد أن ذكر البيت السابق:" وهو غريب لا يعرف لغيره ودلالة البيت على ذلك ظاهرة ."[٢]

وقد عزاه الأشموني إلى القياس عند من أجاز النصب بعد الترجي فقال:" القياس جواز جزم جواب الترجي إذا سقطت الفاء عند من أجاز النصب ."[٣]

وهذا ما قاله الفاكهي أيضًا في شرحه لقطر الندى وبل الصدى .[٤]

أمَّا الشيخ محمد الدسوقي فقد حكم عليه بالقلة فقال : " ولكن الجزم حينئذٍ قليل في لغة العرب بخلاف غيره من الأجوبة الثمانية فإنَّه شائع ."[٥]

والصحيح الذي أميل إليه وأختاره أنَّ جزم الفعل المضارع بعد " لعلَّ" عند سقوط الفاء جائز ، وقد سُمع هذا الاستعمال وجاء في لغة العرب كما في البيت السابق الذي استشهد به ابن مالك، ولكنَّه قليل، ووجه جوازه مبني على رأي الكوفيين ومن تبعهم – كما سبق– وهو الراجح أنَّ المضارع ينصب بعد الفاء في جواب الترجي، والشواهد على ذلك كثيره ليس هذا مجال مناقشتها أذكر منها ما استدل به الفراء وهي قراءة حفص عن

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن الناظم ٣٩/٤
(٢) ينظر: شرح مغني اللبيب للدماميني ٦٤/٢
(٣) ينظر: شرح الألفية للأشموني ٣١٣/٣
(٤) ينظر: مجيب الندا إلى شرح قطر الندى وبل الصدى ص ١٣٠
(٥) ينظر: حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ٢٢٨/١

عاصم[١] قوله تعالى : " لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَابَ السَّمَاوَاتِ فَأَطَّلِعَ"[٢]، وكذلك قوله تعالى :"" لَعَلَّهُ يَزَّكَّى أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى"[٣]، بالنصب .[٤]

فقاسوا جواز جزم جواب الترجي إذا سقطت الفاء على جواز النصب بعد الفاء عند من أجاز النصب .[٥]

فكل ما يجاب بالفاء فينتصب المضارع بعد الفاء يصح أن يجاب بمضارع مجزوم إلَّا النفي ؛ لأنَّ غير النفي فيها طلب والنفي خبر محض ، والطلب أظهر في تضمن معنى الشرط إذا ذكر بعده ما يصلح للجزاء.[٦]

فثبت بهذا أنَّ جزم الفعل المضارع بعد " لعلَّ" بشرط سقوط الفاء كما ذكر ابن مالك واستشهد على ذلك بقول الشاعر السابق له ما يرجحه من السماع والقياس ، ولا ينبغي الحكم عليه بالغرابة كما قال ابن هشام وبعض النحويين .

(١) بالنصب على أن الفاء للسببية، وقرأ الباقون بالرفع. ينظر : الإقناع ٧٥٤/٢ ومعاني القرآن للفراء ٩/٣، ٢٣٥

(٢) من الآيتين ٣٥، ٣٦ من سورة غافر.

(٣) من الآيتين ٣، ٤ من سورة عبس .

(٤) وهي قراءة عاصم والنصب على "أنْ" مضمرة بعد الفاء، وقرأ الباقون بالرفع عطفًا على قوله تعالى :" أو يذكر" . ينظر: الإقناع ٨٠٤/٢

(٥) ينظر: الأشموني ٣١٣/٣

(٦) ينظر: شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي ٣٨٨/٣

اقتران جواب " لو" الماضي بـ"قد"

جواب " لو" يأتي على أنواع ، فهو إمَّا مضارع منفي ، أو ماضٍ مثبت ، أو منفي بـــ"ما"، والماضي المثبت الغالب دخول اللام عليه مثل قوله تعالى : "لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا"(١)، وقد يتجرد منها مثل قوله تعالى : " لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا"(٢).

هذا هو المشهور عند النحويين في جواب "لو" الماضي، وقد جاء في الاستعمال جواب "لو" الماضي مقروناً بـــ"قد"، وهذا ما استغربه ابن هشام فقال : "وقد ورد جواب "لو" الماضي مقروناً بـــ"قد" ، وهو غريب كقول جرير :(٣)

لَوْ شِئْتِ قَدْ نَقَعَ الْفُؤَادُ بِشَرْبَةٍ ** تَدَعُ الْحَوَائِمَ مَا يَجِدْنَ غَلِيلاً(٤)"

وجه الغرابة عند ابن هشام :

لم يذكر ابن هشام العلة التي من أجلهـــا اســـتغرب مجـــيء جـــواب "لو" ماض مقروناً بـــ"قد" واكتفى بقوله : وهو غريب ثم ذكر شـــاهدًا علـــى ذلك .

وهذا ما انتهجه أكثر النحويين الذين تعرضوا لهذه المسألة أيضًا ومنهم الدماميني فقد حكم عليه بالغرابة ولم يذكر العلة في ذلك(٥)، وكذلك الصـــبان نقل قول ابن هشام في المغني : إنَّه غريب .(٦)

وبعض النحويين قال : إنَّه نادر ومنهم السيوطي في الهمع(٧)، وكذلك الشنقيطي في الدرر قال : إنَّه نادر ، وحكى رأي ابن هشـــام أيضًـــا بأنَّـــه غريب.(٨)

---

(١) من الآية ٦٥ من سورة الواقعة .
(٢) من الآية ٧٠ من سورة الواقعة .
(٣) البيت سبق تخريجه في المبحث الأول .
(٤) مغني اللبيب ٢٧٢/١
(٥) ينظر: مصابيح الجامع الصحيح في شرح صحيح البخاري ١٨٤/٥
(٦) ينظر: حاشية الصبان على الأشموني ٤٣/٤
(٧) ينظر: الهمع ٤٧٤/٢
(٨) ينظر: الدرر اللوامع ٨٣/٢

وقول بعضهم : إنَّه نادر يُفهم منه أنَّ مجيء جواب "لو" على هذه الصورة ليس كثيرًا في الشواهد العربية.

والسؤال هنا هل الغرابة لقلة الشواهد على مجيء جواب "لو" الماضي مقرونًا بـ"قد" كما ذكر بعض النحويين ، أو لعلة أخرى لم يذكرها ابن هشام ولا غيره – كما سبق – ؟

والإجابة عن هذا السؤال أنني لا أعتقد أنَّ ابن هشام يعني بالغرابة قلة الشواهد ، فابن هشام عالم محقق ومطلع والشواهد على ذلك كثيرة من النثر والنظم .

فمن النثر، ما جاء في أفصح كلام بعد القرآن الكريم، وهو الحديث النبوي الشريف، فقد ورد اقتران جواب "لو" الماضي وشرطها بـ"قد" ومنه ما جاء في صحيح البخاري في باب رجم الحبلي من الزنا الذي فيه ذكر البيعة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم عن ابن عباس قال عبد الرحمن بن عوف:" لو رأيت رجلاً أتى أمير المؤمنين فقال : يا أمير المؤمنين، هل لك في فلان ؟ يقول: لو قد مات عمر لقد بايعت فلاناً"(١)

ومنه أيضًا حديث في صحيح البخاري كتاب الكفاية عن جابر بن عبد الله – رضي الله عنهما – قال: " قال النبي – صلى الله عليه وسلم –:"لو قد جاء مال البحرين قد أعطيتك هكذا وهكذا وهكذا "(٢)

وهذا الحديث ذكره الدماميني في كتابه مصابيح الجامع الصحيح شرح صحيح البخاري وقال : "وفيه شاهد على اقتران الماضي الواقع جوابًا لـ"لو" بـ"قد" وقد استغربه ابن هشام في المغني ."(٣)

(١) ينظر: صحيح البخاري ٩٦/٣ وإرشاد الساري بشرح صحيح البخاري للقسطلاني ٢٦٥/٥ ومصابيح الجامع الصحيح في شرح صحيح البخاري للدماميني ١٨٤/٥

(٢) ينظر: صحيح البخاري ٩٦/٣ وإرشاد الساري بشرح صحيح البخاري للقسطلاني ٢٦٥/٥ ومصابيح الجامع الصحيح في شرح صحيح البخاري للدماميني ١٨٤/٥ وحاشية الشمني على المغني ٦٣/٢

(٣) ينظر: مصابيح الجامع الصحيح ١٨٤/٥

وذكر هذا الحديث أيضًا والحديث السابق الشمني في حاشيته على المغني وقال: "وقد وقع اقتران جواب " لو" الماضي وشرطها."(١)

وأمَّا الشواهد الشعرية فهي كثيرة ، فقد وقفت على استقراء لأحد الباحثين في " كتابه تحقيقات لغوية في شواهد شعرية "(٢) ، فقد ذكر في موضع : اقتران جواب " لو" بـ"قد" ما استغربه ابن هشام ثم ردَّ عليه فقال :" وما رآه ابن هشام غريبًا ليس كذلك، وقد تهيأ لي أن أقف على سبعة عشر شاهدًا من شعر عصور الاحتجاج اقترن فيها جواب " لو" الماضي بـ"قد" وليس من شك لديَّ أنَّ الشواهد على ذلك كثيرة والكلام عربي فصيح وليس غريبًا ولا شاذًا"(٣) ، ثم ذكر هذا الباحث هذه الشواهد أذكر منها الأبيات الآتية :

١- وَبَيْضَاءَ مِثْلِ الرِّئْمِ لَوْ شِئْتُ قَدْ صَبَتْ ** إِلَيَّ وَفِيهَا لِلْمُحَاضِرِ مُلْعَبُ(٤)

٢- وداع عليَّ اللهَ لو مِتُّ قد رأى ** بدعوته ما يتَّقي لو يُجابُها(٥)

٣- وَراشَيتُ حَتّى لَو تَكَلّفَ رِشوَتي ** خَليخٌ مِن المرّانِ قَد كادَ يُنزَحُ(٦)

٤- عانيةٌ ترفعُ الأرواحَ نفحتها ** لوْ كان يُسقى بها الأمواتُ قد نشروا(٧)

٥- ولو شئتُ قد أعرضتُ حتى أصيبه **على أنفه حدباء تعضل بالآسي(٨)

وهكذا إلى بقية الشواهد التي ذكرها هذا الباحث(٩)، وكلام هذا الباحث صريح ويُفهم منه أنَّ الغرابة عند ابن هشام هي لقلة الشواهد على مجيء جواب " لو" الماضي مقرونًا بـ"قد". وليس الأمر كما فهمه هذا الباحث

(١) ينظر: حاشية الشمني على المغني ٦٣/٢
(٢) للباحث الدكتور/ نعيم سلمان البدري.
(٣) ينظر: تحقيقات لغوية في شواهد شعرية للدكتور/ نعيم سلمان البدري ص ٢١
(٤) قائله النابغة الجعدي . ينظر: ديوانه ص ٢٥
(٥) قائله الفرزدق . ينظر: ديوانه ٦٢٥/٢
(٦) قائله: جران العود النميري .ينظر: شعر جران العود ص ٤١
(٧) قائله: الأخطل. ينظر: شعر الأخطل ص ٤٢٥
(٨) قائله: أبو الأسود الدؤلي. ينظر: ديوانه ص ٤٢٣
(٩) ينظر: تحقيقات لغوية في شواهد شعرية ص ٢١ – ٢٤

ولا أعتقد – كما سبق – أنَّ ابن هشام تخفى عليه هذه الشواهد بل الغرابة تتمثل فيما جاء عليه هذا الجواب ، فما ينبغي أن يكون عليه جواب " لو" ألَّا يكون هناك تناقض بين ما تدل عليه " لو" من الاستقبال وما يفيده الجواب من مدلول فـ"لو" كما عرَّفه سيبويه : حرف لما كان سيقع لوقوع غيره(١).

ولذلك قال النحويون : إنَّ جواب " لو" إذا كان ماضيًا مثبتًا فالكثير والغالب فيه أن يكون مقرونًا باللام وقد يتجرد منها، ولبعض النحويين رأي حسن في مجيء هذه اللام في جواب "لو" حينًا وتجرده منها حينًا آخر، يقول: هذه اللام تسمى "لام التسويف" أي: التأجيل والتأخير والتمهيل ؛ لأنَّها تدل على أنَّ تحقق الجواب سيتأخر على تحقق الشرط زمنًا طويلاً نوعاً، وعدم مجيئها يدل على أنَّ تحقق الجواب سيتأخر عن تحقق الشرط زمنًا يسيرًا قصير المهلة بالنسبة للمدة السالفة(٢) فتحقق الجواب في الحالتين متأخر عن تحقق الشرط.

ويقول ابن الأثير في كتابه الجامع الكبير عند الكلام على لام التأكيد ما نصه :" لا يجيء ذلك إلَّا لضرب من المبالغة، وفائدتها في التأليف أنَّه إذا عبر عن أمر يعز وجوده، أو فعل يعظم إحداثه ووقوعه جيء بها فمن هذا الباب قوله تعالى :" لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَامًا"(٣)

هذا ما قيل عن اللام وفائدتها في اقتران جواب " لو" الماضي المثبت بها وهو الكثير الغالب – كما سبق – وهذا ما يتناسب مع ما تقتضيه " لو" من جواب .

أمَّا "قد" فهي حرف إذا دخل على الماضي أفاد أنَّ الحدث تحقق في الزمن الماضي وتأكد وقوعه ، قال ابن الخباز:" إذا دخلت "قد" على الماضي

(١) ينظر: الكتاب ٢٢٤/٤

(٢) ينظر: النحو الوافي لعباس حسن ٢٤٢٤/٤، ٢٤٢٥

(٣) من الآية ٦٥ من سورة الواقعة وينظر: الجامع الكبير لابن الأثير ٢٢٥/١

أثرت فيه معنين: تقريبه من زمن الحال، وجعله خبرًا منتظرًا، فإذا قلت: قد ركب الأمير، فهو كلام لقوم ينتظرون حديثك، هذا تفسير الخليل ."[١]

ومعنى قوله : " تقريبه من زمن الحال " أي : أنَّه يدل على الماضي القريب من الحال ، ولم يدل على المستقبل ، ومعنى قوله : " وجعله خبراً منتظراً " أي : أنَّه إخبار عن شيء حدث ووقع ، والقوم ينتظرون ما تقصه عليهم مما حدث .

فكيف يكون جواب " لو" الذي هو سيقع في المستقبل بما تفيده معه اللام ويأتي جوابها مقروناً بـ"قد" التي تفيد حدوث هذا الفعل في الزمن الماضي وتأكيد وقوعه فيه ؟

فأعتقد أنَّه من هنا جاءت غرابة مجيء جواب " لو" الماضي المثبت مقروناً بـ"قد" وهو ما لاحظه ابن هشام وغيره من النحويين ، ولكن كثرة الشواهد – كما سبق – تدل على أنَّه مستعمل في اللسان العربي وبكثرة ، وليس نادراً ولا غريباً ، والله أعلم .

(١) ينظر: كتاب البرهان في علوم القرآن لابن الخباز ٢٦٥/٣

الخاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله ربِّ العالمين ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد ، وعلى آله وأصحابه ، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد :

فقد انتهيت بعون الله تعالى وتوفيقه من هذا البحث ، وعنوانه " ما حَكَمَ عليهِ ابنُ هشام بالغريبِ في ميزانِ النَّقدِ " وكان ما توصلت إليه من نتائج تتمثل في الآتي :

١ – أنَّ مصطلح الغريب لم يظهر في المؤلفات النحوية إلَّا بداية من القرن الرابع الهجري ، فلم يستعمله النحويون الأوائل الذين وضعوا علم النحو، ومن جاء بعدهم حتى القرن الثالث الهجري ، فلم يرد في كتاب سيبويه إلَّا في مواضع قليلة ، وذلك لأنَّهم كانوا معنيين بوضع القواعد النحوية والصرفية ، ووضع المسائل الفرعية المتعلقة بها ، وقد بنيت هذه القواعد عند أكثر النحويين على المشهور والكثير وليس على الغريب ، والقليل ، والشاذ .

٢ – لا يوجد مؤلف خاص بالغريب في النحو – على حد علمي – على غرار الغريب في القرآن الكريم ، والغريب في الحديث الشريف ، والغريب في اللغة ، وإنَّما جاء في ثنايا الكتب النحوية .

٣ – ما جاء في كتاب سيبويه من الغريب كان في استعمال بعض الألفاظ وبعض الأوزان عند بعض العرب ووصفه سيبويه بالغريب الشاذ ، والغريب في اللفظ أي : ما غمض معناه وقام سيبويه بتفسيره .

٤ – ظهر مصطلح الغريب في كتب النحو بمفهومه الاصطلاحي عند النحويين ، وكانوا يطلقونه على ما خرج عن المألوف والمشهور ،

أو ما انفرد به قائله وخالف رأي الجمهور ، أو ما شذ عن الاستعمال المشهور للأدوات والألفاظ .

٥ – كانت أنواع الغريب عند النحويين السابقين تتمثل في الغريب في الرأي، والغريب في التوجيه النحوي للشواهد ، والغريب في النقل ، والغريب في الاستعمال .

٦ – قد ورد قليلاً عند بعض النحويين ومنهم ابن جني نوع آخر من الغريب في الرأي أو في الاستعمال ، والمراد به غرابة استحسان وإعجاب ، وليست غرابة رفض وإنكار .

٧ – أنَّ من انتحى رأياً معيناً انفرد به وحُكم عليه بالغرابة كانت حجته أن راعى جانب المعنى ، أو جانب اللفظ والصناعة النحوية ، أو راعى السماع عن العرب ولو قليل أو نادر ، أو راعى القياس واستند إليه في رأيه .

٨ – قد تباينت آراء النحويين وحكمهم على الرأي أو التوجيه النحوي ، أو الاستعمال بالغرابة فبعضهم حكم عليه بالغريب ، وبعضهم حكم عليه بالقليل ، وبعضهم حكم عليه بالنادر ، وهكذا .

٩ – كان موقف ابن هشام من الغريب يتمثل فيما شذ في الرأي عما عليه الجمهور ، أو ما شذ في استعمال أكثر العرب ، أو لم يرد به السماع ، أو ما خالف الاستعمال وإن كان له وجه من القياس ، وهكذا .

١٠ – ما استغربه ابن هشام جاء في صورة اعتراض منه ورفض لهذا الرأي ، أو هذا التوجيه النحوي ، أو هذا الاستعمال اللغوي .

١١ – كان ابن هشام في مواطن كثيرة يذكر العلة والدليل من السماع بما يردّ هذا الرأي ، أو هذا التوجيه الغريب ، وأحياناً لا يذكر ويكتفي بقوله:" وهو غريب " ، أو " وهو غريب جداً " اعتماداً على فهم المخاطب لهذا الغريب .

١٢ – أكثر ما استغربه ابن هشام من آراء النحويين كان فيما قالوه عن معاني بعض الحروف مثل قول الفراء عن الفاء : إنَّها لا تفيد الترتيب"

١٣ – أكثر ما استغرب فيه ابن هشام التوجيهات النحوية للشواهد كانت نظرة ابن هشام فيها للمعنى الأصلي للفظ ، وليس لسياق الشاهد وما يدل عليه من وجهة نظر من قال هذا التوجيه .

١٤ – الغرابة عند ابن هشام قد تكون لما قاله النحويون من آراء أو توجيهات نحوية للشواهد ، وقد تكون لما قاله هو واستغربه من وجهة نظره مثل قوله في توجيه " لها " في بيت المتنبي : " ولك في " لها" وجه غريب ، وهو أن تقدره جمعاً لـ"لهاة" كحصاة وحصى .

١٥ – جاءت الغرابة عند ابن هشام في استعمال الحروف والألفاظ فيما رواه بعض النحويين عن بعض العرب ، أو ما ندر فيه استعمال اللفظ على هذا الوجه عند العرب ، مثل قوله :" ومن الغريب أنَّ " أل" تأتي للاستفهام وذلك في حكاية قطرب : أل فعلت ؟ بمعنى : هل فعلت ؟ .

١٦ – أطلق ابن هشام الغرابة في استعمال بعض الأسماء على هذه الصورة في حين أنَّ هذا الاستعمال كان لعلة قياسية وهي التخفيف ، مثل استغرابه التزام " التاء" الإفراد والتذكير إذا اتصلت بكاف الخطاب في " أرأيتَك ، وأرأيتَكما ، وأرأيتَكم ... الخ .

١٧ – تناول ابن هشام الغريب فيما يتعلق بالأسماء فيما وردت فيه من لغات ، ومن أوجه إعراب عند النحويين في الشواهد ، وكذلك ما يتعلق بالأفعال ، وما يتعلق بالحروف ، وكان أكثر ما جاء غريباً عنده فيما يتعلق بالحروف نظراً لكثرة معاني الحروف واستعمالاتها في اللغة العربية .

١٨ – وأخيراً : قد ظهر من استقراء ودراسة وتحليل ما نعته ابن هشام بالغرابة أنَّ ابن هشام له شخصيته المستقلة ، ورأيه الخاص ، وحكمه على آراء السابقين وتوجيهاتهم النحوية وما شذ عن الاستعمال من الحروف والألفاظ في اللغة العربية من وجهة نظره .

تم بحمد الله وتوفيقه ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

المصادر والمراجع

١ – القرآن الكريم٠

٢ – إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر للدمياطي – تحقيق د/ شعبان محمد اسماعيل – القاهرة ١٤٠٧ هـ ١٩٨٧م

٣ – أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي تأليف د / عبد الصبور شاهين – ط أولى الناشر مكتبة الخانجي القاهرة ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٧م

٤ – ارتشاف الضرب لأبى حيان تحقيق د/ رجب عثمان محمد ط أولى مطبعة المدني – القاهرة ١٩٩٨م – ١٤١٨هـ ٠

٥ – إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري لشهاب الدين القسطلاني تحقيق / محمد عبد العزيز الخالدي – ط دار الكتب العلمية بيروت .

٦ – الأزهية في علم الحروف للهروي تحقيق / عبد المعين الملوحي – مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م

٧ – أسرار العربية للأنباري تحقيق / محمد حسين شمس الدين – منشورات محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية – بيروت .

٨ – أسلوب إذ في ضوء الدراسات القرآنية والنحوية للدكتور/ عبد العال سالم مكرم – ط – مؤسسة الرسالة .

٩ – الأشباه والنظائر للسيوطي مراجعة / فايز ترحيني – القاهرة ١٤٠٤هـ – ١٩٩٨م

١٠ – الإصباح في شرح الاقتراح للسيوطي د/ محمود فجال – ط دار القلم – دمشق٠

١١ – الأصول في النحو لابن السراج تحقيق د/ عبد الحسين الفتيلي – ط – الأردن ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥م

١٢ – إعراب ثلاثين سورة لابن خالويه – ط القاهرة – بدون تاريخ٠

١٣ – إعراب القراءات الشواذ للعكبري تحقيق/محمد السيد أحمد عزوز – ط أولى عالم الكتب ١٩٩٦ م

١٤ – إعراب القرآن للنحاس تحقيق د / زهير غازي زاهد – ط القاهرة ١٩٨٥م ١٤٠٥ هـ
١٥ – الأعلام للزركلي – ط دار العلم للملايين – بيروت لبنان – ط الخامسة عشر ٢٠٠٢م
١٦ – الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني تحقيق د/ إحسان عباس وآخرين – ط دار صادر بيروت – لبنان .
١٧ – الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو لابن الأنباري تحقيق / سعيد الأفغاني – الناشر دار الفكر ط ثانية ١٣٩١ هـ – ١٩٧١ م
١٨ – الإفصاح للفارسي تحقيق/ سعيد الأفغاني ١٩٧٤م ١٣٩٤هـ٠
١٩ – الإقناع في القراءات السبع لابن الباذش تحقيق د /عبد المجيد قطامش – طبعة أولى ١٤٠٣ هـ – دار الفكر – دمشق .
٢٠ – الإكليل على مدارك التنزيل وحقائق التنزيل للإمام النسفي تأليف /محمد عبد الحق بن شاه الحنفي تحقيق /محي الدين أسامة البيرقدار – ط أولى دار الكتب العلمية – بيروت ١٤٣٣ هـ – ٢٠١٢ م
٢١ – الأمالي لأبى علي القالي – ط بيروت ١٩٨٧م – ١٤٠٧هـ٠
٢٢ – الأمالي الشجرية لابن الشجري – ط بيروت بدون تاريخ٠
٢٣ – أمالي المرتضي تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم – الناشر عيسى البابي الحلبي ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤ م
٢٤ – الأمالي النحوية لابن الحاجب تحقيق / هادى حسن حمودي – بيروت ١٩٨٥م٠
٢٥ – إملاء ما من به الرحمن للعكبري ط بيروت ١٩٧٩م – ١٣٩٩ هـ ٠
٢٦ – الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف تحقيق /محمد محى الدين عبد الحميد – ط – القاهرة – بدون تاريخ٠

٢٧ – أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ، ومعه كتاب عدة السالك لمحمد محي الدين عبد الحميد – ط دار الطلائع – القاهرة ٢٠٠٩ م ٠
٢٨ – الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب تحقيق د/ موسى بناي العليلي – ط وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية العراق – إحياء التراث الإسلامي .
٢٩ – الإيضاح في علل النحو للزجاجي تحقيق د / مازن المبارك – الناشر دار النفائس بيروت – ط خامسة ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م
٣٠ – الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني مراجعة / إبراهيم شمس الدين – منشورات – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ط أولى ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.
٣١ – البحر المحيط لأبى حيان – مطبعة السعادة القاهرة ٠
٣٢ – البسيط في شرح جمل الزجاجي لابن أبى الربيع تحقيق د/ عياد بن عيد – ط – بيروت ١٩٨٦م ٠
٣٣ – بغية الوعاة للسيوطي تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ط – بيروت – بدون تاريخ
٣٤ – بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب لزكريا بن محمد الأنصاري تحقيق د/خلف عودة القيسي – ط دار يافا – عمان ١٤٣٢ هـ – ٢٠١١م
٣٥ – البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات بن الأنباري تحقيق د/ طه عبد الحميد – الهيئة المصرية للكتاب – القاهرة ١٩٨٠م٠
٣٦ – البيان والتبيين للجاحظ تحقيق/عبد السلام هارون ط – القاهرة ١٩٦٠م– ١٣٨٠هـ
٣٧ – تاج العروس للزبيدي – ط دار الهداية .
٣٨ – تأملات في جماليات النص القرآني للدكتور/ أحمد درويش الناشر – دار نهضة مصر
٣٩ – التبصرة والتذكرة للصيمري تحقيق د/ فتحي أحمد مصطفى ١٩٨٢م٠

٤٠ – التجريد الصريح لأحاديث الجامع الصحيح مختصر صحيح البخاري لزين الدين أحمد الزبيدي تحقيق /طارق بن عوض الله بن محمد – الناشر دار ابن الجوزي ط أولى ١٤٣٤ هـ – ٢٠١٢ م
٤١ – تحقيقات لغوية في شواهد شعرية تأليف الدكتور / نعيم سلمان البدري – ط دار الكتب العلمية – بيروت .
٤٢ – تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد لابن هشام تحقيق د/عباس مصطفى الصالحي – ط أولى – دار الكتاب العربي ١٩٨٦ م
٤٣ – التخمير شرح المفصل للخوارزمي تحقيق د/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين – ط دار الغرب الإسلامي بيروت – لبنان – ط أولى ١٩٩٠ م
٤٤ – تذكرة النحاة لأبي حيان تحقيق د /عفيف عبد الرحمن – ط أولى مؤسسة الرسالة – بيروت ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م
٤٥ – التصحيف والتحريف وشرح ما يقع فيه للعسكري – الناشر مطبعة الظاهر ١٩٠٨م
٤٦ – التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري تحقيق / محمد باسل عيون السود – ط – دار الكتب العلمية – بيروت
٤٧ – التمام في تفسير أشعار هذيل لابن جني تحقيق /أحمد ناجي القيسي وآخرين – ط أولى مطبعة العاني بغداد ١٣٨١ هـ – ١٩٦٢ م
٤٨ – تمهيد القواعد شرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش تحقيق / مجموعة من المحققين – ط أولى دار السلام للطباعة ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م
٤٩ – التنبيه والإيضاح عما وقع في الصحاح لابن بري المصري تحقيق/ عبد العليم الطحاوي – ط القاهرة ١٩٨١م
٥٠ – تهذيب اللغة للأزهري تحقيق / محمد عوض مرعب ط – أولى دار إحياء التراث العربي – بيروت ٢٠٠١ م
٥١ – التوطئة في النحو لأبي علي الشلوبين تحقيق د/ يوسف أحمد المطوع – ط الكويت ١٤٠١ هـ – ١٩٨١م

٥٢ – الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور لابن الأثير – الناشر مطبعة المجمع العلمي ١٣٧٥ هـ
٥٣ – الجمل في النحو للخليل بن أحمد الفراهيدي تحقيق د/ فخر الدين قباوة – بيروت ١٩٨٧م – ١٤٠٧هـ
٥٤ – الجمل في النحو للزجاجي تحقيق د/ على توفيق الحمد ١٩٨٥م – ١٤٠٥هـ
٥٥ – جمهرة اللغة لابن دريد تحقيق د/ رمزي منير البعلبكي ط بيروت ١٩٨٧م
٥٦ – الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي تحقيق/ فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل ١٩٨٣م
٥٧ – جواهر الأدب في معرفة كلام العرب للأربلي – مطبعة وادي النيل بمصر ١٤٢٩هـ
٥٨ – حاشية الأمير على مغني اللبيب تأليف / الأمير محمد عبد الله – ط – دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي .
٥٩ – حاشية الخضري على ابن عقيل – ط عيسى البابي الحلبي – القاهرة بدون تاريخ.
٦٠ – حاشية الدسوقي على مختصر السعد شرح تلخيص المفتاح للإمام القزويني تحقيق د/ خليل إبراهيم خليل – ط دار الكتب العلمية بيروت – لبنان .
٦١ – حاشية الدسوقي على مغني اللبيب تأليف الشيخ / محمد عرفة الدسوقي ، صححه / إبراهيم عبد الغفار الدسوقي – ط دار الطباعة العامرة – القاهرة ١٣٠١ هـ
٦٢ – حاشية السيد الشريف الجرجاني على الكشاف للزمخشري تحقيق د / رشيد بن عمر أعرضي – ط دار الكتب العلمية بيروت – لبنان.
٦٣ – حاشية الصبان على الأشموني – ط عيسى البابي الحلبي بمصر ٠
٦٤ – حاشية محي الدين شيخ زادة على تفسير البيضاوي تحقيق / محمد مصلح القوجري

٦٥ – الحجة في علل القراءات السبع للفارسي تحقيق / على النجدي ناصف وآخرين ط القاهرة – ١٩٨٣م – ١٤٠٣ هـ
٦٦ – الحجة في القراءات السبع لابن خالويه تحقيق د/ عبد العال سالم مكرم – ط ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠م
٦٧ – حجة القراءات لأبي زرعة تحقيق / سعيد الأفغاني – الناشر مؤسسة الرسالة – ط – خامسة ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م
٦٨ – الحفاية بتوضيح الكفاية وهو شرح لمنظومة كفاية المعاني في حروف المعاني لعبد الله بن محمد الكردي البيتوشي تحقيق / محمد محسن اسماعيل ، ودكتور/ طه صالح أمين أغا – ط دار الكتب العلمية بيروت أولى ٢٠١٢ م .
٦٩ – خزانة الأدب للبغدادي تحقيق/عبد السلام هارون ط – القاهرة ١٩٨٩م – ١٤٠٩ هـ
٧٠ – الخصائص لابن جنى تحقيق /الشربيني شريده ط دار الحديث القاهرة ٢٠٠٧م – ١٤٢٨ هـ
٧١ – خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر تأليف / محمد أمين الحموي – الناشر دار صادر – بيروت .
٧٢ – الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني – الناشر دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد ١٣٤٩ تصوير إحياء التراث العربي .
٧٣ – الدرر اللوامع على همع الهوامع للشنقيطي ط – القاهرة ١٣٢٨ هـ.
٧٤ – الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي تحقيق د / أحمد محمد الخراط – ط دار القلم – دمشق .
٧٥ – دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين لابن علان – اعتنى بها / خليل مأمون شيحا – ط دار المعرفة للطباعة والنشر – بيروت – ط – رابعة ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م
٧٦ – ديوان إبراهيم بن هرمة القرشي تحقيق/محمد نفاع وحسين عطوان ط دمشق ١٩٦٩م

٧٧ – ديوان أبي الأسود الدؤلي صنعه أبو سعيد السكري تحقيق / محمد حسن آل ياسين – الناشر دار ومكتبة الهلال – بيروت طبعة ثانية ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م
٧٨ – ديوان الأخطل نشر أنطون صالحاني – بيروت – ١٨٩١م٠
٧٩ – ديوان الأعشى شرحه / مهدى محمد ناصر الدين ط – بيروت ١٩٨٧م – ١٤٠٧هـ
٨٠ – ديوان امرئ القيس صححه / مصطفى عبد الشافي – بيروت ١٩٨٣م – ١٤٠٣هـ
٨١ – ديوان جرير – ط بيروت٠
٨٢ – ديوان جميل بثينة – الناشر دار بيروت للطباعة والنشر ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م
٨٣ – ديوان حسان بن ثابت تحقيق د/ وليد عرفات – لندن ١٩٧١م ٠
٨٤ – ديوان حميد بن ثور الهلالي تحقيق /عبد العزيز الميمني – ط دار الكتب ١٩٥١م
٨٥ – ديوان ذي الرمة تحقيق د / عبد القدوس أبو صالح ط دمشق ١٩٧٣م – ١٣٩٣هـ
٨٦ – ديوان رؤبة بن العجاج اعتنى به / وليم بن الورد البروسي – الناشر دار ابن قتيبة
٨٧– ديوان الشماخ بن ضرار الذبياني تحقيق / صلاح الدين الهادي – الناشر دار المعارف ١٣٨٨ هـ – ١٩٦٨ م
٨٨ – ديوان الفرزدق – ط – بيروت ٠
٨٩ – ديوان كثير عزة جمع وشرح د/ إحسان عباس – ط – بيروت ١٩٧١م ١٣٩١ هـ ٠
٩٠ – ديوان كعب بن زهير تحقيق الأستاذ / علي فاعور – الناشر دار الكتب العلمية ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م
٩١ – ديوان المتنبي – ط دار بيروت للطباعة والنشر ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م

٩٢ – ديوان محمد بن حازم الباهلي تحقيق / مناور محمد الطويل – الناشر دار الجيل للطبع
٩٣ – ديوان النابغة الذبياني شرح /عباس عبد الساتر – بيروت ١٩٨٤م – ١٤٠٥ هـ
٩٤ – ربيع الأبرار ونصوص الأخبار للزمخشري – الناشر مؤسسة الأعلمي – بيروت ط أولى ١٤١٢ هـ
٩٥ – رصف المباني للمالقي تحقيق / أحمد محمد الخراط – دمشق ١٩٧٥م – ١٣٩٥هـ
٩٦ – روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للألوسي تحقيق / علي عبد الباري عطية – الناشر دار الكتب العلمية – بيروت ط – أولى ١٤١٥ هـ
٩٧ – رياض الصالحين ط – مؤسسة الرسالة – بيروت ٠
٩٨ – الزاهر في معاني كلمات الناس لابن الأنباري تحقيق د / يحي مراد – ط دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .
٩٩– سر صناعة الإعراب لابن جنى تحقيق د/حسن هنداوي – دمشق ١٩٨٥م ١٤٠٥هـ
١٠٠ – سفر السعادة للسخاوى تحقيق / محمد أحمد الدالي دمشق ١٩٨٣م – ١٤٠٣ هـ
١٠١ – سمط اللآلي في شرح أمالي القالي للأونبي تحقيق / عبد العزيز الميمني – الناشر دار الكتب العلمية ١٣٥٤ هـ – ١٩٣٥ م
١٠٢ – سنن أبي داود – صنعه وجمعه أبو اسحاق السجستاني – ط مصطفى البابي الحلبي – ط أولى ١٩٥٢ م
١٠٣ – سنن الترمزي تحقيق/ بشار عواد معروف ط أولى دار الغرب الإسلامي ١٩٩٦م
١٠٤ – سنن النسائي تحقيق / خسن عبد المنعم شلبي – الناشر مؤسسة الرسالة – ط أولى ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م

١٠٥ – السيرة النبوية لابن هشام تحقيق / عمر عبد السلام تدمري – الناشر دار الكتاب العربي – ط ثالثة ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م
١٠٦ – شذا العرف في فن الصرف للشيخ /أحمد الحملاوي تحقيق الأستاذ/عرفان مطرجي ط – مكتبة دار حراء
١٠٧ – شذور الذهب لابن هشام تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد ط دار الأنصار – القاهرة .
١٠٨ – شرح أبيات مغنى اللبيب للبغدادي تحقيق /عبد العزيز رباح ط دمشق ١٩٧٨م
١٠٩ – شرح ألفية ابن مالك للأشموني ط عيسى البابي الحلبي – مصر ٠
١١٠ – شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل تحقيق / محمد محي الدين عبد الحميد ط المكتبة العصرية بيروت ٢٠٠٥ م– ١٤٢٦ هـ ٠
١١١ – شرح ألفية ابن مالك لابن الناظم تحقيق د/ عبد الحميد السيد محمد ط بيروت
١١٢ – شرح ابن طولون على ألفية ابن مالك تحقيق / عبد الحميد جاسم الكبيسي – ط أولى الناشر دار الكتب العلمية ١٤٢٣ هـ – ٢٠٠٢م
١١٣ – شرح التسهيل لابن مالك تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، د/ محمد بدوى المختون ط هجر القاهرة ١٩٩٠م – ١٤١٠ هـ ٠
١١٤ – شرح جمل الزجاجي لابن عصفور تحقيق / صاحب أبو جناح – العراق ١٩٨٢م – ١٤٠٢ هـ
١١٥ – شرح الدماميني على مغني اللبيب لأبي بكر الدماميني صححه وعلق عليه / أحمد عزت عناية – الناشر مؤسسة التارخ العربي – بيروت – لبنان .
١١٦ – شرح ديوان الحماسة للمرزوقي تحقيق/أحمد أمين وعبد السلام هارون – ط ثانية لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٩٦٧ م
١١٧ – شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب لابن هشام تحقيق/محمد أبو فضل عاشور ط – دار إحياء التراث العربي – بيروت .
١١٨ – شرح الشواهد الكبرى للعيني – ط بولاق ١٢٩٩ هـ

١١٩ – شرح شواهد مغني اللبيب للسيوطي تصحيح وتعليق / محمد محمود الشنقيطي – ط لجنة التراث العربي .
١٢٠ – شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام تحقيق الشيخ / محمد محي الدين عبد الحميد – ط المكتبة التجارية الكبرى ١٩٦٩ م
١٢١ – شرح كافيه ابن الحاجب للرضي تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر – بدون تاريخ
١٢٢ – شرح كافية ابن الحاجب للرضي – ط بيروت ٠
١٢٣ – شرح الكافية الشافية لابن مالك تحقيق د/ عبد المنعم أحمد هريدي ط مكة المكرمة
١٢٤ – شرح كتاب سيبويه للسيرافي تحقيق د/ رمضان عبد التواب القاهرة ١٩٩٠م
١٢٥ – شرح اللمحة البدرية في علم العربية لابن هشام الأنصاري تحقيق د / هادي نهر ط دار اليازوري عمان .
١٢٦ – شرح متن الألفية الملقب بالأزهار الزينية لأحمد بن زيني الحسني ضبط / محمد عبد الحفيظ هاشم – ط دار الكتب العلمية – بيروت لبنان .
١٢٧ – شرح المشكل من شعر المتنبي لابن القطاع بحث في مجلة المورد العراقية المجلد السادس – العدد الثالث تحقيق د/محسن غياض عجيل ١٣٩٧ هـ – ١٩٧٧ م
١٢٨ – شرح المفصل لابن يعيش ط – بيروت – بدون تاريخ٠
١٢٩ – شرح المقدمة النحوية لابن بابشاذ تحقيق د/ محمد أبو الفتوح شريف – القاهرة ١٩٨٧م
١٣٠ – الشعر والشعراء لابن قتيبة – ط – بيروت – بدون تاريخ٠
١٣١ – شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي تحقيق د/ الشريف عبد الله الحسيني ط مكة المكرمة ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م ٠
١٣٢ – شواهد التوضيح والتصحيح لابن مالك – القاهرة – بدون تاريخ ٠

١٣٣ – الصاحبي في فقه اللغة لابن فارس تحقيق / السيد أحمد صقر القاهرة ١٩٧٧م
١٣٤ – الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري تحقيق / أحمد عبد الغفار – الناشر دار العلم للملايين – ط رابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م
١٣٥ – صحيح البخاري – ط الشعب ٠
١٣٦ – ضرائر الشعر لابن عصفور تحقيق السيد إبراهيم محمد – القاهرة – ١٩٨٠م ٠
١٣٧ – العذب النمير من مجالس الشنقيطي في التفسير تأليف / محمد الأمين الشنقيطي تحقيق / خالد بن عثمان السبت – الناشر مجمع الفقه الإسلامي بجدة – دار عالم الفوائد – ط ثانية ١٤٢٦ ه
١٣٨ – العقد الفريد لابن عبد ربه تحقيق / مفيد محمد قميحة – ط أولى الناشر دار الكتب العلمية ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٣ م
١٣٩ – عمدة الحافظ وعدة اللافظ تحقيق / عدنان عبد الرحمن الدوري – ط بغداد ١٩٧٧ م – ١٣٩٧هـ ٠
١٤٠ – عمدة القاريء شرح صحيح البخاري تأليف / بدر الدين العيني – ضبطه وصححه / عبد الله محمود محمد عمر – منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت – لبنان – ط – أولى ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م
١٤١ – العين للخليل بن أحمد الفراهيدي تحقيق د /عبد الحميد هنداوي – ط أولى دار الكتب العلمية – بيروت ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م
١٤٢ – العيون الغامرة على خبايا الرامزة للدماميني تحقيق / الحساني حسن عبد الله – ط ثانية مكتبة الخانجي ١٤١٥ هـ – ١٩٩٤ م
١٤٣ – غاية النهاية فى طبقات القراء لابن الجزري نشر برجشتراسر – القاهرة ١٩٨٢م – ١٤٠٢هـ ٠

١٤٤ – غذاء الألباب شرح منظومة الآداب لمحمد بن أجمد السفاريني ضبطه الشيخ / محمد عبد العزيز الخالدي – منشورات دار الكتب العلمية محمد علي بيضون – بيروت – لبنان .
١٤٥ – غريب الحديث للهروي – ١٩٦٤م – ١٣٨٤هـ .
١٤٦ – فتح الباري بشرح صحيح البخاري للحافظ بن حجر القسطلاني تعليق الشيخ / عبد الرحمن بن ناصر البراك – ط دار طيبة .
١٤٧ – فتح المبدي بشرح مختصر الزبيدي لعبد الله بن حجازي الشرقاوي تحقيق الشيخ / عبد القادر محمد علي – ط دار الكتب العلمية بيروت .
١٤٨ – فرائد النحو الوسيمة شرح الدرة اليتيمة للشيخ سعيد بن سعد الحضرمي تأليف / محمد بن علي بن حسين الناشر دار صادر .
١٤٩ – الفوائد الضيائية للجامي المعروف بشرح ملا جامي على متن الكافية في النحو لابن الحاجب تحقيق الشيخ / أحمد عزو عناية ، والأستاذ / علي محمد مصطفى – ط دار إحياء التراث العربي – بيروت – لبنان
١٥٠ – فوات الوفيات تأليف / محمد شاكر تحقيق / إحسان عباس – ط أولى دار صادر – بيروت ١٩٧٣ م
١٥١ – القاموس المحيط للفيروز أبادى ط – دار الحديث – القاهرة – بدون تاريخ .
١٥٢ – الكامل للمبرد تعليق / محمد أبو الفضل إبراهيم – القاهرة – بدون تاريخ.
١٥٣ – الكتاب لسيبويه تحقيق / عبد السلام محمد هارون ط مكتبة الخانجي – القاهرة .
١٥٤ – كتاب الشعر لأبي علي الفارسي تحقيق د/ محمود محمد الطناحي – القاهرة ١٩٨٨م – ١٤٠٨ هـ
١٥٥ – كتاب النبوات لابن تيمية – ط دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان.

١٥٦ – كشاف اصطلاحات الفنون تأليف / محمد علي محمد التهانوي تحقيق / أحمد حسن لبيج – ط دار الكتب العلمية بيروت – لبنان .
١٥٧ – الكشاف للزمخشري رتبه وضبطه وصححه / مصطفى حسين أحمد – القاهرة ١٩٨٦م – ١٤٠٦ هـ .
١٥٨ – كشف المشكل في النحو لعلي بن حيدرة اليمني تحقيق د/ هادى عطيه مطر ١٩٨٤م
١٥٩ – اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري تحقيق / غازي مختار طليمات – ط أولى دار الفكر المعاصر – لبنان ٢٠٠١ م
١٦٠ – لسان العرب لابن منظور – ط دار المعارف – القاهرة – بدون تاريخ.
١٦١ – اللامات للزجاجي تحقيق / مازن المبارك – الناشر دار الفكر دمشق ط ثانية ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م
١٦٢ – اللامات للهروي تحقيق/ يحي البلداوي ط مكتبة الفلاح بالكويت ط أولى١٩٨٠ م
١٦٣ – اللمع في علم العربية لابن جني تحقيق د/ حسين محمد محمد شرف – القاهرة ١٩٧٩م – ١٣٩٩ هـ
١٦٤ – ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني تحقيق د / رمضان عبد التواب ، د/ صلاح الدين الهادي – القاهرة ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢م
١٦٥ – المتبع في شرح اللمع للعكبري تحقيق د / عبد الحميد حمد الزاوي – منشورات جامعة قار يونس بنغازي – ط أولى ١٩٩٤ م
١٦٦ – مجالس ثعلب تحقيق / عبد السلام هارون – القاهرة ١٩٨٧ م
١٦٧ – مجمل اللغة لابن فارس تحقيق / زهير عبد المحسن سلطان ط – بيروت ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م
١٦٨ – المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني تحقيق /علي النجدي والدكتور/ عبد الفتاح شلبي – ط ثانية المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٦٩م

١٦٩ – المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز لابن عطية تحقيق / عبد السلام عبد الشافي محمد – منشورات محمد علي بيضون – دار الكتب العلمية – بيروت – ط أولى ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م
١٧٠ – المحصل في شرح المفصل للأندلسي تحقيق / رمضان عبد السلام مفتاح . كلية الآداب – ليبيا .
١٧١ – المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده تحقيق د / عبد الحميد هنداوي – ط دار الكتب العلمية بيروت منشورات – محمد علي بيضون .
١٧٢ – مختصر شواذ القرآن لابن خالويه عني بنشره / برجشتراسر – القاهرة بدون تاريخ
١٧٣ – المخصص لابن سيده تحقيق / الشنقيطي ط– بولاق ١٣١٨ هـ
١٧٤ – المدارس النحوية تأليف الدكتور / شوقي ضيف – ط ثامنة دار المعارف بمصر
١٧٥ – المزهر في علوم اللغة للسيوطي شرح /محمد أحمد جاد المولى وآخرين ط – بيروت ١٩٨٦ م
١٧٦ – المسائل البصريات للفارسي تحقيق / محمد الشاطر – الناشر مطبعة المدني – ط أولى ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م
١٧٧ – المسائل الحلبيات للفارسي تحقيق / حسن هنداوي – دار القلم – دمشق ١٩٨٧ م
١٧٨ – المسائل السفرية في النحو لابن هشام تحقيق د/حاتم صالح الضامن – ط مؤسسة الرسالة .
١٧٩ – المسائل العسكرية للفارسي – ط أولى مطبعة المدني ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٢ م
١٨٠ – المسائل المنثورة للفارسي تحقيق د / شريف عبد الكريم النجار – ط دار عمار للنشر والتوزيع .
١٨١ – المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل تحقيق / محمد كامل بركات – دار المدني ١٩٨٤م – ١٤٠٥ هـ

١٨٢ – المستوفي في النحو لابن فرخان تحقيق د / محمد بدوي المختون – ط دار الثقافة العربية القاهرة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م
١٨٣ – مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبى طالب تحقيق د/ حاتم الضامن – بغداد ١٩٨٧ م – ١٤٠٧ هـ
١٨٤ – مصابيح الجامع وهو شرح الجامع الصحيح للإمام البخاري للدماميني تحقيق / نور الدين طالب – ط أولى وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية – قطر ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م
١٨٥ – المصباح في علم النحو لأبي الفتح ناصر المطرزي تحقيق د / عبد الحميد السيد طلب – ط أولى مكتبة الشباب .
١٨٦ – معاني القرآن للأخفش تحقيق د/هدى محمود قراعة – القاهرة ١٩٩٠م – ١٤١١هـ
١٨٧ – معاني القرآن وإعرابه للزجاج تحقيق د/ عبد الجليل عبده شلبي ١٩٨٨م – ١٤٠٨هـ
١٨٨ – معاني القرآن للفراء تحقيق الأستاذ/ محمد على النجار ط الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢م
١٨٩ – المعاني الكبير في أبيات المعاني لابن قتيبة تحقيق د / سالم الكرنكوي وعبد الرحمن يحي بن علي اليماني– ط أولى دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٤ م
١٩٠ – معترك الأقران في إعجاز القرآن للسيوطي تحقيق / محمد علي البجاوي – ط دار الفكر العربي .
١٩١ – معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون – القاهرة – ١٩٧٢م – ١٣٩٢هـ
١٩٢ – المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية تأليف / إميل بديع يعقوب – الناشر دار الكتب العلمية ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م
١٩٣ – المعجم المفصل في علم الصرف إعداد / راجي الأسمر مراجعة د / إميل بديع يعقوب – ط دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .

١٩٤ – المعجم الوافي في أدوات النحو العربي تأليف / علي توفيق الحمد – الناشر دار الأمل – الأردن – ط ثانية ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م
١٩٥ – مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد – القاهرة .
١٩٦ – مفاتيح الغيب المعروف بالتفسير الكبير للرازي – ط – أولى دار الكتب العلمية – بيروت ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م
١٩٧ – المفصل في علم العربية للزمخشري – ط بيروت – بدون تاريخ.
١٩٨ – مقاييس اللغة لابن فارس تحقيق / عبد السلام هارون ط – القاهرة ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م
١٩٩ – المقتضب للمبرد تحقيق / محمد عبد الخالق عضيمة – القاهرة – ١٣٩٩ هـ .
٢٠٠ – المقرب لابن عصفور تحقيق / أحمد عبد الستار الجواري ، وعبد الله الجبوري – بغداد ١٩٨٦م
٢٠١ – الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور تحقيق د / فخر الدين قباوة – مكتبة لبنان ناشرون – ط أولى ١٩٩٦ م.
٢٠٢ – المنصف لابن جنى تحقيق / إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ١٩٥٤م .
٢٠٣ – المنصف من الكلام على مغني اللبيب للشمني – ط المطبعة البهية بمصر .
٢٠٤ – المنهل الصافي في شرح الوافي للدماميني تحقيق د/ فاخر جبر مطر – ط دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان
٢٠٥ – مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح لأبي العباس أحمد بن محمد المغربي تحقيق د / خليل إبراهيم خليل – ط دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان .
٢٠٦ – النحو الوافي لعباس حسن – الناشر دار المعارف – الطبعة الخامسة عشر .

٢٠٧ – النشر في القراءات العشر لابن الجزري – تصحيح علـــى محمد محمد الصباغ – القاهرة – بدون تاريخ .
٢٠٨ – النكت الحسان لأبى حيـــان تحقيـــق د/عبـــد الحســـين الفتيلـــي – ط – بيروت ١٩٨٥م – ١٤٠٥ هـــ
٢٠٩ – النكت في تفسير كتاب سيبويه للأعلم الشنتمري تحقيق د/ يحي مراد – الناشر دار الكتب العلمية – بيروت – ط أولى
٢١٠ – النهاية في شرح الكفاية لابن الخباز تحقيق / عبد الجليـــل محمـــد عبد الجليل رسالة دكتوراه كلية اللغة العربية بـــالأزهر – القـــاهرة ١٩٩٠م – ١٤١١ هـــ .
٢١١ – النوادر في اللغة لأبى زيد الأنصاري تحقيق د/ محمد عبد القـــادر أحمد دار الشروق ١٩٨١م – ١٤٠١ هـــ
٢١٢ – همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي – ط مكتبـــة الكليـــات الأزهرية – القاهرة ١٣٢٧ هـــ
٢١٣ – الوجيز في تفسير القرآن العزيز لمحي الدين العاملي تحقيق / مالك المحمودي – ط أولى – دار القرآن الكريم ١٤١٣ هـــ .

ثامناً :
تاريخ وحضارة